شرح العقيدة الطحاوية

شرح العقيدة الطحاوية

المسماة

بيان السنة والجماعة

تأليف العلامة الفقيه المحقق

عبد الغني الغنيمي الميداني الحنفي الدمشقي

المتوفى سنة ١٢٩٨هـ

اعتنى بإخراجه

كامل محمد حسن الحسيني

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

١٩٦٩٨/٢٠٠٨

الترقيم الدولي

I.S.B.N. 978-977-6259-59-1

دار البصائر

القاهرة - زهراء مدينة نصر.

محمول: ٠١٠٥٠٤٨٩٨٢ - ٠١٦٨٨٣٣٥٢٥

مركز التوزيع/ ٢٢ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر.

محمول: ٠١٠٢٤٣٦٢٦٣ - ٠١٦٨٨٣٣٥٢٤

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م

شرح العقيدة الطحاوية

المسماة

بيان السنة والجماعة

تأليف العلامة الفقيه المحقق

عبد الغني الغنيمي الميداني الحنفي الدمشقي

المتوفى سنة ١٢٩٨هـ

اعتنى بإخراجه

كامل محمد محمد الحسيني

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المعتني

الحمد لله الذي هدانا للإيمان وما كنا لنهتدي لو لا أن هدانا الله، ونشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ونشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم.

أما بعد:

فلما كان متن العقيدة الطحاوية متنًا صغير الحجم كبير النفع سهل التناول جامعًا لمسائل العقيدة لا جرم تناولته الأمة بالقبول وشاع بين علمائها وطلبتها وعوامها، وقد شرح هذا المتنَ جمعٌ من أكابر علماء الأمة وأئمة عقيدة أهل السنة، ولكن قلَّ المطبوع من هذه الشروح، وظل كثير منها حبيسًا مع غيرها من تراث الأمة في صورة مخطوطة، مما أعطى متسعًا لانتشارِ شروحٍ لهذا المتن بأيدي أناس انتسبوا إلى فرقٍ قد اتخذت منهجًا عقديًّا خالف أصول أهل السنة.

ومن نوادر هذه المطبوعات شرح الغنيمي الميداني، ورغم أنه طبع أكثر من طبعة إلا أن كلَّ طبعاته إنما هي نسخ مشوهة من طبعته الأولى التي حُقق فيها على نسخ خطية، ولكن هذا التحقيق شابه نقص وتشويه كثير للشرح.

ولما ألقى الله في نفسي منذ زمن فكرة إخراج شروح الطحاوية التي صنفها علماء الأمة من أهل السنة رأيت أن أبدأ بتنقيح ما سبق إخراجه أولا والعناية به ليكون في صورة تليق بمثل هذا المتن وشراحه، فكان شرح الغنيمي الميداني أولها، وقد بحثت عن نسخ خطية لهذا الشرح ولكني للأسف لم أستطع الحصول على أية نسخة خطية له، لذا حاولت جاهدًا ألا أترك شيئًا من الشرح إلا وأوثقه من مظانّه وأراجعه على مصادره ليخرج المتن أقربَ ما يكون إلى مراد مصنفه.

والله أسأل وبرسوله أتوسل أن يوفقني إلى ما يحب ويرضى.

عن الطبعات السابقة:

طبع الكتاب ثلاث طبعات هي:

أولًا: طبعة دار الفكر بسوريا بتحقيق محمد مطيع الحافظ ومحمد رياض المالح.

ثانيًا: طبعة دار البيروتي بسوريا بتحقيق عبدالسلام بن عبدالهادي شنار، وهذه الطبعة نسخة من الطبعة السابقة كررت فيها أخطاؤها وزادت عليها تشويهًا.

ثالثًا: طبعة جمعية آل البيت للتراث والعلوم الشرعية بفلسطين، وهي كسابقتها، وقد نص قسم البحوث والدراسات بالجمعية في مقدمة الطبعة على أنها نقلت طبعة دار الفكر من غير أي تعليق ولا تقديم ولا تأخير على وفق ما طبع من النسخة.

فالطبعة الأولى محققة على ثلاثة مخطوطات ولكنها شابها سقط كثير وخطأ في قراءة المخطوطات ظاهر، ثم نقلت منها الطبعتان الثانية والثالثة فزاد فيهما التشويه للنص، وإن كانت طبعة دار البيروتي بذل فيها بعض الجهد إلا أنه جهد لم يَعُد على نص المصنف بأي فائدة ضبطًا أو إكمالًا، وأذكر هنا نماذج من الأخطاء المؤثرة في هذه الطبعات أخص منهم الأولى والثانية فالثالثة لم يبذل فيها أي عناء بل هو مجرد نسخ مشوه للأولى.

فمن الأخطاء الناتجة عن سوء قراءة الأصول من الناسخ أو من المحققين.

١- جاء في طبعة دار الفكر ص(٤٢) وص(١٩) من طبعة دار البيروتي في ذكر تلاميذ الطحاوي: «الحافظ أبو القاسم الطبري»، وهو خطأ في قراءة المخطوط، وصوابه: الطبراني كما يظهر في تعليقنا على هذا الموضع، وقع فيه المحققون لقرب صورتي كتابة الطبري والطبراني.

٢- جاء في طبعة دار الفكر ص(٧١)، وص(٧٣) من طبعة دار البيروتي: «وهو في الأصل ترجيح»، والصواب كما في التعريفات – وهو ما اعتمد عليه المصنف: «ترجيع».

٣- جاء في طبعة دار الفكر ص(٩٦)، وص(١٠٥) من طبعة دار البيروتي:: «ثم سبيل المؤمنين لا يمكن أن يكون غير ما أتى به النبي صلى الله عليه وسلم»، والصواب: «عين»، وهو المثبت في التوضيح (٢/ ٩٥) الذي نقل منه المصنف النص، ولا يستقيم السياق إلا به كما ذكرته في التعليق على هذا الموطن فانظره.

٤- جاء في طبعة دار الفكر ص(١١٥)، وص(١٣٢) من طبعة دار البيروتي: «وبه جزم النووي ونقل تصحيحه عن أصحابهم، وابن عرفة المالكي ونقل تصحيحه عن أصحابهم»، والصواب: «وابن عرفة المالكي ونقل تصحيحه عن أصحابنا» كما هو نص اللقاني في هداية المريد المخطوط ص(٢٩٢)، وهو الصواب.

ومما سقط من الشرح ناتجًا عن عدم مقابلة نقول المصنف:

١- ما نقله المصنف عن المسايرة في طبعة دار الفكر ص(٥٨)، وص(٤٧) من طبعة دار البيروتي: قال: «فقوله: "ذلك بأنه على كل شيء قدير" تعليل وبيان لاستحقاق اسم الخالق قبل المخلوق؛ فأفاد أن معنى الخالق [قبل الخلق واستحقاقه اسمه بسبب قيام قدرته تعالى عليه فاسم الخالق] والحال لا مخلوق في الأزل لمن له قدرة الخلق في الأزل، وهذا ما يقوله الأشاعرة، والله الموفق»؛ فسقط من المطبوعات ما بين المعكوفين، انظر: المسايرة بشرح المسامرة (١/ ٨٩-٩٣)، والمسامرة بتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ص(٣٧-٤٠).

٢- جاء في طبعة دار الفكر ص(٧٧)، وص(٨١) من طبعة دار البيروتي عند كلامه على قول بعضهم: إن الكوثر هو الحوض وأن الصواب أن الحوض على الكوثر والكوثر نهر في الجنة: «والظاهر أنه خبر عن الخير الكثير، وأن ذلك الخير الكثير هو الحوض؛ ففي رواية في الصحيحين أن الكوثر نهر في الجنة [عليه حوضي]» فسقط من المطبوعات ما بين المعكوفين، انظر: المسامرة (٢/ ١٢٩).

٣- جاء في طبعة دار الفكر ص(٩٧)، وص(١٠٨) من طبعة دار البيروتي:: «بناء على انتفاء [الأعمال] يوجب الكفر» فسقط من المطبوعات ما بين المعكوفين، انظر: شرح العقائد النسفية ص (١٥٢).

- هذا غير الأخطاء المطبعية نحو: «يبتائل بمعصية» ص(١٠٧) من طبعة دار الفكر، و(١٢٠) من طبعة البيروتي، والصواب: «يبتل بمعصية»، وقوله: «إذ كان سبحانه غير ملجَأ إلى ذلك ولا متهور عليه» ص(١٢٥) من طبعة دار الفكر، و(١٤٥) من طبعة البيروتي، والصواب: «مقهور» وغير ذلك كثير.

هذه نماذج من الأخطاء الموجودة في الطبعتين والتتبع يطول ويوهم إرادة التنقيص، وما أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وقد نبهت على بعض من ذلك في الحاشية.

أما خصوص طبعة دار البيروتي فتعليقات المحقق مُلئت بالأخطاء التي يُتعجب لها، منها ما ذكره في ص(١٨) أن أحمد بن أبي عمران له كتاب يسمى «الحج»، وهو خطأ بل هو «الحجج»، وترجمته لابن دقيق العيد محمد بن علي بن وهب شيخ الإسلام توفي سنة ٧٠٢هـ بأنه «موسى بن علي بن وهب... فقيه ناظم توفي سنة (٦٨٥)هـ من تصانيفه: المغني في فروع الشافعية» ص(٧٦)، وغير ذلك كثير مما يطول تتبعه.

عملي في الكتاب

قمت بنسخ الكتاب من نسخته المطبوعة بدار الفكر بتحقيق محمد مطيع الحافظ ومحمد رياض المالح، ولأنها قد شابها الكثير من السقط والخطأ في قراءة المخطوط وتبعتها في ذلك كله وزادت عليه مطبوعة دار البيروتي كما بينت آنفًا فقد بذلت ما في وسعي من جهد لضبط النسخة لتخرج أقرب ما تكون إلى مراد المصنف، وإن لم أستطع الحصول على نسخة مخطوطة، وهذا الجهد متمثل في أعمال كان الهدف منها الوصول إلى هذا الغرض، وهذه الأعمال هي:

١- وضعت نص العقيدة الطحاوية مضبوطة ضبطًا تامًا في جدول أعلى نص شرح الغنيمي، وأفردته آخر الكتاب أيضًا لمن يريد مطالعته مجموعًا.

٢- قمت بعزو الآيات وتخريج الأحاديث من كتب السنة ملتزمًا فيها بما خرج منه الغنيمي في شرحه – إن خرجه – إلا قليلا أزيد عليه فيه أو أنقص عنه إن لم أجده في المطبوع من مصادر التخريج.

٣- عزوت النصوص التي نقلها المؤلف من الكتب المطبوعة والمخطوطة التي تيسر الحصول عليها، ولأن الطبعات السابقة للكتاب كثر فيها السقط المحيل للمعنى قابلت هذه النصوص على أصولها ووضعت السقط بين معكوفتين منبهًا، فإن وجدت معكوفتين بلا تنبيه فاعلم أنهما هكذا في طبعة دار الفكر زيادة من المحققين.

٤- وضعت عناوين لمتن العقيدة الطحاوية بين معكوفين عند الانتقال من مسألة إلى أخرى مراعيًا قدر الإمكان اتصال عبارة المتن في المقام الأول ثم الانتقال في الأفكار.

٥- عرفت بالأعلام، إلا من تغني أسماؤهم عن التعريف بهم؛ فهم أشهر من أن يعرَّفوا وتضيق الصفحات عن بيان صفاتهم ومآثرهم؛ وذلك كمشاهير الصحابة والأئمة الأربعة، والتزمت في ترتيب مصادر

التعريف بالأعلام أسفل الترجمة تقديم ما كان الاعتماد عليه في الترجمة أكثر.

٦- ذكرت ترجمة وافية للمؤلف رحمه الله تعالى أول الكتاب.

٧- توجد على أحد النسخ التي اعتمد عليها محققا الكتاب تعليقات للشيخ محمد البيطار فتركت منها ما يفيد نقلا عنها لزيادة الإفادة.

٨- نبهت على بعض أخطاء طبعة دار الفكر وطبعة دار البيروتي المؤثرة في الحاشية بقولي: "في المطبوعتين..." وإلا أذكر الطبعة التي يوجد فيها الخطأ ناسبًا إياها إلى ناشرها.

٩- عرفت ببعض مصطلحات العلوم والفرق ووضعت بعض التعليقات التي تشرح ما ارتأيت أنه غامض من العبارات والمسائل.

واعلم أنني لم أتصرف في النص بالزيادة بين معكوفين أو بالتصويب إلا إذا اقتضى السياق وضع هذه الزيادة ليستقيم أو كانت الكلمة التي تم تصويبها الخطأ فيها من الناسخ أو المحققين في غالب الظن، وكان الهدف من ذلك أن يستقيم النص مع قارئه.

فمن ير نقصًا أو عيبًا فليعذر قليل البضاعة ثقيل الفهم، وليتذكر أن هذه الطبعة مجرد عناية بالكتاب على قدر جهد المقل وليس بتحقيق للنص على نسخه المخطوطة.

لا تنظرنَّ اسمي وتعتقد فعلا ... فالاسمُ غير المسمى عند محتلَمِ

إن الكمال لذي علمٍ وذي عملٍ ... وقد بعدتُ من التسبيحِ والقلمِ

فاعذرْ وجاوزْ عن الأخطاء والوهَم ... واعلم بأن الرجا في العفو والكرمِ

والله من وراء القصد.

كامل أحمد كامل الحسيني

ترجمة مصنف المتن

الإمام أبي جعفر الطحاوي

رحمه الله تعالى

هو أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي الأزدي الحنفي المصري، والطحاوي نسبة إلى طحية قرية بصعيد مصر، ولد سنة (٢٣٠هـ)، وهو ابن أخت المزني تلميذ الشافعي وكان يقرأ عليه، ولكنه كان يكثر النظر في كتب أبي حنيفة، فترك خاله وتفقه على مذهب أبي حنيفة، وأخذ الفقه عن أبي جعفر أحمد بن أبي عمران، ولقي بالشام أبا خازم عبدالحميد قاضي القضاة، وسمع الحديث من كثير من المصريين وغيرهم؛ حتى صار إمامًا مشهورًا في الفقه والحديث والعقيدة، ذكره العلامة ابن عابدين رحمه الله تعالى في رسالة عقود رسم المفتي من أرباب الترجيح، وهي الطبقة الثالثة من طبقات الفقهاء السبع؛ فهو من أهل الاجتهاد في المسائل التي لا رواية فيها عن صاحب المذهب، وله تصانيف جليلة معتبرة؛ منها: أحكام القرآن ومعاني الآثار ومشكل الآثار وشرح الجامع الكبير وشرح الجامع الصغير وغير ذلك، توفي رحمه الله سنة (٣٢١)، وستأتي ترجمته بمزيد بسط في كلام الشارح الغنيمي في أول شرحه على الطحاوية.

* * *

ترجمة الشارح
الشيخ عبدالغني الغنيمي الميداني
رحمه الله تعالى

اسمه ومولده[١]:

هو عبدالغني بن طالب بن حمادة بن إبراهيم الغنيمي الدمشقي الحنفي الشهير بالميداني، الشيخ الإمام العلامة الفقيه الزاهد التقي الولي العارف بالله تعالى، ولد ﷺ بدمشق الشام في حي الميدان سنة (١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م).

نشأته:

نشأ ﷺ في حي الميدان بدمشق، وربي في حِجْر والده في جو عامر بالعلم والورع والتقوى، ثم قرأ القرآن بعد سن التمييز، وعكف بعد ذلك على طلب العلم الشريف بكل جد واجتهاد.

طلبه العلم:

بعد تمييزه بقليل وقراءته القرآن الكريم قرأ على الشيخ عمر أفندي المجتهد وعلى الشيخ سعيد الحلبي وعلى الشيخ عبدالغني السقطي وعلى السيد محمد أمين عابدين وعلى الشيخ عبدالرحمن الكزبري وعلى الشيخ حسن البيطار ولازمه ملازمة تامة، وكان يكثر المديح في حقه ولما طلب منه الإجازة حضرة السيد سلمان أفندي القادري نقيب بغداد كتب له بها أسماء مشايخه الذين تخرَّج عليهم، ولما ذكر الشيخ حسن البيطار قال: وكان جل انتفاعي به.

مصنفاته:

ترك الغنيمي رحمه الله مؤلفات نافعة منها:

١ـ اللباب في شرح الكتاب، شرح فيه كتاب القدوري في الفقه الحنفي.

٢ـ رسالة إسعاف المريدين لإقامة فرائض الدين.

---

(١) انظر ترجمته في: الأعلام (٤/ ٣٣-٣٤)، معجم المؤلفين (٥/ ٢٧٥)، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر لعبدالرزاق البيطار، محمد مطيع الحافظ ومحمد رياض المالح في مقدمة تحقيق شرح الطحاوية للغنيمي، وعليهما اعتمادي لندرة ما اعتمدا عليه من مصادر في ديارنا المصرية وهما من أهل سوريا كالمصنف فهم أدرى بالمؤلفات في تراجم أهل دمشق ومواطن تواجدها.

٣ـ رسالة في توضيح مسألة من كتاب المنار في مبحث الخاص.
٤ـ رسالة في رد شبهة عرضت لبعض الأفاضل.
٥ـ رسالة في الرسم وشرحها.
٦ـ رسالة في صحة وقف المشاع.
٧ـ رسالة في مشد المَسْكة.
٨ـ سل الحسام على شاتم دين الإسلام.
٩ـ شرح العقيدة الطحاوية، وهو هذا الكتاب.
١٠ـ شرح على المراح في الصرف.
١١ـ فتوى في شركاء اقتسموا المشترك بينهم.
١٢ـ كشف الالتباس في قول الإمام البخاري قال بعض الناس.
١٣ـ المطالب المستطابة في الحيض والنفاس والاستحاضة.
هذا ما عرف من مصنفاته رضي الله عنه وأرضاه.

شعره:

وكان له في الشعر باع، وقد نظم قصائد أشهرها تلك التي مدح فيها جناب شيخه العالم الرباني الشيخ حسن البيطار التي مطلعها:

وَمَضَتْ بُرُوقُ الحَيِّ فِي الظَّلْمَاءِ ... سِحْرًا أَهَاجَتْ لَاعِجَ الأَحْشَاءِ

ومن ذلك قوله في مدح سيد الوجود محمد صلى الله عليه وسلم:

هَمَى مُقْلَتِي طَيْرٌ عَلَى البَانِ ساجعُ ... وَتَغْرِيدُهُ المَسْمُوعُ لِلْقَلْبِ صَادِعُ
كَأَنَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَلْقَتْهُ بِالنَّوَى ... فَنَاحَ عَلَى إِلْفٍ لَهُ وَهْوَ خَاضِعُ
فَقُلْتُ لَهُ يَا طَيْرُ قَطَّعْتَ مُهْجَتِي ... وَهَيَّمْتَ مُضْنًى وَهْوَ بِالحُبِّ وَالِعُ

إلى أن قال...

إِذَا أَقْبَلَتْ فَالشَّمْسُ تَسْجُدُ هَيْبَةً ... وَإِنْ خَطَرَتْ فَالغُصْنُ فِي الرَّوْضِ
ولِي مُخَلِّصٌ مِنْ صَدِّهَا بِتَشَفُّعِي ... إِلَيْهَا بِمَنْ لِي فِي القِيَامَةِ شَافِعُ
فَلَوْلَاهُ لَمْ نُعْرَفْ لِدِينٍ وَلَا تُقًى ... وَلَوْلَاهُ لَمْ يُوجَدْ مَدَى الدَّهْرِ طَالِعُ

وَلَا عَيْبَ إِنْ قِيلَ الْغُنَيْمِيُّ مَادِحٌ رَسُولَ إِلَهٍ عَبْدُهُ فِيهِ طَامِعُ

فَذَاكَ عُبَيْدٌ لِلْغَنِيِّ وَمَنْ لَهُ سِوَاهُ إِذَا اشْتَدَّتْ عَلَيْهِ الْمَوَانِعُ

مناقبه:

أجل مناقبه رضي الله عنه مساعدته للأمير عبدالقادر الجزائري رضي الله عنه في حادثة الستين التي وقعت في سنة ١٢٧٧هـ الموافق لعام ١٨٦٠م وكادت تودي بحياة كثير من نصارى الشام، وكان له كبير الفضل مع الأمير عبدالقادر وبعض علماء العصر في إخماد هذه الفتنة المشئومة، ولو لم يكن له إلا هذه المنقبة لكفته، وكان محلَّ ثناءٍ عظيم في حياته وبعد مماته؛ قال العلامة الشيخ عبدالرزاق البيطار في وصفه: «بحر علم لا يدرك غوره وفلك فضل على قطب المعارف دوره، لم يقنع بالمجاز عن الحقيقة حتى تبوأ البحبوحة من تلك الحديقة، ولديه من المعلومات ما يشق على القلم حشره ويتعسر على الألسنة نشره، وتأليفاته التي يحق لرائيها أن ينافس بها ويفاخر محشوة من الفوائد بما يعقل الأفكار ويقيد الخواطر» [حلية البشر ٢/ ٨٦٧].

وقال العلامة الشيخ محمد سعيد الباني في معرض كلامه عن شيخه الشيخ طاهر الجزائري: «وكثيرًا ما سمعت الفقيد ـ الشيخ طاهر الجزائري تلميذ الغنيمي يطريه – أي الغنيمي ـ ويثني عليه بأنه من العلماء المحققين الواقفين على لباب الشريعة وأسرارها، وأخبرني أنه حينما حضر عنده التلويح للسعد التفتازاني على توضيح التنقيح لصدر الشريعة في أصول الفقه وجد منه تحقيقًا يُعرب عن غزارة علمه وارتقاء فكره غير أنه كان يؤثر الخمول على حب الشهرة والظهور؛ فلا يرغب في المناقشة والتفصح في المجالس الحافلة، ولكنه إذا سئل على انفراد عن عويصات المسائل تجد منه حلَّال المعضلات وكشاف الأستار عن الأسرار، فلزمه الفقير وتلقى عنه ما تلقى حتى تخرَّج به» [تنوير البصائر بسيرة الشيخ طاهر الجزائري ص ٧٤].

وقال العلامة الشيخ محمد أديب تقي الدين الحصني في وصفه: «له مؤلفات كثيرة: منها شرح عقيدة الطحاوي، ومن النادر وجودها، وبالجملة فإنه كان من جهابذة العلماء المحققين والفقهاء الورعين المخلصين، لا يمل عن الإفادة ولا يستنكف عن الاستفادة، صفاته النصيحة والإرشاد إلى الخلق وعدم الالتفات

إلى ما في أيديهم، له ولع في إعمار المساجد والمعابد وزيارة المشاهد والمعاهد، وملازمة الأذكار ومخالطة الفقراء والمساكين، تردد إلى الحجاز مرارًا وأخذ عن علمائها وقد أدركته وزرته مع والدي رحمه الله تعالى في داره» [منتخبات تواريخ دمشق جـ ٢ ص ٦٧٠].

وقال الأستاذ محمد كرد علي في معرض كلامه عن شيخه الشيخ طاهر الجزائري: «ثم اتصل بعالم عصره الشيخ عبدالغني الميداني الغنيمي الفقيه الأصولي النظَّار، وكان واسع المادة في العلوم الإسلامية ـ أي الشيخ الغنيمي ـ بعيد النظر، وهو الذي حال بإرشاده في حادثة سنة ١٨٦٠م بدمشق دون تعدي فتيان المسلمين على جيرانهم المسيحيين في محلته؛ فأنقذ بجميل وعظه وحسن تأثيره بضعة ألوف من القتل، وكان الشيخ الميداني على جانب عظيم من التقوى والورع يمثل صورة من صور السلف الصالح، فطبع الشيخ طاهر بطابعه وأنشأه على أصح الأصول العلمية الدينية، وكانت دروسه دروسًا صافية المشارب يرمي فيها إلى الرجوع بالشريعة إلى أصولها والأخذ من آدابها بلبابها» [كنوز الأجداد ص٥].

وقال الشيخ محمد جميل الشطي: «كان ذا زهد وتقوى وعبادة في السر والنجوى، وهمة عالية ومروءة سامية، ولسان على الذكر دائب وشهرة سارت في المشارق والمغارب»، ثم قال: «وكان للمترجم خيرات حسنة ومساعٍ مستحسنة، وقد جدد عمارة الجامع الذي بجانب داره في الميدان في محلة ساحة السخانة بالميدان وأنشأ له منارة عظيمة، واتسع جاهه وكثر في الناس ثناؤه، وخالطت هيبته القلوب ونال أجلَّ مطلوب ومرغوب، إلى غير ذلك» [روض البشر ١٥٢].

وفاته:

ولم يزل على استقامته في طاعته وعبادته وإفادته لطالبه ووارده، وإحسانه لراغبه وقاصده إلى أن توفي رحمه الله تعالى رابع ربيع الأول سنة ألف ومائتين وثمان وتسعين (١٢٩٨هـ/ ١٨٨١م)، ولقد صلى عليه في جامع الدقاق بإمامة ولده الفاضل الشيخ إسماعيل قدمه للإمامة العلامة الفاضل الشيخ محمد بن مصطفى الطنطاوي، وكان لجنازته مشهد قد غص له واسع الطريق ودفن في تربة باب الله في أسفل التربة الوسطى من جهة الشرق رضي الله عنه ورحمه.

* * *

[مقدمة المؤلف]

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحۡمَةً وَهَيِّئۡ لَنَا مِنۡ أَمۡرِنَا رَشَدًا﴾ [سورة الكهف آية: ١٠] .

الحمد لله بارئ الأمم ومُولي النعم، الذي لا راد لما حكم ولا مانع لما قسم، المنفرد في وجوده بالقدم، الباقي الذي لا يلحقه عدم، المنزه عن الشبيه والمثيل مما يُعلم أو يُتوهم، الحاكم على ما سواه بالفناء والعدم، ثم يعيدهم يوم معادهم فيأخذ للمظلوم ممن ظلم، ويجزي كلَّ نفسٍ بما كسبت كما علم وأجرى به القلم، ويتدارك بعفوه من شاء ومن شاء منه انتقم، له الأمر كله فلا يسأل عما فعل وحكم.

والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ عبدِه ورسولِه سيد الأمم، المبعوث بالشرع القويم المشتمل على المصالح والحكم، صلى الله عليه وعلى آله أولي الفضل والكرم، وأصحابه الموفين للعهود والذمم؛ ما تكلم متكلم وفاه بالتوحيد فم.

وبعد؛ فيقول راجي نيل الأماني عبدُالغنيِّ الغنيميُّ الميداني؛ غفر الله ذنوبه، وستر في الدارين عيوبه:

لما كان علم التوحيد هو أساس بناء التأييدِ وأشرف العلوم تبعًا للمعلوم؛ لكن بشرط عدم الخروج عن المدلول من الكتاب والسنة وإجماع العدول، وكانت العقيدة الشهيرة بعقيدة الطحاوي من أجلِّ ما صنف في هذا الشأن، وهذا مما لا يحتاج إلى برهان؛ لما أنها مع صغر حجمها وتقارب فهمها لم تدع قاعدة من أصول العقائد الدينية إلا وأتت عليها، ولم تترك من أمهاتها ومهماتها إلا وقد صرحت بها أو أشارت إليها، وحسبك أنها معتقد إمام الأئمة وسراج هذه الأمة أبي حنيفة النعمان، عليه الرحمة والرضوان، المشهود لقرنه بالخيرية من سيد الأكوان؛ الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، ومع ذلك لم أطلع لها على شرح يُرجَع إليه بعد كثرة السؤال والتطلع إليه- أردت[1] أن أتطفل

(١) جواب قوله في أول الفقرة: "لما كان علم التوحيد... وكانت العقيدة الشهيرة بعقيدة الطحاوي

بجمع بعض عباراتٍ تكون كالشرح لمعانيها والكشف لبعض خوافيها، وتالله لا أظن نفسي أني أهل لذلك ولا ممن يقرب أن يسلك هذه المسالك، ولا أني بما وضعته عليها وإن كان من فواضلهم بمنصفها، ولا ممن ينبغي له أن يتفوه فضلًا عن أن يمزج كلامه بكلام مصنفها؛ فهب أنهم أباحوا لمثلي التقاط دررهم فأنى لي نظمه بسمط لآلئ كلمهم، ولكن حملني على اقتحام ذلك رجاءُ أن أكون في حزب أتباعه وأن نكون في الآخرة معه في زمرة إمامه تحت لواء من أُمرنا باتباعه صلى الله وسلم عليه وزاده شرفًا وتعظيمًا لديه.

* * *

=

من أجلّ ما صنف... أردت".

[الكلام في البسملة]

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال رضي الله تعالى عنه ونفعنا به:

(بسم الله الرحمن الرحيم)

لما كان الابتداء من أفعال الإنسان، والإنسان وأفعاله من أفعال الرحمن، وأفعال الرحمن كلها صادرة عن أسمائه وصفاته التي هي لا عين ذاته ولا غير ذاته[١]- أقحم هنا لفظة «اسم» ولم يقل: بالله؛ فلا احتياج لقول بعضهم: دفعًا لإيهام القسم؛ إذ مقام الابتداء كان لهذا الدفع.

و«الباء» للاستعانة[٢]، قال تعالى: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾ [سورة الفاتحة آية:

(١) علق الشيخ محمد البيطار في الحاشية قائلًا: «قوله: التي هي لا عين ذاته ولا غير ذاته.

أما كونها لا عين فظاهر؛ لأن الصفة ليست عين الموصوف، وأما كونها لا غير أي بالمعنى الاصطلاحي وهو ما لا يمكن انفصاله عن الذات، وصفاته تعالى لا تنفك عن ذاته أزلًا وأبدًا.

قال صاحب بدء الأمالي رحمه الله تعالى:

صِفَاتُ اللهِ لَيْسَتْ عَيْنَ ذَاتٍ وَلَا غَيْرًا سِوَاهُ ذَا انْفِصَالِ

قال الشارح: لأنه لو كان عين ذاته يلزم الترادف بين اسم الذات ووصفه وهو محال، وأما الثاني فلأن الغيرين هما اللذان يمكن انفصال أحدهما عن الآخر؛ فلو كانت غير ذاته لاتصف غير ذاته بها وهو محال؛ لأنه يلزم أن توجد صفاته الكاملة في غيره فيكون ناقصًا في ذاته مستكملًا بغيره وهو باطل.

وقوله: "ذا انفصال" إشارة إلى تفسير الغير؛ أي: المرادُ من غير الشيء ما ينفصل عنه بحسب الوجود لا ما يغايره بحسب المفهوم؛ لأن ما يفهم من الذات غير ما يفهم من الصفات بالإجماع؛ فأحدهما غير الآخر بالضرورة، وإن كانت غير منفصلة عن ذاته في الوجود؛ فثبت أن صفات الله تعالى لا هو ولا غيره؛ كالواحد من العشرة؛ فإنه ليس عين العشرة ولا منفصلًا عنها. انتهى منه. الشيخ محمد البيطار».

(٢) الباء التي للاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل؛ نحو: "كتبت بالقلم"، والمشهور عند النحويين والمفسرين جعل الباء في البسملة للإلصاق؛ قال الطاهر بن عاشور شارحًا قول صاحب

٥] فورد عنه تعالى الإذن بالاستعانة به وبأسمائه بالأولى؛ فسقط اعتراض بعضهم بأن الاستعانة لا تدخل إلا على الآلة كما في قولك: قطعت بالقدوم ولا يحسن جعل اسم الله تعالى آلة للابتداء، بل في جعل الباء للاستعانة كمال الافتقار إلى الله تعالى في تحصيل الأفعال الإنسانية المخلوقة لله تعالى وحده.

و«الله»: عَلَم مرتجل[1] على ذات واجب الوجود الموصوف بصفات الكمال المنزه عن سمات النقص.

و«الرحمن الرحيم»: اسمان مشتقان من الرحمة؛ وهي من صفات الله تعالى التي لا تدرك ولا تترك؛ فنؤمن أن الله موصوف بالرحمة وننزهه تعالى عن معنى رقة القلب المفهومة من لفظ الرحمة عندنا كما هو مذهب السلف، والرحمن أعم رحمة من الرحيم؛ لشموله المؤمن والكافر والمطيع والعاصي والمكلف وغيره في الدنيا والآخرة، بخلاف رحمة الرحيم فإنها مخصوصة بالمؤمنين؛ قال تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴿٤٣﴾﴾ [سورة الأحزاب آية: ٤٣]، وفيه نزول للأمر الإلهي بالتخصيص؛ فالله الجامع للصفات كلها، والرحمن نزول الأوصاف كلها مخصصة بالرحمة، والرحيم تخصيص ثالث بالمؤمنين؛ ففي كلامه التدلي من جهة الأمر الإلهي والترقي من جهتنا، كذا في المطالب الوفية للعارف سيدي عبدالغني[2] مع بعض اختصار.

= الكشاف: "وهذا الوجه - أي الملابسة - أعرب وأحسن": "أي أحسن من جعل الباء للآلة؛ أي أدخل في العربية وأحسن؛ لما فيه من زيادة التبرك بملابسة جميع أجزاء الفعل لاسمه تعالى".

وللصبان كلام جيد في التفضيل بين المعنيين يُطلب من رسالته الكبرى على البسملة ص(١٣) وما بعدها، وانظر: المغني بحاشية الأمير (١/ ٩٧)، تفسير الرازي (١/ ٥)، التحرير والتنوير (١/ ١٤٧).

(١) العلم المرتجل: هو العلم الذي استُعمل من أول أمره عَلَمًا؛ كـ"سعاد" عَلَم على امرأة، وهو قسيم المنقول، والعلم المنقول هو ما نقل من شيء سبق استعماله فيه قبل العلمية؛ نحو المنقول من مصدر كـ"فضل" أو اسم عين كـ"أسد" أو اسم مفعول كـ"مسعود". انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (١/ ١٣٠).

(٢) عبدالغني بن إسماعيل بن عبدالغني النابلسي: شاعر، عالم بالدين والأدب، مكثر من التصنيف، متصوف، ولد ونشأ في دمشق، ورحل إلى بغداد، وتنقل في فلسطين ولبنان ومصر والحجاز، =

[ترجمة الطحاوي والكلام على متن الطحاوية]

هَذَا مَا رَوَاهُ الإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ

(هذا ما) أي الذي (رواه) الشيخ (الإمام) أي العالم المقتدى به. مصباح[1]. والظاهر أنه من بعض إلحاقات بعض أصحابه؛ فقد جرت عادة الأصحاب بذلك تنويهًا بشأنهم لمعرفة قدرهم؛ فإن الكاملين يتباعدون عن ذكر أوصافهم المشعرة بتزكية أنفسهم لرؤيتهم التقصير لها والكمال لغيرها؛ فالكامل لا يرى غيره إلا كاملًا ويرى النقص في نفسه، والناقص لا يرى غيره إلا ناقصًا ويرى الكمال في نفسه؛ بصَّرنا الله بعيوبنا وشغلنا بها عن عيوب غيرنا، ولا بُعد في كونه من كلام المصنف؛ فيكون من التحدث بالنعم وإظهار الشكر لذي الفضل والكرم، وقد صرحوا بأنه يجوز مدح النفس في بعض المواضع لغرضٍ من الأغراض المعتبرة شرعًا، ولكن الممدوحُ حينئذ ليس هو النفس بل القلب؛ فقد أخرج الطبراني[2] وأبو نعيم[3] أن عمر ﷺ صعد المنبر يومًا فقال: الحمد لله الذي صيَّرني ليس فوقي أحد، ثم نزل؛ فقيل له في ذلك؛ فقال: إنما فعلته إظهارًا

= واستقر في دمشق وتوفي بها، له مصنفات كثيرة جدًّا؛ منها: تعطير الأنام في تعبير المنام والحقيقة والمجاز في رحلة الشام ومصر والحجاز وخمرة الحان ورنة الألحان شرح رسالة الشيخ أرسلان، توفي رحمه الله سنة ١١٤٣هـ. انظر ترجمته في: الأعلام (٤/ ٣٢)، معجم المؤلفين (٥/ ٢٧١).

(١) المصباح المنير (أمم).

(٢) سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، الإمام العلامة الحجة أحد الأئمة الحفاظ، ولد سنة ٢٦٠هـ رحل إلى البلدان، وحدث عن ألف شيخ أو يزيدون، من أشهر مصنفاته المعجم الكبير والمعجم الأوسط والمعجم الصغير، توفي سنة ٣٦٠هـ عن مائة عام.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٦/ ١١٩)، طبقات الحفاظ ص(٣٧٢).

(٣) أحمد بن عبدالله بن أحمد، أبو نعيم الأصبهاني، الحافظ الصوفي الشافعي، تاج المحدثين وأحد أعلام الدين، له تصانيف مشهورة؛ منها: حلية الأولياء ومعجم الصحابة، توفي سنة ٤٣٠هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن السبكي (٤/ ١٨-٢٥)، البداية والنهاية (١٢/ ٤٥).

للشكر، وقال الشاذلي[1] رحمه الله: «ما بقي عند غيرنا من أهل عصرنا علمٌ نستفيده، وإنما ننظر في كلامهم لنعرف ما منَّ الله به علينا دونهم فنشكره». كذا في المطالب نقلًا عن المناوي[2].

(أبو جعفر) أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي المصري (الطحاوي) نسبة إلى طَحَا قرية بصعيد مصر ينسب إليها جماعة[3]، كان ثقة نبيلًا فقيهًا إمامًا، ولد سنة تسع وعشرين، وقيل: تسع وثلاثين ومائتين، ومات سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، صحب خاله المُزني[4] وتفقه به، ثم ترك مذهبه وصار حنفي المذهب،

---

(١) علي بن عبدالله بن عبدالجبار، أبو الحسن الشاذلي، نسبة إلى شاذلة؛ بلدة على القرب من تونس، شيخ الطائفة الشاذلية، نشأ ببلده فاشتغل بالعلوم الشرعية حتى أتقنها، ثم سلك منهاج التصوف حتى ظهر صلاحه وظهرت كراماته، سكن الإسكندرية وصحبه بها جماعة؛ منهم سيدي أبو العباس المرسي، وله أحزاب محفوظة، توفي سنة ٦٥٦هـ وقد أفرد ابن عطاء الله السكندري مؤلفه "لطائف المنن" لذكر مناقبه ومناقب تلميذه المرسي.

انظر ترجمته في: شذرات الذهب (٧/ ٤٨١-٤٨٣)، لطائف المنن ص(٤٨-٦١).

(٢) فيض القدير (٦/ ١٦).

(٣) قال في معجم البلدان، باب الطاء والحاء وما يلثهما: «طحا؛ بالفتح والقصر؛ الطحو والدحو بمعنى، وهو البسط... وإليها ينسب أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة... وليس من نفس طحا، وإنما هو من قرية قريبة منها يقال لها "طحطوط"؛ فكره أن يقال له "طحطوطي" فينسب إلى الضراط».

(٤) إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني المصري، أحد تلاميذ الشافعي وناصر مذهبه، ولد سنة ١٧٥هـ سنة موت الليث بن سعد، واشتغل على الشافعي وغيره، وكان جبل علم مناظرًا محجاجًا، قال عنه الشافعي: «لو ناظره الشيطان لغلبه»، وكان ورعًا مجاب الدعوة، أخذ عنه خلائق من علماء خراسان والعراق والشام؛ منهم: ابن خزيمة وأبو بكر بن زياد، من مصنفاته: مختصره في الفقه الذي امتلأت البلاد منه في وقته وشرحه عدة من الكبار بحيث يقال: كانت البكر يكون في جهازها نسخة منه، والجامع الكبير والجامع الصغير والمنثور، وغيرها، توفي سنة ٢٦٤هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن السبكي (٢/ ٩٣-١٠٩)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٩٢).

وتفقه على أبي جعفرٍ أحمدَ بن أبي عمران[1]، ثم خرج إلى الشام سنة ثمان وستين ومائتين فلقي بها أبا خازم[2] فتفقه عليه وسمع منه.

وله كتاب أحكام القرآن يزيد على عشرين جزءًا وكتاب معاني الآثار وبيان مشكل الآثار والمختصر في الفقه وشرح الجامع الكبير وشرح الجامع الصغير، وله كتاب الشروط الكبير والشروط الصغير والشروط الوسطى، وله المحاضر والسجلات والوصايا والفرائض وكتاب نقض كتاب المدلسين على الكرابيسي[3] وله كتاب تاريخ كبير ومناقب أبي حنيفة وله في القراءات ألف ورقة، وله النوادر الفقهية عشرة أجزاء والنوادر والحكايات تنوف على عشرين جزءًا، وحكم أراضي مكة المشرفة وقسمة الفيء والغنائم، وكتاب الرد على عيسى بن أبان[4] وكتاب الرد على أبي

(١) أحمد بن أبي عمران موسى بن عيسى، أبو جعفر البغدادي، شيخ الحنفية، المحدث الحافظ، ولد في حدود ٢٠٠هـ وسكن مصر، تفقه على بشر بن الوليد الكندي وابن سماعة وأصحاب أبي يوسف ومحمد، تولى قضاء الديار المصرية، وكان يوصف بالذكاء المفرط والحفظ، لازمه أبو جعفر الطحاوي وتفقه به، توفي سنة ٢٨٠هـ من تصانيفه: كتاب الحجج.

انظر ترجمته في: الفوائد البهية ص (١٤)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٣٤).

(٢) عبدالحميد بن عبدالعزيز السكوني، أبو خازم -بالخاء- البصري ثم البغدادي الحنفي، كان بصيرًا بالفرائض والحساب والجبر والمقابلة، ذكيًا دينًا ورعًا، أخذ عن عيسى بن أبان وبكر العَمِّيِّ وغيرهما، وبرع في المذهب، ولي القضاء بالشام وغيرها، تفقه عليه الطحاوي وأبو طاهر الدباس وغيرهما، من تصانيفه: كتاب المحاضر والسجلات وكتاب أدب القاضي وكتاب الفرائض، توفي ببغداد سنة ٢٩٢هـ.

انظر ترجمته في: الفوائد البهية ص (٨٦)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٣٩).

(٣) الحسين بن علي بن يزيد، أبو علي الكرابيسي - نسبة إلى بيع الكرابيس وهي الثياب- كان إمامًا جليلا جامعًا بين الفقه والحديث ومن متكلمي أهل السنة، تفقه أولا على مذهب الحنفية ثم تفقه للشافعي وصحبه وسمع منه الحديث ومن إسحاق الأزرق وغيرهما، له مصنفات كثيرة منها: كتاب في المقالات وأسماء المدلسين وهو أول من أفردهم بالتصنيف، توفي سنة ١٤٥هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن السبكي (٢/ ١١٧-١٢٦)، كشف الظنون (١/ ٨٩).

(٤) عيسى بن أبان بن صدقة، أبو موسى البغدادي الحنفي، فقيه أصولي، تفقه على محمد بن الحسن،

عبيد[1] فيما أخطأ في إختلاف النسب وكتاب اختلاف الروايات على مذهب الكوفيين وكتاب اختلاف الفقهاء والعقيدة المشهورة.

قال ابن يونس[2]: «كان الطحاوي ثقة ثبتًا فقيهًا عارفًا لم يخلف مثله».

وقال ابن عساكر[3] وابن الجوزي[4] وقال ابن عبدالبر[5] في كتاب العلم:

وولي القضاء عشرين سنة، وكان حسن الحفظ للحديث، تفقه عليه أبو خازم القاضي، من تصانيفه: العلل في الفقه، توفي بالبصرة سنة ٢٢١هـ.

انظر ترجمته في: الفوائد البهية ص (١٥١)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٤٤٠).

(١) القاسم بن سلّام أبو عبيد، الإمام الجليل المحدث الحافظ الفقيه المقرئ، ولد بهَرَاة سنة ١٥٧هـ وقرأ على الكسائي وغيره، وأخذ اللغة عن أبي عبيدة وأبي زيد وجماعة، وحدث عن ابن المبارك وسفيان بن عيينة وغيرهما، وتفقه على الشافعي، ولي قضاء طَرَسوس، وحدث عنه جماعة منهم ابن أبي الدنيا وأبو بكر الصاغاني وعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي وآخرون، من تصانيفه: الناسخ والمنسوخ وغريب الحديث وكتاب الأموال، توفي بمكة سنة ٢٢٤هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن السبكي (٢/ ١٥٣-١٦٠)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٤٩٠).

(٢) عبدالرحمن بن أحمد ابن الإمام يونس بن عبدالأعلى، أبو سعيد المصري، محدث، مؤرخ، ولد سنة ٢٨١هـ وسمع من أحمد بن حماد زغبة والنسائي وخلق كثير ولم يرتحل عن مصر؛ من تصانيفه: تاريخ علماء مصر، توفي سنة ٣٤٧هـ.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٥/ ٥٧٨)، طبقات الحفاظ ص(٣٦٧).

(٣) علي بن الحسن بن هبة الله بن عبدالله بن الحسين، أبو القاسم الدمشقي الشافعي المعروف بابن عساكر، الإمام الجليل ناصر السنة، المحدث الحافظ الفقيه المؤرخ، ولد سنة ٤٩٩هـ وارتحل إلى الكثير من البلدان، وسمع منه جماعة من الحفاظ كأبي العلاء الهمذاني وأبي سعد السمعاني، من تصانيفه: تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري وتاريخ دمشق، توفي بدمشق سنة ٥٧١هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى (٧/ ٢١٥-٢٢٣)، طبقات الحفاظ ص(٤٧٥).

(٤) عبدالرحمن بن علي بن محمد، أبو الفرج بن الجوزي البغدادي الحنبلي، المحدث الحافظ المفسر الفقيه الواعظ الأديب المؤرخ، اعتنى به أبو الفضل بن ناصر وصحب ابن الزاغوني وتفقه بأبي يعلى بن الفراء ولازم الكثير من المشايخ، من تلاميذه: تقي الدين بن تيمية والحافظ عبدالغني والشيخ موفق الدين بن قدامة، من تصانيفه: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم وصيد الخاطر وغيرهما كثير جدًّا، توفي ببغداد سنة ٥٩٧هـ.

انظر ترجمته في: المقصد الأرشد (٢/ ٩٣).

(٥) يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر بن عاصم النمري، أبو عمر الأندلسي المالكي، شيخ الإسلام، المحدث الحافظ المؤرخ المقرئ الفقيه النحوي، ولد سنة ٣٦٨هـ وسمع الحديث

«كان من أعلم الناس بسير الكوفيين وأخبارهم مع مشاركته في جميع مذاهب الفقهاء؛ روى عنه ابن المظفر الحافظ(١) والحافظ أبو القاسم الطبراني(٢) وأبو بكر ابن المقرئ(٣) وآخرون»، كذا في تراجم(٤) العلامة قاسم(٥).

وتفقه وأجاز له الحافظ عبدالغني بمصر، وكان أولا ظاهريًا ثم صار مالكيًا كثير الميل إلى أقوال الشافعي، من تصانيفه: الاستيعاب في معرفة الأصحاب والتمهيد شرح الموطأ والاستذكار مختصره، وغير ذلك من المصنفات، توفي في الأندلس سنة ٤٦٣هـ.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٥٣)، طبقات الحفاظ ص(٤٣١).

(١) محمد بن المظفر بن موسى، أبو الحسين البغدادي الحافظ، محدث العراق، ولد سنة ٢٨٦هـ سمع من الطحاوي وأبي القاسم البغوي ومحمد بن جرير الطبري وغيرهم، حدث عنه الدارقطني وأبو نعيم وخلق سواهما، توفي ببغداد سنة ٣٧٩هـ.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤١٨)، طبقات الحفاظ ص(٣٩٠).

(٢) في المطبوعتين: "الطبري" وهو تحريف؛ فإن أبا القاسم الطبري هو هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الشافعي المعروف باللالكائي تلميذ أبي حامد الإسفراييني، وقد توفي سنة ٤١٨هـ ولم يذكر في ترجمته سماع من الطحاوي ولا في ترجمة الطحاوي منه سماع، وبين وفاة الطحاوي ووفاته ٩٧ عامًا، وقد ذكر في ترجمة اللالكائي أنه مات كهلا والكهل من جاوز الثلاثين إلى إحدى وخمسين، والمذكور في تلاميذ الطحاوي هو أبو القاسم الطبراني، وقد سبقت ترجمته، وهو ما ذكره العلامة قاسم في تاج التراجم.

انظر: الطبقات السنية في تراجم الحنفية (١/ ٧٣-١٦٩)، تاج التراجم ص(٢١-٢٤)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ١٩٨)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤١٩)، طبقات الحفاظ ص(٤٢١)، القاموس المحيط (كهل).

(٣) محمد بن إبراهيم بن علي بن زاذان الأصبهاني، الإمام الحافظ الرحال أبو بكر المشهور بابن المقرئ، محدث أصبهان، سمع منه ابن مردويه وأبو نعيم، من تصانيفه: المعجم الكبير والأربعين، توفي سنة ٣٨١هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الحفاظ ص(٣٨٨)، شذرات الذهب (٤/ ٤٢٨).

(٤) انظر: تاج التراجم ص(٢١-٢٣).

(٥) قاسم بن قُطْلُوبُغا بن عبدالله المصري، زين الدين، المعروف بقاسم الحنفي، وبابن قطلوبغا، محدث فقيه أصولي مؤرخ، ولد سنة ٨٠٢هـ بالقاهرة، لازم ابن الهمام، وأخذ عن الحافظ ابن حجر والعز بن عبدالسلام وغيرهما، وكان إمامًا علامة ذا فنون، تتلمذ له السخاوي وغيره، من تصانيفه: تاج التراجم وحاشية على المسايرة لابن الهمام وغير ذلك كثير، توفي سنة ٨٧٩هـ.

انظر ترجمته في: الضوء اللامع (٦/ ١٨٤-١٩٠)، التعليقات السنية على الفوائد البهية ص(٩٩)، شذرات الذهب (٩/ ٤٨٧-٤٨٨).

ومن تصفح تراجمه علم أنه الموثوق به في روايته والمعول عليه في درايته، وأنه من الأفراد التي اتفقت مقالة الفقهاء وأهل الحديث على ما يرويه وصحة ما يعزيه، وتبحره في أنواع العلوم من الأصول والفروع والحديث والآثار والقرآن والتفسير، وله في ذلك تصانيف قد سرت في جميع الآفاق[١].

وفي طبقات العلامة التقي السبكي[٢] في ترجمة أبي الحسن الأشعري[٣] قال:

---

(١) انظر ترجمة الطحاوي في: الجواهر المضية في طبقات الحنفية ص(١٠٢)، تاج التراجم ص(٢١-٢٤)، الطبقات السنية في تراجم الحنفية (١/ ٧٣-١٦٩)، الفوائد البهية ص(٣١-٣٤)، طبقات الحفاظ ص(٣٣٩)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٧)، شذرات الذهب (٤/ ١٠٥-١٠٦)، وغير ذلك من كتب التاريخ والطبقات والتراجم.

(٢) علي بن عبدالكافي بن علي أبو الحسن، تقي الدين السبكي، الشيخ الإمام الحافظ الفقيه الأصولي المتكلم ذو الفنون، شيخ الإسلام وقاضي القضاة، ولد سنة ٦٨٣هـ تفقه على والده وعلى ابن بنت الأعز وأخذ عن ابن الرفعة والباجي وغيرهم كثير، من تلاميذه: ابنه التاج السبكي والإسنوي وابن النقيب، صنف أكثر من مائة وخمسين مصنفًا منها: الابتهاج في شرح المنهاج وتكملة المجموع، توفي سنة ٧٥٦هـ والطبقات ليست من مصنفاته إنما هي من مصنفات ولده تاج الدين السبكي، والتقي هو الوالد والتاج هو الابن، ولعل هذا سبق قلم من الناسخ.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابنه تاج الدين السبكي (١٠/ ١٣٩-٣٣٨)، طبقات الحفاظ ص(٥٢٥).

(٣) علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم، أبو الحسن الأشعري البصري، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري، شيخ طريقة أهل السنة والجماعة وإمام المتكلمين وناصر سنة سيد المرسلين، ولد سنة ٢٦٠هـ وأخذ أولا على الجبائي من المعتزلة وتبعه ثم شرح الله صدره لنور السنة، تفقه على أبي إسحاق المروزي الشافعي وأخذ عن زكريا الساجي وطبقته، أخذ عنه أئمة منهم: أبو الحسن الباهلي وأبو عبدالله بن مجاهد وأبو سهل الصعلوكي، من تصانيفه: اللمع ومقالات الإسلاميين والرد على المجسمة، توفي سنة ٣٢٤هـ وصنف في ترجمته وطبقات تلاميذه الحافظ ابن عساكر كتابه تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري.

انظر ترجمته في: تبيين كذب المفتري، طبقات الشافعية لابن السبكي (٣/ ٣٤٧-٤٤٤)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٨٥).

«سمعت الشيخ الإمام- يعني والده التاج[1] رحمه الله تعالى- يقول: ما تضمنته عقيدة الطحاوي هو ما يعتقده الأشعري، ولا يخالف إلا في ثلاث مسائل.

قلت: أنا أعلم أن المالكية كلهم أشاعرة لا أستثني منهم أحدًا، والشافعية كلهم أشاعرة لا أستثني منهم إلا من لحق بتجسيم أو اعتزال ممن لا يعبأ الله به، والحنفية أكثرهم أشاعرة؛ أعني يعتقدون عَقْد الأشعري، لا يخرج منهم إلا من لحق منهم بالمعتزلة[2]، والحنابلة أكثر فضلاء متقدِّميهم أشاعرة لم يخرج [منهم][3] عن عَقْد الأشعري إلا من لحق بأهل التجسيم، وهم في هذه الفرقة

(١) عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي، أبو نصر، تاج الدين السبكي، قاضي القضاة، ولد بالقاهرة سنة ٧٢٧هـ اشتغل على والده، وقرأ على الحافظ المزي ولازم الذهبي وتخرج به، وحصَّل فنونًا من الفقه والأصول والحديث والأدب والعربية، وأفتى ودرس وولي القضاء، من تصانيفه: طبقات الشافعية، وجمع الجوامع، توفي بدمشق سنة ٧٧١هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣/ ١٠٤)، وشذرات الذهب (٨/ ٣٧٨-٣٨٠).

وقد سبق أن التاج ابن التقي وليس العكس؛ فصواب العبارة: «وفي طبقات العلامة التاج السبكي في ترجمة أبي الحسن الأشعري قال: «سمعت الشيخ الإمام- يعني والده التقي...».

(٢) ويسمون أصحاب العدل والتوحيد، ويلقبون بالقدرية والعدلية، وسموا معتزلة لاعتزال أصلهم - وهو واصل بن عطاء - عن مجلس الحسن البصري وتفرده بأن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر وإثباته للمنزلة بين المنزلتين، وهم طوائف كثيرة كل طائفة منها تُكفِّر سائرها، والذي يعم هذه الطوائف من الاعتقاد: نفي الصفات الزائدة على الذات وهو ما يسمى عندهم بالتوحيد، والقول بأن القرآن محدث، والقول بأن العبد خالق أفعاله وأن الله تعالى لا يخلق الشر والظلم ولا يفعل إلا الصلاح والخير وهو ما يسمى في عقيدتهم بالعدل، وأن الفاسق في منزلة بين المنزلتين بين المؤمن والكافر، ويقولون بالتحسين والتقبيح العقليين، ومن فرقهم: الواصلية والنظَّامية والجُبَّائية والبهشمية، ومن أشهر علمائهم: النظَّام وأبو الهذيل العلاف والجُبَّائي والزمخشري صاحب الكشاف وأبو علي الفارسي وابن جني من علماء اللغة، وغيرهم كثير.

انظر: الفرق بين الفرق لعبدالقاهر البغدادي ص (٦٧) وما بعدها، الملل والنحل للشهرستاني ص (٤٣) وما بعدها، أبكار الأفكار للآمدي (٥/ ٤٠) وما بعدها.

(٣) زيادة من طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٣٧٨).

من الحنابلة أكثر منهم في غيرهم.

وقد تأملت عقيدة أبي جعفر الطحاوي فوجدت الأمر على ما قاله الشيخ الإمام، وعقيدة الطحاوي زَعَمَ أنها الذي عليه أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد، ولقد جَوَّد فيها. ثم تصفحت كتب الحنفية فوجدت جميع المسائل التي بيننا وبين الحنفية فيها خلاف ثلاثَ عشرةَ مسألةً؛ منها معنوي ستُّ مسائل، والباقي لفظي، وتلك الست المعنوية لا تقتضي مخالفتُهم لنا ولا مخالفتُنا لهم تكفيرًا ولا تبديعًا؛ صرح بذلك الأستاذ أبو منصور البغدادي[١] وغيره من أئمتنا وأئمتهم وهو غني عن التصريح لظهوره.

ومن كلام الحافظ[٢]: الأصحابُ مع اختلافهم في بعض المسائل كلُّهم أجمعون على ترك تكفير بعضهم بعضًا مجمعون؛ بخلاف مَن عداهم من سائر الطوائف وجميع الفرق؛ فإنهم حين اختلفت [بهم][٣] مستشنعات الأهواء والطُّرُق كفَّر بعضهم بعضًا ورأى تَبَرِّيه عن خالفه فرضًا.

قلت: وهذا حق، وما مثل هذه المسائل إلا [مثل][٤] مسائل كثيرة اختلفت

(١) عبدالقاهر بن طاهر بن محمد التميمي، الأستاذ أبو منصور البغدادي الشافعي، إمام عظيم القدر فقيه أصولي متكلم أديب، كان أكبر تلامذة أبي إسحاق الإسفراييني، روى عنه البيهقي والقشيري وغيرهما، من تصانيفه: الفرق بين الفرق والملل والنحل، توفي سنة ٤٢٩هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٥/ ١٣٦-١٤٨)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٧٢).

قال في الفرق بين الفرق ص(٢١٩): «أهل السنة لا يكفر بعضهم بعضًا، وليس بينهم خلاف يوجب التبري والتكفير؛ فهم إذن أهل الجماعة القائمون بالحق، والله تعالى يحفظ الحق وأهلَه فلا يقعون في تنابذ وتناقض، وليس فريق من فرق المخالفين إلا وفيهم تكفير بعضهم لبعض وتبري بعضهم من بعض كالخوارج والروافض والقدرية».

(٢) أي ابن عساكر؛ انظر: تبيين كذب المفتري ص(٤٠٩).

(٣) زيادة من طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٣٧٨)، وتبيين كذب المفتري ص(٤٠٩).

(٤) زيادة من طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٣٧٨).

الأشاعرة فيها، وكلهم عن حِمى [أبي][1] الحسن يناضلون وبسيفه يقاتلون، أفرأيتهم يُبَدِّعُ بعضهم بعضًا؟!

ثم هذه المسائل الثلاثة عشر لم يثبت جميعها عن الشيخ ولا عن أبي حنيفة رحمه الله كما سأحكي لك، ولكن الكلام بتقدير الصحة»[2] اهـ.

* * *

---

(١) زيادة من طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٣٧٨).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣/ ٣٧٧-٣٧٨)، وقد ذكر بعد ذلك قصيدته النونية الجامعة للمسائل التي اختلفوا فيها فانظرها هناك.

[مقدمة الطحاوية]

فِي ذِكْرِ بَيَانِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ عَلَى مَذْهَبِ فُقَهَاءِ المِلَّةِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ الكُوفِيِّ وَأَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الأَنْصَارِيِّ وَأَبِي عَبْدِاللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ رِضْوَانُ اللهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَمَا يَعْتَقِدُونَ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ وَيَدِينُونَ بِهِ لِرَبِّ العَالَمِينَ.

وهو[1] (في ذكر بيان اعتقاد) أي معتقَد (أهل السنة) أي السيرة والطريقة المحمدية (و) أهل (الجماعة) من الصحابة والتابعين ومَن بعدهم من المتبعين للنبي ﷺ.

قال النجم الغزي[2] في حسن التنبه في التشبه: «والمراد بطريق أهل السنة والجماعة ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه الكرام، وهو ما دل عليه السواد الأعظم من المسلمين في كل زمان، وهم الجماعة والطائفة الظاهرون على الحق والفرقة الناجية من ثلاث وسبعين؛ روى أصحاب السنن وصححه الترمذي عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**افْتَرَقَتِ اليَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً وَتَفَرَّقَتِ النَّصَارَى عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً**»[3] وروي هذا الحديث من طرق أخرى كثيرة؛ منها رواية عبدالله بن عمرو

---

(١) الضمير في «هو» راجع إلى «ما»؛ أي الذي رواه هو في ذكر... إلخ. من هامش الأصول.

(٢) محمد بن بدر الدين محمد بن رضي الدين، الإمام المعمر أبو المكارم نجم الدين الغزي العامري الدمشقي الشافعي؛ شيخ الإسلام ومسند الدنيا في عصره ومصره، ولد بدمشق سنة ٩٧٧هـ أخذ عن والده ومفتي مكة قطب الدين النهروالي وعن الشمس الرملي المصري، وغيرهم، ومن مؤلفاته: كتاب التنبه في التشبه في مجلدات سبعة، ذكر فيه ما ينبغي للإنسان أن يتشبه به من أفعال الأنبياء والملائكة والحيوان، والكواكب السائرة في أهل المائة العاشرة وغير ذلك، توفي سنة ١٠٦١هـ.

انظر ترجمته في: فهرس الفهارس (٢/ ٦٦٩)، تاريخ الأدب العربي (٨/ ٧٥).

(٣) أخرجه بهذا اللفظ أو نحوه أبو داود في كتاب السنة، باب شرح السنة، حديث رقم (٤٥٩٦)،

وقال فيها: «كُلُّهُم فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً» قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «مَا أَنَا عَلَيهِ وَأَصْحَابِي» حسنه الترمذي[١]، ومنها رواية معاوية ﷺ وقال فيها: «ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ فِي الجَنَّةِ وَهِيَ الجَمَاعَةُ» رواه أبو داود وغيره[٢]، ومنها رواية ابن عباس رضي الله عنهما وقال فيها: «كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً» فقيل: وما هي الواحدة؟ فقبض على يده وقال: «الجَمَاعَةُ فَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ الله جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا» رواه ابن ماجه وغيره[٣]؛ كذا في شرح الطريقة لسيدي عبدالغني[٤].

(على مذهب فقهاء) هذه (الملة) الإسلامية؛ الإمام الأعظم (أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي) أول من فرع في الفقه وألف وصنّف بتوفيق من الله تعالى خصه به، ولد ﷺ في عهد الصحابة سنة ثمانين، وقيل: إحدى وسبعين، وقيل: ثلاث وستين، ولقي منهم جماعة؛ كأنس بن مالك وعامر بن الطفيل

والترمذي في كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، حديث رقم (٢٦٤٠)، وابن ماجه في كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، حديث رقم (٣٩٩١)، والحاكم في المستدرك (١/ ٢١٧)، عن أبي هريرة ﷺ، قال الترمذي: «حديث حسن صحيح»، قال في تحفة الأحوذي (٧/ ٣٣٣): «وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم وصححه ونقل المنذري تصحيح الترمذي وأقره»، ولم أجده عند النسائي، وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم، وله شواهد» ثم ذكر الروايات التي ذكرها المصنف وغيرها.

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، حديث رقم (٢٦٤١)، والحاكم (١/ ٢١٨)، عن عبدالله بن عمرو ﷺ، قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب مفسر لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه».

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب شرح السنة، حديث رقم (٤٥٩٧)، وأحمد (٤/ ١٠٢)، عن معاوية بن أبي سفيان ﷺ.

(٣) روى ابن ماجه نحو هذا عن أنس بن مالك ﷺ، أخرجه في كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، حديث رقم (٣٩٩٣)، وأحمد في المسند (٣/ ١٢٠)، ولم أجد عن ابن عباس رواية في هذا الباب؛ إلا أن العجلوني في كشف الخفاء (١/ ١٦٩) قال: «وفي الباب عن معاوية وأبي الدرداء وابن عمرو وابن عباس...».

(٤) شرح الطريقة (١/ ١٦٦)، طبع حجر.

وسهل بن سعد الساعدي، ونشأ في زمن التابعين المشهود لقرنهم بالخيرية من سيد المرسلين وتفقه بهم وأفتى معهم، (و) صاحبيه الإمام (**أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري**) أول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة وأملى المسائل ونشرها وبث علم أبي حنيفة في أقطار الأرض، مات سنة اثنين وثمانين، وقيل: إحدى وثمانين ومائة وهو ابن سبع وثمانين، (و) الإمام (**أبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني**) ذي التفاريع الحميدة والتصانيف العديدة، صحب الإمام وتفقه به ثم أبا يوسف، وروى عن الإمام مالك والثوري[1] وعمرو بن دينار[2] وغيرهم، وعن الشافعي: «أخذت عن محمد بن الحسن وقر بعير، ما رأيت رجلًا سمينًا أخف روحًا منه، وكان يملأ القلب والعين»، وعن أبي عبيدة[3]: «ما رأيت أعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن»، مات سنة تسع

(١) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبدالله، أمير المؤمنين في الحديث، ولد سنة ٩٧هـ وتتلمذ على خلق كثير، فصار سيد أهل زمانه في علوم الدين والفتوى، وروى عنه خلق كثير منهم ابن المبارك. من مصنفاته: الجامع الكبير في الحديث، توفي بالبصرة سنة ١٦١هـ.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٢٩)، طبقات الحفاظ ص(٩٥).

(٢) عمرو بن دينار، أبو محمد الجمحي المكي، أحد التابعين وشيخ الحرم في زمانه، ولد سنة ٤٥هـ وسمع من الصحابة، حدّث عنه سفيان الثوري وجعفر الصادق وخلق كثير غيرهم، توفي سنة ١٢٦هـ.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٠٠)، طبقات الحفاظ ص(٥٠).

ومن ترجمته يتضح أن هنا إشكالًا لأن الإمام محمد بن الحسن الشيباني ولد سنة ١٣٢هـ وقد مات عمرو بن دينار سنة ١٢٦هـ كما ذُكر، ولم يذكر في ترجمة محمد بن الحسن سماع من عمرو بن دينار ولا في ترجمة الأخير سماع الأول منه، وقد تابع ابنَ قطلوبغا في ذلك أيضًا الشيخ محمد عبدالحي اللكنوي في مقدمة كتابه التعليق الممجد على موطأ الإمام محمد (١/ ٥٢).

ولعل الصواب: عمر بن ذر الذي توفي ١٥٢هـ وقد ذكر بعض أصحاب التراجم أنه من مشايخ محمد بن الحسن. انظر: تاريخ بغداد (٢/ ١٧٢).

(٣) معمر بن المثنى، أبو عبيدة، أديب لغوي نحوي عالم بالشعر والغريب والأخبار والنسب، ولد بالبصرة سنة ١١٠هـ حدث عنه أبو عبيد القاسم بن سلام والمازني وطائفة، من تصانيفه: معاني القرآن، توفي في حدود سنة ٢١٠هـ. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٤٥).

وثمانين ومائة وهو ابن ثمان وخمسين سنة؛ كذا في تراجم العلامة قاسم(١)، وترجمتهم غنية عن البيان واستيفاؤها يكل منه البنان (رضوان الله تعالى عليهم أجمعين).

(و) هذا هو (ما يعتقدون من أصول الدين) جمع أصل: خلاف الفرع؛ فالأصل ما يبنى عليه غيره، والفرع ما يبنى على غيره؛ كفروع الشجرة لأصلها، وفروع الدين وهي الأحكام الشرعية لأصوله وهي العقائد الدينية، والدين كما في تعريفات السيد(٢): «وضع إلهي يدعو أرباب العقول [إلى](٣) قبول ما عند الرسول ﷺ»(٤).

(ويدينون به لرب العالمين) جمع عالَم اسم لما يُعلم الله تعالى به، وهو كل ما سواه تعالى من الجواهر والأجسام والأعراض(٥)، وجمعه ليشتمل على ما تحته من الأجناس المختلفة؛ إذ يقال لكل جنس عالم كعالم الطير وعالم النبات وعالم الجماد ونحو ذلك، وغلَّب العقلاء منهم فجمعه بالياء والنون ترجيحًا للجنس الأشرف؛ كذا في المطالب.

تنبيه: مما ينبغي لكل شارع في شيء أن يتصور ذلك الشيء بحده أو رسمه(٦)

(١) تاج التراجم ص(٢٨٢-٢٨٣).

(٢) علي بن محمد بن علي، السيد الزين أبو الحسن الحسيني الشريف الجرجاني الحنفي، المعروف بالسيد الشريف، عالم الشرق، ولد في جرجان سنة ٧٤٠هـ وتعلم العربية والعلوم العقلية والنقلية فبرع فيها؛ أخذ عن أكمل الدين البابرتي وقطب الدين الرازي وغيرهما، وكان بينه وبين السعد التفتازاني مباحثات، وقد تخرج به أئمة بخارى، من تصانيفه: شرح المواقف وشرح المفتاح وشرح الكشاف وكتاب التعريفات وغير ذلك كثير، توفي بشيراز سنة ٨١٦هـ.

انظر ترجمته في: الضوء اللامع (٥/ ٣٢٨-٣٣٠)، الفوائد البهية ص(١٢٥-١٣٤).

(٣) زيادة من التعريفات ص(٩٤)، وسقطت من المطبوعتين ولا يستقيم السياق إلا بها.

(٤) التعريفات للسيد الشريف ص(٩٤).

(٥) سيأتي تعريفهم في التعليقات على صفة المخالفة للحوادث في قسم الإلهيات.

(٦) الحد قول دال على ماهية الشيء، والرسم نوعان؛ تام: وهو ما يترك من الجنس القريب والخاصة كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك، وناقص: وهو ما يكون بخلاف ذلك كتعريف الإنسان

ليكون على بصيرة في طلبه، وأن يعرف موضوعه ليمتاز عنده عما عداه، وأن يعرف غايته وهي الثمرة التي لأجلها الطلب لصيانة سعيه عن العبث؛ فحد هذا العلم المسمى بأصول الدين وبعلم العقائد وبعلم التوحيد والصفات وبعلم الكلام هو: العلم بالعقائد الدينية عن الأدلة اليقينية.

وموضوعه: المعلوم من حيث يتعلق به إثبات العقائد الدينية؛ لأنه يُبحث في هذا العلم عن أحوال الصانع من الوجود والقدم لاعتقاد ثبوتها.

وغايته أن يصير الإيمان والتصديق بالأحكام الشرعية محكمًا.

وغايته العظمى الفوز بسعادة الدارين: الدنيا بالأمان والأخرى بالفوز بالجنان والنجاة من النيران المعدة لأهل الكفر والطغيان.

* * *

= بالضاحك أو بالجسم الضاحك. انظر: التعريفات ص(٧٣، ٩٨).

قَالَ الإِمَامُ- وَبِهِ قَالَ الإِمَامَانِ المَذْكُورَانِ رَحِمَهُمَا اللهُ تَعَالَى: نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللهِ مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللهِ تَعَالَى:

(قال الإمام) الأعظم، (وبه) -أي بقوله- (قال) صاحباه (الإمامان المذكوران) آنفًا (رحمها الله تعالى: نقول في توحيد الله تعالى معتقدين) حال من فاعل نقول، والاعتقاد هو الحكم الجازم الذي لا يقبل التشكيك، وهو (بتوفيق من (الله تعالى) لنا لا بحولنا ولا بقوتنا، والتوفيق لغة: التسديد، واصطلاحًا: جعل الله تعالى فعل عباده موافقًا لما يحبه ويرضاه؛ كذا قاله السيد[1].

* * *

---

(١) التعريفات ص(٦١).

[الإلهيات]

[الوحدانية]

إِنَّ اللهَ تَعَالَى وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ وَلَا شَيْءَ مِثْلُهُ وَلَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ.

وقوله: (إن الله تعالى...) إلى آخر الكتاب مقول لقول الإمام: "نقول"، وهو ومقوله مقول لقول المصنف: "قال الإمام".

(واحد) لا من طريق العدد بل من طريق أنه (لا شريك له) في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله[1]، والوحدانية صفة سلبية[2] تقال على ثلاثة أنواع:

---

(١) والحاصل أن الوحدانية الشاملة لوحدانية الذات والصفات ووحدانية الأفعال تنفي كمومًا خمسة: الكم المتصل في الذات وهو تركبها من أجزاء، والكم المنفصل فيها وهو تعددها بحيث يكون هناك إله ثان فأكثر، وهذان الكمان منفيان بوحدة الذات، والكم المتصل في الصفات وهو التعدد في صفاته تعالى من جنس واحد كقدرتين فأكثر، والكم المنفصل في الصفات و هو أن يكون لغير الله صفة تشبه صفته تعالى، وهذان الكمان منفيان بوحدانية الصفات، والكم المنفصل في الأفعال و هو أن يكون لغير الله فعل من الأفعال على وجه الإيجاد، وهذا الكم منفي بوحدانية الأفعال.

أما الكم المتصل في الأفعال؛ فإن صورناه بتعدد الأفعال فهو ثابت لا يصح نفيه لأن أفعاله كثيرة، وإن صورناه بمشاركة غير الله له في فعل من الأفعال فهو منفي أيضًا بوحدانية الأفعال.

انظر: فتح المريد ص(٣٧).

(٢) اعلم أن الصفات من حيث هي منقسمة إلى أربعة أقسام: نفسية وسلبية ومعان ومعنوية:

ووجه ذلك أن الصفة إما أن يكون مدلولها عدمًا - وهي السلبية.

أو ليس مدلولها عدمًا، وهي إما موجودة، وهي صفات المعاني كالعلم والقدرة.

أو ليست موجودة، وهي إما أن يدل الوصف بها على نفس الذات دون معنى زائد عليها، وهي النفسية أي الوجود.

أو الوصف فيها يدل على نفس الذات مع معنى زائد عليها، وهي المعنوية كالعالمية والقادرية؛ أي كون الذات المتصفة بالعلم عالمة وكون الذات المتصفة بالقدرة قادرة.

فمدلول السلبية سلب أمر لا يليق به سبحانه وتعالى؛ كالوحدانية مدلولها سلب التعدد في الذات والصفات والأفعال أي نفيه.

انظر: شرح الدردير للخريدة ص(٤٣-٤٤)، وحاشية الصاوي على شرح الدردير ص(٣٤).

الأول: الوحدة في الذات، والمراد بها انتفاء الكثرة عن ذاته تعالى، بمعنى عدم قبولها الانقسام.

والثاني: الوحدة في الصفات، والمراد بها انتفاء النظير له تعالى في كل صفة من صفاته؛ فيمتنع أن يكون له تعالى علوم وقدرات متكثرة بحسب المعلومات والمقدورات، بل علمه تعالى واحد ومعلوماته كثيرة وقدرته واحدة ومقدوراته كثيرة، وعلى هذا جميع صفاته.

والثالث: الوحدة في الأفعال، والمراد بها انفراده تعالى باختراع جميع الكائنات عمومًا، وامتناع إسناد التأثير لغيره تعالى في شيء من الممكنات أصلًا. كذا في شرح الطريقة.

(ولا شيء مثله) تأكيد لصفة الوحدة؛ إذ لو كان له مثل لم يكن واحدًا ولزم منه إما حدوث[1] القديم أو قدم[2] الحادث ضرورةَ أن حد المثلين أن يسد أحدهما مسد الآخر، وألا يختص أحدهما بصفة دون الآخر وإلا لم يكن مثلًا، وأين الباطل من الحق والمخلوق ممن له الأمر والخلق والزائل من الأزلي والفاني من السرمدي؟! إنما يقع الإشكال في أوصاف من له أشكال، وإنما تضرب الأمثال لمن له أمثال، وأما من انفرد بالعظمة والجلال فما للعقل في إدراكه مجال، فسبحانه وتعالى مِن إلهٍ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير المتعال؛ كذا في شرح الجوهرة لبعض العارفين.

ثم أكد ذلك بقوله: (ولا شيء يعجزه) عن فعلِ ممكنٍ ما وجودًا وعدمًا، والعجز صفة لا يتأتى معها إيجاد شيء ولا إعدامه، وهو "أمر وجودي على مذهب أهل السنة يضاد القدرة"[3]؛ كذا في شرح السنوسية

(١) الحدوث هو الوجود بعد العدم؛ فالحادث هو الموجود بعد العدم. انظر: شرح الدردير ص(٣٠).

(٢) القدم هو عدم أولية الوجود؛ فالقديم هو ما لا أول له. انظر: شرح الدردير ص(٣٠).

(٣) شرح الهدهدي للسنوسية بحاشية الشرقاوي ص(٩٠).

للهُدْهُدي[(١)].

(ولا إله) في الوجود (غيره) بدليل برهان التمانع[(٢)] المشار إليه بقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [سورة الأنبياء آية: ٢٢]، و﴿لَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [سورة المؤمنون آية: ٩١]، وقد انتفى الفساد ووجد الصلاح فظهرت الوحدة لأهل الفلاح.

وإنما قلت: "المشار إليه بقوله تعالى"[(٣)] لما ذكر العلامة المحقق الزاهد علاء الدين محمد بن محمد البخاري الحنفي[(٤)] تلميذ المولى سعد الدين

قال الشرقاوي: «وقوله: "أمر وجودي" أي صفة موجودة يمكن الاطلاع عليها، ووجهوا ذلك في الشاهد –أي الحوادث– بأن في الزَّمِن معنى لا يوجد في الممنوع من القيام مع اشتراكهما في عدم التمكن من الفعل»، قال: «وقوله: "على مذهب أهل السنة" أي: وأما عند أبي هاشم من المعتزلة فهو عدم مَلَكة القدرة؛ فيكون أمرًا عدميًا»، وانظر المبني على هذا الخلاف في حاشية الشرقاوي ص(٩٠).

(١) الهدهدي منسوب لعرب الهداهدة؛ قبيلة بمصر من قبائل إقليم البحيرة. انظر: حاشية الشرقاوي على الهدهدي ص(٢).

(٢) برهان التمانع حاصله أنه لو أمكن تعدد الآلهة لأمكن التمانع بينهما بأن يريد أحدهما حركة زيد مثلا والآخر سكونه؛ إذ كل منهما أمر ممكن في نفسه، وكذا تعلق الإرادة بكل منهما، وحينئذ إما أن يحصل الأمران فيلزم اجتماع الضدين، أو لا فيلزم عجزهما أو عجز أحدهما، وهو أمارة الحدوث والإمكان لما فيه من شائبة الاحتياج؛ فالتعدد مستلزم لإمكان التمانع المستلزم للمحال فيكون التعدد محالا، قال الدردير: «وبما ذكر اندفع ما يقال إنه يجوز أن يتفقا من غير تمانع، وحاصل الدفع أن الإمكان محال وإن لم يقع تمانع بالفعل»، انظر: شرح الدردير على الخريدة ص(٣٨).

(٣) ذكر أن الآية إشارة إلى برهان التمانع لأن ظاهر النظم في الآية لا يطابق البرهان؛ فإن ظاهر نظم الآية أن "التعدد يستلزم فساد العالم"، ولم يجعل هذه مقدمة من مقدمات البرهان فكان نظم الآية غير مطابق للبرهان؛ لذلك جعل الآية إشارة إلى البرهان. انظر: حاشية عصام الدين الإسفراييني على شرح السعد للعقائد ص(١٤٤) وحاشية ولي الدين على العصام، وراجع بيان برهان التمانع السابق.

(٤) محمد بن محمد بن محمد، أبو عبدالله علاء الدين البخاري الحنفي، علامة وقته، ولد

التفتازاني(١) قدس الله سرهما في ضمن جواب انتصر به لشيخه عما شنع عليه بعض معاصريه(٢) بقوله في شرح العقائد: إن الآية حجة إقناعية(٣) والملازمة عادية(٤)، والمعتبر في البرهان الملازمة العقلية(٥).

سنة ٧٧٩هـ ببلاد العجم، وأخذ الأدبيات والعقليات عن سعد الدين التفتازاني وغيره، واجتهد في الأخذ من العلماء حتى برع في المعقول والمنقول وصار إمام عصره، من مؤلفاته: رسالة فاضحة الملحدين، وتوفي بالمزة سنة ٨٤١هـ.

انظر ترجمته في: الضوء اللامع (٩/ ٢٩١-٢٩٤)، شذرات الذهب (٩/ ٣٥١).

(١) مسعود بن فخر الدين عمر بن برهان الدين عبد الله، الشهير بسعد الدين التفتازاني، الإمام العلامة المتكلم المنطقي الأصولي النحوي البلاغي، اختلف في مذهبه فقيل: حنفي، وقيل: شافعي، ولد بتفتازان قرية بنواحي نسا سنة ٧٢٢هـ أخذ عن عضد الدين الإيجي وقطب الدين الرازي وغيرهم، وتقدم في الفنون واشتهر ذكره وطار صيته وانتهت إليه معرفة العلوم بالمشرق، له في علم الكلام: المقاصد وشرح النسفية وغير ذلك، وله: شرح التلخيص والتلويح شرح التوضيح والإرشاد في النحو، وغير ذلك من التصانيف في أنواع العلوم الذي تنافس الأئمة في تحصيلها والاعتناء بها، من تلاميذه علاء الدين محمد البخاري الذي سبقت ترجمته، توفي بسمرقند سنة ٧٩٢هـ.

انظر ترجمته في: شذرات الذهب (٨/ ٥٤٧-٥٤٩)، الفوائد البهية ص(١٣٤-١٣٧).

(٢) هو الشيخ عبداللطيف بن محمد بن أبي الفتح الكرماني ثم الخراساني الحنفي، وقد ألف رسالة في برهان التمانع لم يفرق فيها بين الملازمة العادية والملازمة العقلية فبنى جميع كلامه على عدم الفرق.

انظر: المسامرة لابن أبي شريف شرح المسايرة (١/ ٥٣)، وحاشية ابن قطلوبغا على المسايرة (١/ ٥٢)، وكشف الظنون (٢/ ١١٤٧).

(٣) حجة إقناعية أي تفيد إقناعًا للمسترشد وإن لم تُفِد إفحامًا للمجادل.

قال العلامة الفرهاري: «حجة إقناعية أي ظنية؛ يريد أن الدليل الذي يفيده لفظ هذه الآية ظني، أما البرهان الذي يستنبط بانتقال الذهن من ظاهرها إلى باطنها فقطعي، وإنما يسمى الدليل الظني إقناعيًا لأنه يقنع به من لا يتحمل كلفة البرهان» انظر: النبراس شرح شرح العقائد وتعليقات محمد برخوردار على النبراس ص(١٥٨).

(٤) الملازمة في الآية أي كون الفساد لازمًا للتعدد، وعادية أي منسوبة إلى العادة وهي الفعل الذي يتكرر ضرورةً عن فاعله مرات غير محصورة أو نفس تكرير هذا الفعل، والمراد أن الفساد اللازم للتعدد يكون بحكم العادة لا بحكم العقل. انظر: النبراس ص(١٥٨-١٥٩).

(٥) شرح العقائد النسفية ص(٤٣)، ط. المكتبة الأزهرية.

«واستند هذا المعاصر في تشنيعه إلى أن صاحب التبصرة(١) كفَّر أبا هاشم(٢) بقدحه بدلالة الآية [بها](٣) رأيتُ أن أسوقه بلفظه لاشتماله على فوائد، قال رحمه الله تعالى: «الإفاضة في الجواب على وجه يرشد إلى الصواب يتوقف على ما أورده الإمام حجة الإسلام ﷺ(٤) وحاصله أن الأدلة على وجود الصانع وتوحيده تجري مجرى الأدوية التي يعالَج بها القلب، والطبيب إذا لم يكن حاذقًا مستعملًا للأدوية على قدر قوة الطبيعة وضعفها كان إفساده أكثر من إصلاحه، كذلك الإرشاد بالأدلة إلى الهداية إذا لم يكن على قدر إدراك العقول كان الإفساد للعقائد بالأدلة أكثر من إصلاحها، وحينئذ يجب ألا يكون طريق الإرشاد لكل أحد على وتيرة واحدة؛ فالمؤمن المصدق سَماعًا أو تقليدًا لا ينبغي أن تتحرك

---

(١) تبصرة الأدلة لصاحبها أبي المعين النسفي ميمون بن محمد بن محمد بن معتمد بن مكحول المكحولي، إمام فاضل، جامع الأصول، من تلاميذه علاء الدين أبو بكر محمد السمرقندي، من مؤلفاته غير التبصرة: بحر الكلام والعمدة في أصول الدين، توفي سنة ٥٠٨هـ. وهو غير نجم الدين أبو حفص عمر النسفي صاحب العقائد النسفية فالأخير توفي سنة ٥٣٧هـ.

انظر ترجمته في: الفوائد البهية ص(٢١٦-٢١٧)، كشف الظنون (١/ ٣٣٧).

(٢) عبدالسلام بن محمد بن عبدالوهاب، أبو هاشم بن أبي علي الجبائي، من كبار علماء المعتزلة، وتنسب له فرقة البهشمية منهم، ولد سنة ٢٧٧هـ من مصنفاته: العدة في أصول الفقه، توفي سنة ٣٢١هـ.

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (١١/ ٥٥)، شذرات الذهب (٤/ ١٠٦).

(٣) زيادة من المسامرة(١/ ٥٣).

(٤) أي الإمام الغزالي، وهو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، أبو حامد الغزالي الطوسي الشافعي، ولد سنة ٤٥٠هـ قرأ على أحمد بن محمد الراذكاني وأبي نصر الإسماعيلي ولازم إمام الحرمين، وبرع في المذهب الشافعي والخلاف والأصلين والجدل والمنطق والحكمة وأحكم كل ذلك، وعرف بالزهد والورع حتى شُهد له بالولاية، وله تصانيف كثيرة من أشهرها: الأربعين في أصول الدين، وإحياء علوم الدين، والمستصفى في أصول الفقه، وغير ذلك من المصنفات، توفي سنة ٥٠٥هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية للتاج السبكي (٦/ ١٩١-٣٨٩)، وسير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٢٢) وما بعدها.

عقيدته بتحرير الأدلة؛ فإن النبي ﷺ لم يطالب العرب في مخاطبته إياهم بأكثر من التصديق ولم يفرق بين أن يكون ذلك بإيمان وعقد تقليدي أو بيقين برهاني، والجافي الغليظ الضعيف العقل الجامد على التقليد المصر على الباطل لا تنفع معه الحجة والبرهان وإنما ينفع معه السيف والسنان، والشاكُّون الذين فيهم نوع ذكاء ولا تصل عقولهم إلى فهم البرهان العقلي المفيد للقطع واليقين ينبغي أن يُتَلَطَّفَ في معالجتهم بما أمكن من الكلام المقنع المقبول عندهم[١] لا بالأدلة اليقينية البرهانية؛ لقصور عقولهم عن إدراكها؛ لأن الاهتداء بنور العقل المجرد عن الأمور العادية لا يخص الله تعالى به إلا الآحاد من عباده، والغالب على الخلق القصور والجهل؛ فهم لقصورهم لا يدركون براهين العقول كما لا تدرك أنوارَ الشمس أبصارُ الخفافيش، بل تضرهم الأدلة العقلية البرهانية كما تَضُرُّ رياح الورد بالجُعَل[٢]، وفي مثل هذا قيل:

وَمَنْ مَنَحَ الجُهَّالَ عِلْمًا أَضَاعَهُ ... وَمَنْ مَنَعَ المُسْتَوْجِبِينَ فَقَدْ ظَلَمْ[٣]

وأما الفَطِن الذي لا يُقنعه الكلام الخطابي فيجب المحاجَّة معه بالدليل القطعي البرهاني.

إذا تمهد هذا فنقول: لا يخفى أن التكليف بالتصديق بوجود الصانع وبتوحيده يشمل الكافة من العامة والخاصة، وأن النبي ﷺ مأمور بالدعوة

---

(١) في المطبوعتين: "عنده" والمثبت من المسامرة (١/ ٥٤).

(٢) في المطبوعتين: "للمجعل" والمثبت من المسامرة (١/ ٥٥)، والجُعَل: حيوان كالخنفساء يكون في المواضع الندية. انظر: تاج العروس والمعجم الوسيط، مادة (جعل).

(٣) من أبيات للشافعي أولها:

أأنثر درًّا بين راعية الغنم ... وأنثر منظومًا لراعية النعم

وقبله:

بثثت مُفيدًا واستفدت ودادهم ... وإلا فمخزون لديَّ ومكتتم

انظر: طبقات الشافعية لابن السبكي (١/ ٢٩٤).

للناس أجمعين وبالمحاجة مع المشركين الذين عامَّتهم عن إدراك الأدلة القطعية البرهانية قاصرون ولا يجدي معهم إلا الأدلة الخطابية المبنية على الأمور العادية والمقبولة التي أَلِفوها وحَسِبوا أنها قطعية(١)، وأن القرآن العظيم مشتمل على الأدلة العقلية القطعية البرهانية التي لا يعقلها إلا العالمون، وقليل ما هم، بطريق الإشارة على ما بينه الرازي(٢) في عدة آيات من القرآن، وعلى الأدلة الخطابية النافعة مع العامة لوصول عقولهم إلى إدراكها بطريق العبارة تكميلًا للحجة(٣) على الخاصة والعامة على ما يشير بذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ۝﴾ [سورة الأنعام آية: ٥٩]، وقد اشتمل عليها عبارة وإشارة قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، أما الدليل الخطابي المدلول عليه بطريق العبارة فهو لزوم فساد السموات والأرض بخروجها عن النظام

---

(١) الأدلة الخطابية أو الخَطَابة بالفتح: قياس مركب من مقدمات مسلمة في بادئ الرأي عند العامة من غير أن تكون مبرهنة، والأدلة الخطابية أنفع للعامة من البرهان؛ لأن مقدماتها مألوفة مقبولة فلا يستطيع أحد إنكارها حذرًا من طعن الجمهور، وتسمى خطابة لاستعمال الخطباء -أي الواعظين- إياها. انظر: النبراس ص(١٥٩).

(٢) محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي، العلامة فخر الدين الرازي أبو عبد الله القرشي البكري التيمي الطبرستاني الأصل ابن خطيب الري، سلطان المتكلمين في زمانه، المفسر المتكلم، إمام وقته في العلوم العقلية، وأحد الأئمة في علوم الشريعة، ولد سنة ٥٤٤هـ واشتغل على والده ضياء الدين عمر، وهو من تلامذة البغوي، ثم على الكمال السمناني وغيرهما، فأتقن علومًا كثيرة وبرز فيها، وتقدم وساد، وقصده الطلبة من سائر البلاد، وكان إذا ركب يمشي حوله نحو ثلاثمائة تلميذ فقهاء وغيرهم، صنف في فنون كثيرة، ومن تصانيفه: نهاية العقول والمعالم في أصول الدين والمطالب العالية والمحصول ومفاتيح الغيب، قال السبكي في الطبقات: «ورُزق سعادة في مصنفاته، وانتشرت في الآفاق، وأقبل الناس على الاشتغال بها»، توفي بهراة يوم الإثنين سنة ٦٠٦هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن السبكي (٨/ ٨١-٩٦)، سير أعلام النبلاء (٢١/ ٥٠٠).

(٣) في المسامرة (١/ ٥٦): «الحجة البرهانية».

المحسوس عند تعدد الآلهة، ولا يخفى أن لزوم فسادهما إنما يكون على تقدير لزوم الاختلاف، ومن البين أن الاختلاف ليس بلازم قطعًا لإمكان الاتفاق؛ فلزوم الفساد لزوم عادي، وقد أشار إليه الإمام الرازي حيث قال: «أجرى الله تعالى الممكن مجرى الواقع بناء على الظاهر»[1]، ولا يخفى على ذوي العقول السليمة أن ما لا يكون في نفس الأمر لازمًا وقطعيًا لا يصير بجعل الجاعل وتسميته إياه برهانًا دليلًا قطعيًا زعمًا أن تسميته برهانًا قطعيًا صلابة في الدين ونصرة للإسلام والمسلمين، هيهات هيهات فإن ذلك مدرجة لطعن الطاعنين، ونصرة الدين لا تحتاج إلى ادعاء ما ليس بقطعي قطعيًا؛ لاشتمال القرآن على الأدلة القطعية العقلية التي لا يعقلها إلا العالمون بطريق الإشارة النافعة للخاصة، وعلى الأدلة الخطابية النافعة للعامة بطريق العبارة، وأما البرهان العقلي القطعي المدلول عليه بطريق الإشارة فهو برهان التمانع القطعي بإجماع المتكلمين المستلزم لكون مقدور بين قادرين ولعجزهما أو عجز أحدهما على ما بُيِّن في علم الكلام[2]، وكلاهما محالان عقلًا على ما بُيِّن فيه أيضًا؛ لا التمانع الذي تدل عليه الآية بطريق العبارة بل التمانع قد يكون برهانيًا وقد يكون خطابيًا، ولا ينبغي أن يُتَوَهَّمَ أن كل تمانع عند المتكلمين برهان، وقطعية لزوم الفساد المدلول عليه بالإشارة لا ينافي خطابية لزوم الفساد المدلول عليه بالعبارة؛ لأن الفساد المدلول عليه بالإشارة هو كون مقدور بين قادرين وعجز الإلهين المفروضين أو عجز أحدهما، والفساد المدلول عليه بالعبارة هو خروج السموات والأرض عن النظام المحسوس، فأين أحدهما من الآخر؟! وحينئذ لا ينبغي أن يُتوهم أنه يلزم من انتفاء جواز الاتفاق على تقدير الفساد المدلول عليه بطريق الإشارة بناءً على أنه يستلزم امتناع تعدد الآلهة عقلًا فيلزم منه[3] انتفاء جواز الاتفاق لأنه فرع

---

(١) تفسير الرازي (٢٢/ ١٥١).

(٢) انظر بيان برهان التمانع في التعليق على أوائل صفة الوحدانية.

(٣) في المسامرة (١/ ٥٧): "من".

إمكان التعدد - انتفاء[١] جواز الاتفاق على تقدير[٢] الفساد المدلول عليه بطريق العبارة لعدم استلزامه امتناع التعدد عقلًا، وإنما يستلزمه عادة، والاستلزام العادي لا ينافي عدم الاستلزام العقلي فليتأمل، ثم ذكر بقية الجواب وضمنه التعجب من تكفير صاحب التبصرة لمن قال: إن دلالة الآية ظنية ونحو ذلك».

كذا نقله في شرح المسايرة[٣].

* * *

(١) في المطبوعتين: "وانتفاء"، والمثبت من المسامرة (١/ ٥٧).

(٢) في المطبوعتين: "طريق"، والمثبت من المسامرة (١/ ٥٨).

(٣) المسامرة لابن أبي شريف ص(١/ ٥٣-٥٩).

[القدم والبقاء]

قَدِيمٌ بِلَا ابْتِدَاءٍ دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ، لَا يَفْنَى وَلَا يَبِيدُ.

(قديم) قدمًا ذاتيًا (بلا ابتداء) أي ليس مسبوقًا بعدم وإلا لزم الدور أو التسلسل وكلاهما محال كما هو مقرر[١].

وخرج بقيد الذاتي القدم الزماني كأمس بالنسبة لليوم والإضافي كالأب بالنسبة لولده، والقدم صفة سلبية أخص من الأزل لأن القديم موجود لا أول له، والأزلي ما لا أول له أعم من أن يكون وجوديًا كذات مولانا عز وجل أو عدميًا كعدمنا الأزلي.

(دائم) أي باقٍ (بلا انتهاء) أي ليس ملحوقًا بعدم؛ المعبر عنه بامتناع طروء العدم على وجوده تعالى؛ لأن من ثبت قدمه استحال عدمه، والبقاء صفة سلبية أيضًا، وقد أردفها على طريق التفسير والتأكيد بقوله (لا يفنى) أي لا يزول بقاؤه، يقال: فني الميت إذا زال وذهب أثره. مختار[٢].

(ولا يبيد) أي لا ينقطع بقاؤه؛ يقال: بادت القبيلة؛ إذا انقطعت. مختار[٣].

(١) الدور هو توقف الشيء على ما يتوقف على ذلك الشيء من جهة واحدة؛ كما يتوقف (أ) على حصول (ب) و(ب) على حصول (أ)، وله أنواع: الأول: دور مَعِيٌّ: مثاله: توقف تعقل الأبوة على تعقل البنوة وبالعكس، وهذا القسم ليس بمستحيل؛ لأن الإضافات أمور اعتبارية لا وجود لها إلا في الأذهان، الثاني: الدور السبقي: وهو توقف وجود شيء على وجود شيء آخر قد توقف هذا الشيء الآخر عليه، وهذا القسم مستحيل لأنه لو توقف كل واحد منهما على الآخر لافتقر الشيء إلى نفسه وافتقار الشيء إلى نفسه محال.

والتسلسل أن يتلاقى معروضا العلة والمعلولية في سلسلة واحدة من معلول معين إلى غير نهاية بأن يستند الممكن في وجوده إلى علة مؤثرة وتستند تلك العلة المؤثرة إلى علة مؤثرة وهلم جرًّا إلى غير نهاية، ولقد ذكر علماء الكلام عدة أدلة على بطلان التسلسل منها برهان التطبيق وبرهان التضايف.

انظر: تحرير القواعد المنطقية للقطب الرازي ص(١٤)، وشرح المقاصد (٢/ ١١١)، والقول السديد في علم التوحيد للشيخ محمود أبو دقيقة (١/ ١٦٢-١٦٦)، والتحقيق التام في علم الكلام لمحمد الحسيني الظواهري ص(٤٠).

(٢) مختار الصحاح، مادة (فني).

(٣) مختار الصحاح، مادة (بيد).

[الإرادة]

وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ.

(ولا يكون) أي لا يوجد في ملكه (إلا ما) يشاء و(يريد)، والإرادة: صفة أزلية قائمة بذاته تعالى تخصص كل ممكن ببعض ما يجوز عليه؛ قال اللقاني[1]: «واعلم أن الخلاف في معنى إرادته تعالى كثير والقول في تفصيله شهير؛ مع اتفاق المتكلمين والحكماء وجميع الفرق على القول بأنه تعالى مريد؛ فعند الجُبَّائية[2]: هي صفة زائدة قائمة لا بمحل، وعند الكرَّامية[3]: صفة حادثة قائمة بالذات، وعند ضرار[4]: نفس الذات، وعند محققي المعتزلة: هي العلم بها في الفعل من

(١) إبراهيم بن إبراهيم بن حسن، برهان الدين أبو الأمداد المصري المالكي المعروف باللقاني؛ نسبة إلى لقانة من قرى مصر؛ من مشاهير علماء الكلام، أخذ عن الرملي شارح المنهاج وابن قاسم وغيرهم، ومن تلاميذه: ولده عبدالسلام والعلاء الشَّبْرَامَلِّسِيُّ ومحمد الخرشي المالكي وغيرهم، ومن تصانيفه: منظومة جوهرة التوحيد وشرحها، وقضاء الوطر من نزهة النظر، وغير ذلك من المؤلفات، توفي سنة ١٠٤١هـ. انظر ترجمته في: معجم المؤلفين (١/ ٢).

(٢) هم أتباع أبي علي محمد بن عبدالوهاب الجُبَّائي، وهم طائفة من معتزلة البصرة انفردوا عن أصحابهم بمسائل؛ منها ما اتفقوا فيه مع البهشمية من أتباع أبي هاشم بن أبي علي الجبائي كالقول بموجودات لا محل لها، ومنها ما انفردوا به عنهم كقولهم بأن الله عالم لذاته قادر حي لذاته أي لا يقتضي كونه عالمًا صفة هي علم أو حال توجب كونه عالمًا، وغير ذلك.

انظر: الفرق بين الفرق ص(١١٠-١١١)، الملل والنحل للشهرستاني (١/ ٧٨-٨٥).

(٣) هم أتباع أبي عبدالله محمد بن كرام، وكان من زهاد سجستان، وهم فرق كثيرة، وكلهم يعتقدون أن الله تعالى جسم وجوهر ومحل للحوادث ويثبتون له جهة ومكانًا.

انظر: الفرق بين الفرق ص(١٣٠-١٣٧)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(١٠١-١٠٢).

(٤) ضرار بن عمرو، من رءوس المعتزلة، وشيخ الضرارية منهم، كان في بدء أمره تلميذًا لواصل بن عطاء، ثم خالفه في خلق الأعمال فوافق أهل السنة فيها، ومن مقولته: أن الاستطاعة قبل الفعل - وقد وافق القدرية في ذلك- وأن الله تعالى يُرى في الآخرة بحاسة سادسة.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٤٤)، الفرق بين الفرق ص(١٢٩-١٣٠)، اعتقادات فرق

المصلحة، وعند الحكماء والفلاسفة: هي العلم بالنظام الأكمل.

والحق عندنا - كما قاله السعد: إنها صفة شأنها التخصيص قديمة زائدة قائمة به على ما هو شأن سائر الصفات الحقيقية؛ لأن تخصيص بعض الأضداد بالوقوع دون البعض وفي بعض الأوقات دون البعض مع استواء نسبة الذات إلى الكل لابد أن يكون لصفة شأنها التخصيص؛ لامتناع التخصيص بلا مخصص وامتناع احتياج الواجب في فاعليته إلى أمر منفصل[١]»[٢]. انتهى.

تنبيهان

الأول: الإرادة والمشيئة واحدة عندنا في حق الله تعالى؛ أما في جانب العباد فيفترقان؛ حتى لو قال لامرأته: أردت طلاقك لا تطلق، ولو قال: شئت طلاقك يقع؛ لأن الإرادة مشتقة من الرّدد وهو الطلب والمشيئة عبارة عن الإيجاد فكأنه قال: أوجدت طلاقك، وبه يقع الطلاق، كذا ذكروه[٣].

قال القونوي[٤]: وفيه نظر؛ إذ لو كان كذلك لما احتيج إلى النية، والحاصل أن المشيئة عبارة عن الإرادة التامة التي لا يتخلف عنها الفعل، والإرادة تطلق على التامة وعلى غير التامة؛ فالأولى هي المرادة في جانب الله تعالى، والثانية في جانب العباد. اهـ.

الثاني: قال اللقاني: «مذهب أهل الحق أن كل ما أراده الله تعالى فهو كائن، وكل

=

المسلمين والمشركين ص(١٠٦).

(١) انظر: شرح المقاصد للسعد التفتازاني (٤/ ١٢٨-١٢٩).

(٢) هداية المريد على جوهرة التوحيد للقاني، مخطوط رقم (٢١١٤) بمجموعة المخطوطات العربية بمعهد دراسات الثقافة الشرقية بجامعة طوكيو، ص(٩٠-٩١).

(٣) انظر: المبسوط للسرخسي (٦/ ٢٠٢)، فتح القدير لابن الهمام (٤/ ١٠٤).

(٤) محمود بن أحمد بن مسعود، أبو الثناء جمال الدين القونوي الدمشقي الحنفي المعروف بابن السّراج؛ فقيه أصولي متكلم، درس وأفتى وولي قضاء دمشق، من تصانيفه: القلائد شرح العقائد، وخلاصة النهاية في فوائد الهداية في الفقه الحنفي، توفي بدمشق سنة ٧٧٠هـ.

انظر ترجمته في: الجواهر المضية ص(١٥٦)، الفوائد البهية ص(٢٠٧).

كائن فهو مراد له تعالى وإن لم يكن مرضيًّا له ولا مأمورًا به، وهذا ما اشتهر عن السلف: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وخالفت المعتزلة في الأصلين»[١] اهـ.

---

(١) هداية المريد ص(٩١).

[المخالفة للحوادث]

لَا تَبْلُغُهُ الأَوْهَامُ وَلَا تُدْرِكُهُ الأَفْهَامُ وَلَا تُشْبِهُهُ الأَنَامُ.

(لا تبلغه الأوهام) جمع وهم، وهو قوة جسمانية للإنسان محلها آخر التجويف الأوسط من الدماغ من شأنها إدراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كشجاعة زيد وسخاوته. قاله السيد[1].

(ولا تدركه الأفهام) جمع فهم؛ وهو تصور المعنى من اللفظ؛ فكل ما تُخُيِّلَ في الوهم أو تُصُوِّرَ في الفهم فالله سبحانه وتعالى بخلافه، وهو سبحانه وتعالى خالق التخيل في الوهم والتصور في الفهم، ومنشؤه وسوسة الشيطان[2]، وكراهته علامة محض الإيمان.

(ولا تشبهه الأنام) أي المخلوقات، وهو اسم جمع[3] لا واحد له من لفظه، وهو كالذي قبله من قوله: "لا تبلغه الأوهام" عبارة عن صفة من صفاته السلبية، وهي مخالفته تعالى للحوادث، وهي المتصفة بالوجود خارجًا أو ذهنًا[4]؛

(١) التعريفات ص(٢٢٨).

(٢) قال الشيخ محمد البيطار: «أخرج الإمام مسلم في الصحيح عن أبي هريرة قال: جاء ناس من أصحاب النبي ﷺ فسألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به، قال: وقد وجدتموه؟ قالوا: نعم، قال: ذاك صريح الإيمان، وأخرج فيه أيضًا عن عبدالله (أي ابن مسعود) قال: سئل النبي ﷺ عن الوسوسة فقال: تلك محض الإيمان».

(٣) اسم الجمع: اسم دل على الجمع ليس له مفرد من لفظه دل على آحاده، ولكن لم يقصد إلى تلك الآحاد بأن أخذت حروف مفردها وغُيِّرت بتغيير ما، بل آحادها ألفاظ من غير لفظها، نحو إبل وغنم، فمفردها بعير وشاة.

انظر: شرح المفصل (٥/ ٧٧-٨٠)، همع الهوامع شرح جمع الجوامع (٢/ ١٨٤).

(٤) الوجود ينقسم إلى:

وجود خارجي: وهو الوجود المتأصل المتفق عليه الذي به تحقق ذات الشيء وحقيقته في الخارج، فلا نزاع في أن النار مثلًا لها وجود به تظهر عنها أحكامها وتصدر عنها آثارها من الإضاءة والإحراق وغيرهما، فهذا الوجود يسمى وجودًا عينيًا وخارجيًا وأصيلًا.

وجود ذهني: وهو وجود غير متأصل؛ بمنزلة الظل للجسم، يكون المتحقق به الصورة

فلا يماثله سبحانه وتعالى شيء لا في الذات ولا في الصفات ولا في الأفعال؛ فليست ذاته بجسم ولا جوهر كما أنها ليست بعرض[1]، وصفاته ليست حادثة، وأفعاله ليست معلولة ولا مكتسبة.

* * *

=
المطابقة للشيء؛ بمعنى أنها لو تحققت في الخارج لكانت ذلك الشيء كما أن ظل الجسم لو تجسم لكان ذلك الجسم.

وقد اختلف الحكماء وجمهور المتكلمين في أن معاني الأمور التي يعلمها العاقل هل لها ثبوت في الذهن أو لا ثبوت لها ذهنًا وإنما الذي تحقق هو العلم بها فقط؟ فذهب الحكماء وبعض المتكلمين إلى أن هذه الأمور ثابتة ذهنًا، وذهب جمهور المتكلمين إلى منع تحقق الوجود الذهني، وقالوا: إن الذي تحقق في الذهن هو العلم المتعلق بها.

انظر: شرح المواقف (٢/ ١٦٩) وما بعدها، شرح المقاصد (١/ ٣٤٥)، تقريب المرام في شرح تهذيب الكلام (١/ ٤٨)، القول السديد (١/ ٩٩) وما بعدها.

(١) الموجود إما واجب الوجود وهو الله تعالى، وإما ممكن، وهو قسمان: جوهر وعرض.

فالأعراض: هي ما تحتاج في وجودها إلى ذات؛ أي موضع أو محل تقوم به؛ فوجودها تابع للذوات القائمة بها؛ مثل الألوان والطعوم والحركة والسكون، فهي عبارة عن صفات قائمة بموصوفاتها أو معان زائدة على الذوات أو المحال التي قامت بها.

والجوهر لغة: الأصل؛ لأنه أصل المركبات، ومن هنا امتنع إطلاقه على الباري تعالى؛ لأنه ليس بأصل لغيره حتى يكون جزءًا له، والجوهر اصطلاحًا: ما قام بنفسه؛ فالجواهر هي تلك الذوات أو المواضع أو المحال التي لا تحتاج في وجودها إلى ما احتاجت إليه الأعراض، فالأعراض تقوم بالجواهر، والجواهر جنس واحد وإن اختلفت في الصور والهيئات، وهي نوعان: بسيط وهو ما يعبر عنه بالجوهر الفرد وهو ما لا يقبل التجزؤ، ومركب وهو الجسم وهو المؤتلف من جوهرين فردين فصاعدًا.

انظر: المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين ص(١٠٩-١١٠)، فتح الرحمن شرح مقدمة لقطة العجلان ص(٦٠-٦٢)، التعريفات ص(١٣٠)، عون المريد لشرح جوهرة التوحيد (١/ ٢٣٢-٢٣٣).

[الحياة]

حَيٌّ لَا يَمُوتُ.

(حي) أي موصوف بصفة الحياة، وهي صفة أزلية قائمة بذاته تعالى لا تتعلق بشيء، وهي شرط عقلي لسائر الصفات، كما أن الوجود شرط لها.

واعلم أن المصنف قد أعرض عن بحث الوجود واكتفى بما هو ظاهر في مقام الشهود؛ ففي التنزيل: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾... الآية [سورة إبراهيم آية: ١٠]، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [سورة لقمان آية: ٢٥]؛ فوجود الحق ثابت في فطرة الخلق كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [سورة الروم آية: ٣٠]، ويومئ إليه حديث: «كُلُّ مَوْلُودٍ عَلَى الفِطْرَةِ»(١)، وإنما جاء الأنبياء عليهم السلام لبيان التوحيد وتبيان التفريد؛ ولذا أطبقت كلمتهم واجتمعت حجتهم على كلمة التوحيد بأن يقولوا: لا إله إلا الله، ولم يأمروا أهل ملتهم بأن يقولوا: الله موجود، بل قصدوا إظهار أن غيره ليس بمعبود؛ ردًا لما توهموا وتخيلوا حيث قالوا: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [سورة يونس آية: ١٨]، ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [سورة الزمر آية: ٣]، على أن التوحيد يفيد الوجود مع مزيد التأييد؛ ولذا صدَّر عقيدته بشهادة التوحيد.

وكما أن حياته أزلية فهي أبدية كما نص عليها بقوله: (لا يموت) أي أبدًا؛ إذ من ثبت قدمه استحال عدمه.

* * *

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، حديث رقم (١٣٨٥)، ومسلم في كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، حديث رقم (٢٦٥٨)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

[القيام بالنفس]

قَيُّومٌ لَا يَنَامُ، خَالِقٌ بِلَا حَاجَةٍ، رَازِقٌ لَهُمْ بِلَا مُؤْنَةٍ، مُمِيتٌ بِلَا مَخَافَةٍ، بَاعِثٌ بِلَا مَشَقَّةٍ.

(قيوم) أي قائم بنفسه وذاته، وهي عبارة عن استغنائه تعالى عن المحل والمخصص تعالى الله عنهما، وتعبير المصنف بصيغة المبالغة للإشارة بأنه القائم بنفسه المقيم لغيره بالتدبير والحفظ.

ثم أكد ذلك بقوله: (لا ينام) أي لا يأخذه ما يأخذ الحيوانات من آفة النوم، وهي حالة تعرض للحيوان عن استرخاء أعصاب الدماغ من رطوبات الأبخرة المتصاعدة بحيث تقف المشاعر الظاهرة عن الإحساس رأسيًا. قاله السيد[1].

والله تعالى منزه عن ذلك؛ إذ من يعتريه ذلك غير تام الحياة ناقص الحفظ والقيام، فكيف وهو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم.

(خالق) لجميع خلقه (بلا حاجة) إليهم، (رازق لهم) فضلًا منه (بلا) تحمل كلفة (مؤنة) تثقله، (مميت) لهم عند انقضاء آجالهم (بلا مخافة) ترهبه، (باعث) لهم عند إرادة بعثهم (بلا مشقة) تلحقه؛ لأن كلًّا من الحاجة والمؤنة والمخافة والمشقة ونحوها من سمات النقص، والله سبحانه وتعالى منزه عنه.

* * *

---

(١) انظر: التعريفات ص(١٠٩)، ط. الخيرية.

[الأسماء والصفات]

مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ، لَمْ يَزْدَدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَاتِهِ، وَكَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَزَلِيًّا كَذَلِكَ لَا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا.

لَيْسَ مُنْذُ خَلَقَ الْخَلْقَ اسْتَفَادَ اسْمَ الْخَالِقِ، وَلَا بِإِحْدَاثِهِ الْبَرِيَّةَ اسْتَفَادَ اسْمَ الْبَارِئِ، لَهُ مَعْنَى الرُّبُوبِيَّةِ وَلَا مَرْبُوبَ وَمَعْنَى الْخَالِقِيَّةِ وَلَا مَخْلُوقَ، وَكَمَا أَنَّهُ مُحْيِي الْمَوْتَى بَعْدَمَا أَحْيَاهُمْ اسْتَحَقَّ هَذَا الاسْمَ قَبْلَ إِحْيَائِهِمْ كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ اسْمَ الْخَالِقِ قَبْلَ إِنْشَائِهِمْ؛ ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَقِيرٌ وَكُلُّ أَمْرٍ عَلَيْهِ يَسِيرٌ.

(ما زال) سبحانه وتعالى (بصفاته) أي معها (قديمًا) من (قبل خلقه) الخلق (لم يزدد بكونهم) أي بسبب وجودهم (شيئًا لم يكن قبلهم) أي قبل وجودهم (من صفاته) متعلق بمحذوف صفة لشيء؛ أي: لم يزدد بوجودهم شيئًا من صفاته لم يكن قبل وجودهم؛ إذ لو استفاد صفة لم يكن موصوفًا بها في الأزل لكان إذ ذاك ناقصًا تعالى الله عن ذلك، (وكما كان) سبحانه وتعالى (بصفاته) قديمًا (أزليًا كذلك لا يزال عليها أبديًا) سرمديًا، (ليس منذ خلق الخلق) وأوجدهم (استفاد اسم الخالق، ولا بإحداثه البرية) أي الخلق (استفاد اسم البارئ)؛ بل هو سبحانه موصوف وثابت (له معنى الربوبية ولا) إذ ذاك (مربوب) موجود (و) له (معنى الخالقية ولا) إذ ذاك (مخلوق) موجود، (وكما أنه) سبحانه وتعالى يوصف بأنه (محيي الموتى بعدما أحياهم) أي بعد إحيائهم وقد (استحق هذا الاسم) الآن والحال أنه (قبل إحيائهم كذلك استحق اسم الخالق قبل) خلقهم و(إنشائهم)، و(ذلك بأنه) أي بسبب أنه (على كل شيء قدير وكل شيء إليه فقير وكل أمر عليه يسير).

واعلم أنه قد اشتهر الخلاف في صفات الفعل[١] من الخلق والرزق والإحياء والإماتة ونحو ذلك المعبر عنها بالتكوين؛ فذهب الماتريدية[٢] إلى أنها صفات قديمة بدليل أن الباريَ تعالى مكون الأشياء ومنشئها إجماعًا، وكونه تعالى مكون الأشياء بدون صفة التكوين ـ التي المكونات آثار تحصل عن تعلقها بها ـ محال ضرورةَ استحالة وجود الأثر بدون الصفة التي يحصل بها الأثر؛ كالعالم بلا علم، ولابد أن تكون صفة التكوين أزلية؛ لامتناع قيام الحوادث بذاته تعالى.

قال في شرح المقاصد: «أسند القول بالتكوين إلى الشيخ أبي منصور الماتريدي وأتباعه، وهم ينسبونه إلى قدمائهم الذين كانوا قبل الشيخ أبي الحسن الأشعري؛ حتى قالوا: إن قول أبي حنيفة والطحاوي: له معنى الربوبية ولا مربوب والخالقية ولا مخلوق إشارة إلى هذا، ثم أطبقوا على إثبات أزلية التكوين ومغايرته للقدرة وكونه غير المكون وأن أزليته لا تستلزم أزلية المكونات»[٣] انتهى.

---

(١) تنقسم الصفات إلى قسمين: الأولى: صفات ذات، وهي كل صفة يوصف الله تعالى بها ولا يوصف بضدها، والثانية: ما يوصف الله به وبضده كالرضا والرحمة والسخط والغضب، ونحو ذلك من تعلقات صفة القدرة؛ فالقدرة إذا تعلقت بالحياة سمي إحياء وإذا تعلقت بالشيء المرزوق به سمي رزقًا... وهذه التعلقات هي المسماة بصفات الأفعال؛ نحو الخالق الباريء المحيي المميت الرازق... إلخ.

انظر: شرح الفقه الأكبر ص(٢١-٢٢)، شرح الخريدة ص(٥٣)، التعريفات ص(١١٧)، عون المريد (١/ ٣٨٨-٣٨٩).

(٢) هم أهل السنة والجماعة من أتباع الإمام أبي منصور الماتُريدي، وقد اختلفوا مع أهل السنة من الأشاعرة في مسائل أشهرها إثبات صفة التكوين لله تعالى.

والإمام أبو منصور الماتُريدي -بضم التاء- هو محمد بن محمد بن محمود، إمام المتكلمين، تفقه على أبي بكر الجوزجاني وغيره، وتفقه عليه الحكيم القاضي إسحاق بن محمد السمرقندي وأبو محمد البزدوي وآخرون، من تصانيفه: كتاب التوحيد وكتاب المقالات وكتاب أوهام المعتزلة ومآخذ الشريعة، توفي سنة ٣٣٣هـ.

انظر: الجواهر المضية ص(١٣٠)، الفوائد البهية ص(١٩٥).

(٣) شرح المقاصد (٤/ ١٦٩-١٧٠).

وذهب الأشاعرة إلى أنها حادثة؛ لأنها عبارة عن تعلقات القدرة، والتعلقات كلها حادثة، وفي المسايرة للمحقق الكمال بن الهمام[1]: «اختلفت مشايخ الحنفية والأشاعرة في صفات الأفعال، والمراد صفات تدل على تأثير لها أسماء غير اسم القدرة باعتبار أسماء آثارها، والكل يجمعها اسم التكوين؛ فإن كان ذلك الأثر مخلوقًا فالاسم الخالق والصفة الخلق، أو الأثر رزقًا فالاسم الرازق والصفة الترزيق، أو حياة فهو المحيي أو موتًا فهو المميت؛ فادعى متأخرو الحنفية من عهد أبي منصور[2] أنها صفات قديمة زائدة على الصفات المتقدمة، وليس في كلام أبي حنيفة والمتقدمين تصريح بذلك سوى ما أخذوه من قوله: "كان تعالى خالقًا قبل أن يخلق ورازقًا قبل أن يرزق"، وذكروا له أوجهًا من الاستدلال.

والأشاعرة يقولون: ليست صفة التكوين على فصولها سوى صفة القدرة باعتبار تعلقها بمتعلق خاص؛ فالتخليق القدرة باعتبار تعلقها بالمخلوق والترزيق تعلقها بإيصال الرزق، وما ذكروه ـ يعني متأخري الحنفية ـ في معناه لا ينفي هذا ولا يوجب كونها صفات أخرى لا ترجع إلى القدرة المتعلقة بما ذكر، ولا يلزم في دليل لهم ذلك، وأما نسبتهم ذلك للمتقدمين ففيه نظر؛ بل في كلام أبي حنيفة ما يفيد أن ذلك على ما فهم الأشاعرة من هذه الصفات على ما نقله عنه الطحاوي»، وساق العبارة المتقدمة في المتن بحروفها[3].

---

(١) محمد بن عبدالواحد بن عبدالحميد بن مسعود السيواسي ثم الإسكندري، كمال الدين بن الهمام الحنفي الإمام العلامة، ولد سنة ٧٩٠هـ وتفقه بابن السراج وابن الشحنة وغيرهما، وبرع في العلوم فصار إمامًا في علم الكلام والفقه والأصول والعربية والتصوف، وكان يقول: لا أقلد في المعقولات أحدًا، تخرج به جماعة؛ فمن الحنفية التقي الشمني ومن المالكية القراقي ومن الشافعية المناوي ومن الحنابلة الجمال بن هشام، وغيرهم كثير، من تصانيفه: المسايرة في علم الكلام والتحرير في أصول الفقه وفتح القدير في الفقه الحنفي وغير ذلك، توفي سنة ٨٦١هـ.

انظر ترجمته في: الضوء اللامع (٨/ ١٢٧-١٣٢)، الفوائد البهية ص(١٨٠-١٨١).

(٢) أي الماتريدي، وقد سبقت ترجمته.

(٣) أي قول الطحاوي: «وكما كان بصفاته أزليًا كذلك لا يزال عليها أبديًا، ليس منذ خلق الخلق

ثم قال: «فقوله: "ذلك بأنه على كل شيء قـدير" تعليـل وبيـان لاسـتحقاق اسم الخالق قبل المخلوق؛ فأفاد أن معنى الخالق [قبل الخلـق واسـتحقاقه اسـمه بسبب قيام قدرته تعالى عليه؛ فاسم الخالق][(١)] والحال[(٢)] لا مخلوق في الأزل لمـن له قدرة الخلق في الأزل، وهذا ما يقوله الأشاعرة، والله الموفق»[(٣)]. انتهى.

وفي المطالب: «وأما صفة التكوين فمـذهب أهـل الحـق رجوعهـا لتعلقـات القدرة والإرادة» اهـ.

* * *

= استفاد اسم الخالق ولا بإحداثه البرية استفاد اسم الباري، له معنى الربوبية ولا مربـوب ومعنـى الخالقية ولا مخلوق، وكما أنه "محيي الموتى"؛ استحق هذا الاسم قبل إحيائهم؛ كـذلك اسـتحقَّ اسم الخالق قَبْلَ إنشائهم؛ ذلك بأنه على كل شيء قدير». كذا نقله في المسايرة.

(١) زيادة من نسختي متن المسايرة: بشرحها ابن أبي شريف "المسامرة" (١/ ٩٣)، وبتحقيق محمد محيي الدين ص(٤٠).

(٢) كلمة "الحال" من المسامرة (١/ ٩٣) وليست في متن المسايرة.

(٣) المسايرة بشرح المسامرة (١/ ٨٩-٩٣)، والمسامرة بتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ص(٣٧-٤٠).

[قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾]

لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى آية: ١١].

(لا يحتاج إلى شيء) ويحتاج إليه كل شيء (﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى آية: ١١]).

قال في المصباح: "مثل" يستعمل على ثلاثة أوجه: بمعنى الشبيه، وبمعنى نفس الشيء وذاته، وزائدة، والجمع أمثال، ويوصف به المذكر والمؤنث والجمع؛ فيقال: هو وهي وهما وهم وهن مثله، وفي التنزيل ﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾ [سورة المؤمنون آية: ٤٧]، وخرَّج بعضهم على هذا قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [سورة الشورى آية: ١١]؛ أي ليس كوصفه شيء، وقال: هو أولى من القول بزيادتها لأنها على خلاف الأصل، وقيل: المعنى ليس كذاته شيء؛ كما يقال: مثلك من يعرف الجميل، ومثلك لا يفعل كذا؛ أي أنت تكون كذا، وعليه قوله تعالى: ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [سورة الأنعام آية: ١٢٢]؛ أي كمن هو في الظلمات.

ومثال الزيادة: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [سورة البقرة آية: ١٣٧]؛ [أي بما][1]، قال ابن جني[2] في الخصائص: قولهم: مثلك لا يفعل كذا؛ قالوا: مثل زائدة؛ أي أنت لا تفعل كذا.

قال: وإن كان المعنى كذلك إلا أنه على غير هذا التأويل الذي رأوه[3] من

---

(١) زيادة من المصباح المنير، (مثل).

(٢) عثمان بن جني، أبو الفتح الموصلي النحوي اللغوي، إمام العربية، صحب أبا علي الفارسي ولازمه دهرًا وسافر معه حتى برع، سكن بغداد، وتخرج به الكبار، وكان أعور، من تصانيفه: الخصائص واللمع وسر صناعة الإعراب وغيرها كثير، توفي ببغداد سنة ٣٧٢هـ.

انظر ترجمته في: إنباه الرواة (٢/ ٣٣٥-٣٤٠)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٧).

(٣) في المطبوعتين: "رواه"، والمثبت من المصباح المنير، والخصائص.

زيادة مثل، وإنما تأويله: أنت من جماعة شأنهم كذا؛ ليكون أثبت للأمر إذا كان له فيه أشباه وأضراب، ولو انفرد هو به لكان انتقاله عنه غير مأمون، وإذا كان له فيه أشباه كان أحرى بالثبوت "والدوام، وعليه"(١) قوله:

وَمِثْلِي لا تَنْبُو عَلَيْكَ مَضَارِبُهْ(٢)

انتهى(٣).

وتأويل "ليس كمثله شيء" على مقتضى تفسير المثل في النفس والذات واضح؛ إذ ليس كذاته ذات ولا كصفاته صفات؛ إذ المعنى: ليس كهو شيء، وكذلك على القول بزيادة مثل، وأما على تأويلها بالشبيه فيكون على سبيل الفرض والتقدير، والمعنى: لو فرض أن له مثلًا وشبيهًا ـ تعالى وتقدس ـ لكان ليس كمثله شيء ولا شبيه؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ [سورة الزخرف آية: ٨١]؛ يعني: لو فرض وقدر، ولكنه لا يجوز فرض ذلك ولا تقديره، وعلى تفسير المثل بالذات اللازم منه بقاء الكاف على وضعها غير زائدة جرى البيضاوي(٤) في التفسير مصدرًا به كلامه، ثم قرر معنى

(١) في المطبوعتين: "والدوام عليه"، والمثبت من المصباح المنير، والخصائص.

(٢) عجز بيت للبختري بن المغيرة أخي المهلب، وقبله معه يخاطب المهلب:

فَيَا عَمُّ مَهْلًا وَاتَّخِذْنِي لِنَوْبَةٍ ... تُلِمُّ فَإِنَّ الدَّهْرَ جَمٌّ نَوَائِبُهْ

أَنَا السَّيْفُ إِلا أَنَّ لِلسَّيْفِ نَبْوَةً ... وَمِثْلِي لا تَنْبُو عَلَيْكَ مَضَارِبُهْ

انظر: الأمالي: (٢/ ٣١٣-٣١٤)، وتحقيق محمد علي النجار للخصائص (٣/ ٣٣).

(٣) المصباح المنير (مثل) بنصه، والخصائص (٣/ ٣٢-٣٣) بتصرف يسير.

(٤) عبدالله بن عمر بن محمد، قاضي القضاة ناصر الدين البيضاوي الشافعي الأشعري، أخذ عن أبيه وغيره من كبار علماء عصره، وبرع في الكلام والفقه والأصول، وجمع بين المعقول والمنقول، وولي قضاء القضاة بشيراز، من تلاميذه: فخر الدين الجاربردي وزين الدين الهنكي وغيرهم، ومن مؤلفاته: طوالع الأنوار ومصباح الأرواح في علم الكلام وتفسيره ومنهاج الوصول وغير ذلك كثير، توفي سنة ٦٨٥هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ٢٢٠-٢٢٢)، طبقات الشافعية

لزيادتها بعده[١]، وأوضح مراده القاضي زكريا[٢] في حاشيته بما نقله عن السعد التفتازاني وهو أنه ـ أعني التفتازاني ـ قال: «إن قولنا: ليس كذاته شيء، وقولنا: ليس كمثله شيء عبارتان في معنى واحد، هو أن المماثلة منفية عمن يكون مثله وعلى صفته، فكيف عن نفسه؟! وهذا لا يستلزم وجود المثل؛ ألا ترى أن قولهم: "مثل الأمير لا يفعل كذا" ليس اعترافًا بوجود المثل له؛ فالمعنى: أن مثل مثله تعالى منفي فكيف بمثله؟! وأيضًا مثل المثل مثل فيلزم من نفيه نفيها[٣]» كذا في شرح الشيبانية للشيخ علوان[٤].

ورأيت بخط بعض الفضلاء معزوًّا للشيخ الأكبر[٥] قدس سره: «من فهم

لابن السبكي (٨/ ١٥٧-١٥٨)، ط. فيصل عيسى الحلبي.

(١) انظر: تفسير البيضاوي (٥/ ٥١).

(٢) زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري، زين الدين أبو يحيى المصري الشافعي، شيخ الإسلام، ولد سنة ٨٢٦هـ أخذ عمن لا يحصى من الشيوخ؛ منهم: ابن الهمام والحافظ ابن حجر والبلقيني والشرف السبكي، وكان إمامًا في الكلام والفقه والحديث وغيرها من علوم الشريعة، انتفع به الكثيرون كابن حجر الهيتمي وغيره، وله شروح ومختصرات في كل فن من الفنون؛ منها: الغرر البهية والروض وشرح شذور الذهب وغير ذلك، توفي سنة ٩٢٦هـ.

انظر ترجمته في: الضوء اللامع (٣/ ٢٣٤-٢٣٨)، شذرات الذهب (١٠/ ١٨٦-١٨٨).

(٣) ألف السيد أحمد رافع الحسيني القاسمي الحنفي الطهطاوي (ت حوالي ١٣٥٥هـ) رسالة سماها: "كمال العناية بتوجيه ما في ليس كمثله شيء من الكناية" اشتملت على بيان الأوجه التي قررها العلماء في هذه الآية وما له بها علاقة من فرائد الفوائد، وهي مطبوعة بمطبعة محمد مصطفى سنة ١٣١٣هـ.

(٤) علي بن عطية بن الحسن الحموي الشافعي الشاذلي المعروف بالشيخ علوان، صوفي واعظ فقيه أصولي، سمع على الشمس البازلي ونور الدين بن زهرة الحنبلي وغيرهم، من مصنفاته: بيان المعاني في شرح عقيدة الشيباني ومفتاح الدراية في الفقه والنفحات القدسية وغير ذلك، توفي بحماة سنة ٩٣٦هـ.

انظر ترجمته في: شذرات الذهب (١٠/ ٣٠٤-٣٠٦)، معجم المؤلفين (٧/ ١٥٠).

والشيبانية هي قصيدة في العقائد لمحمد بن الحسن الشيباني.

(٥) محمد بن علي بن محمد بن عربي، أبو بكر الحاتمي الطائي الأندلسي، المعروف بمحيي الدين بن

معنى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ لم يفكر قط في كنه ذات الحق أبدًا، وما رأيت أحدًا ممن يدعي أنه من فحول العلماء من أصناف النظار إلا وقد تكلم في ذات الله تعالى بفكره زاعمين أنهم ينزهونه؛ حتى وقع في ذلك أبو حامد الغزالي رحمه الله تعالى، لكنه رجع عن ذلك قبل موته، وكان من فضل الله عليَّ أن حفظني من التفكر في ذاته، فلم أعرفه تعالى إلا من قوله وخبره وشهوده؛ فبقي الفكر مني معطلًا في هذه الحضرة، فشكرني فكري على ذلك وقال: الحمد لله الذي عصمني بك عن التصرف والتعب فيما لا ينبغي لي أن أتصرف فيه، وكان ذلك من مبايعة سابقة؛ فإني كنت قد بايعت فكري ألا يتعب في التفكر في ذات الله تعالى وأن يصرف تعبه في الأغيار فبايعني على ذلك؛ فلله الحمد على صرفه في الشغل الذي خلق له» اهـ.

* * *

= عربي، ولد بالأندلس سنة ٥٦٠هـ وارتحل وساح في بلاد الإسلام، ثم آثر التأليف فبرزت له مؤلفات كثيرة جدًّا في العلوم الظاهرة والباطنة؛ منها: الفتوحات المكية وفصوص الحكم والمصباح في الجمع بين الصحاح، من أشهر تلاميذه: القاسم بن عساكر وعز الدين بن عبدالسلام، توفي في دمشق سنة ٦٣٨هـ.

انظر ترجمته في: شذرات الذهب (٧/ ٣٣٢-٣٤٨)، معجم المؤلفين (١١/ ٤٠).

[صفة العلم والإيمان بالقدر]

خَلَقَ الخَلْقَ بِعِلْمِهِ وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا وَضَرَبَ لَهُمْ آجَالًا، لَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَفْعَالِهِمْ قَبْلَ أَنْ خَلَقَهُمْ وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَأَمَرَهُمْ بِطَاعَتِهِ وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ.

وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَمَشِيئَتُهُ تَنْفُذُ وَلَا مَشِيئَةَ لِلْعِبَادِ إِلَّا مَا شَاءَ لَهُمْ؛ فَمَا شَاءَ لَهُمْ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ.

(خلق الخلق) بقدرته عند تعلق إرادته حسبما تعلق (بعلمه) في سابقته، (و) كذلك (قدر لهم أقدارًا) من خير أو شر، (وضرب لهم آجالًا) لاستيفاء ما لهم من رزق وعمر؛ فلا يأكل أحد رزق غيره ولا يموت إلا بأجله وسببه.

وفي هذا رد على المعتزلة القائلين: إن الحرام ليس رزقًا والمقتول منقوص من أجله بناء على أصلهم الفاسد، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [سورة هود آية: ٦]، وقد عُرف في الخلق من لم يأكل غير الحرام قط فلو لم يكن الحرام رزقًا لزم الخُلف في الآية، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [سورة الأعراف آية: ٣٤]، ﴿إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤﴾﴾ [سورة نوح آية: ٤] مع أن القتل فعل القاتل قائم به والموت قائم بالميت يخلقه الله تعالى عقب فعل الفاعل، كذا ذكر المنلا إلياس[1].

(لم يخف عليه شيء من أفعالهم) من **(قبل أن خلقهم)**؛ بل **(وعلم ما هم عاملون)** من **(قبل أن يخلقهم)**.

---

(١) إلياس بن إبراهيم بن داود الكردي الشافعي، صوفي فقيه مشارك في بعض العلوم، من تصانيفه: شرح على شرح العقائد النسفية للدواني، وحاشية على شرح جمع الجوامع، توفي بدمشق سنة ١١٣٨هـ.

انظر ترجمته في: معجم المؤلفين (٢/ ٣١٠).

والعلم صفة من صفاته الذاتية، وهي صفة أزلية تنكشف بها المعلومات عند تعلقها بها؛ فالله تعالى عالم بجميع الموجودات لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض والسموات، بل أحاط بكل شيء علمًا من الجزئيات والكليات والموجودات والمعدومات والممكنات والمستحيلات؛ فهو بكل شيء عليم من الذوات والصفات.

(و) قد (أمرهم بطاعته) ووعدهم عليها برحمته (ونهاهم عن معصيته) وتوعدهم على انتهاكها بعقوبته.

(وكل شيء يجري) في الكون إنما هو (بقدرته ومشيئته) كما قال تعالى: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [سورة الرعد آية: ١٦]، ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ۝٢﴾ [سورة الفرقان آية: ٢]، ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝٩٦﴾ [سورة الصافات آية: ٩٦].

(ومشيئته تنفذ) حكم ما شاء وأراد، (ولا مشيئة للعباد إلا) حيث وافقت (ما شاء) الله (لهم) وأراد؛ (فما شاء لهم كان) أي وجد (وما لم يشأ) لهم (لم يكن) لم يوجد؛ أي ما تعلقت المشيئة -وهي الإرادة الإلهية- بوجوده يوجد؛ لتعلق العلم بوجوده، وما لم تتعلق المشيئة بوجوده لا يوجد؛ لتعلق العلم بعدم وجوده، وفي هذا رد على المعتزلة القائلين: إنما يريد الله من أفعال العباد ما كان طاعة، والمعاصي والقبائح واقعة بإرادة العبد على خلاف إرادة الله تعالى، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [سورة الإنسان آية: ٣٠]، وهم قد شاءوا المعاصي فكانت بمشيئة الله تعالى بهذا النص[1].

* * *

---

(١) أفرد شيخ الإسلام مصطفى صبري مسألة أفعال العباد بمؤلفه "موقف البشر تحت سلطان القدر" فعرض فيه للمذاهب المشهورة في المسألة وشرح المسألة بالتفصيل؛ مجتهدًا في التوفيق بين عموم سلطة الله على جميع ما كان وما يكون وتكليف العباد بالشرائع ومسئوليتهم عن أعمالهم، وقد طبع الكتاب بالمطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م، ثم أعادت دار البصائر طباعته سنة ٢٠٠٨م.

[بيان أنه تعالى يهدي من يشاء ويضل من يشاء]

يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي مَنْ يَشَاءُ فَضْلًا، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَخْذُلُ وَيَبْتَلِي عَدْلًا، وَهُوَ مُتَعَالٍ عَنِ الأَضْدَادِ وَالأَنْدَادِ، لَا رَادَّ لِقَضَائِهِ وَلَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ وَلَا غَالِبَ لِأَمْرِهِ، آمَنَّا بِذَلِكَ كُلِّهِ، وَأَيْقَنَّا أَنَّ كُلًّا مِنْ عِنْدِهِ.

وهو سبحانه (يهدي) إلى الخير (من يشاء) هدايته، قال الإمام الرازي في التفسير الكبير: «الهداية هي الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب أوصل إليه بالفعل أو لا؛ فإنها مستعملة في كِلَا المعنيين كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [سورة القصص آية: ٥٦] وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [سورة فصلت آية: ١٧]، لكن الاستعمال في معنى الدلالة الموصلة أكثر؛ ولهذا عرفها المتقدمون من مشايخ أهل السنة بخلق الاهتداء»[١] اهـ.

وفي الكشاف: «هي الدلالة الموصلة إلى المطلوب»[٢].

واعترض عليه الرازي، ودفع بعضهم اعتراضاته وبعضهم دفع دفعها، ولم أر في إيرادها جدوى لكونها مدافعة ودعوى.

(ويعصم) من يشاء عصمته، وهي ملكة تحمل صاحبها على اجتناب المعاصي مع التمكن منها. قاله السيد[٣].

(ويعافي) أي يدفع عن (من يشاء) عافيته، وهي دفاع الله تعالى عن العبد. مختار[٤].

(فضلًا) منه ومِنَّة، (ويضل من يشاء) إضلاله، وهو ضد الرشاد، (ويخذُل) -بضم الذال- يترك نصرته وعونه (ويبتلي) بالشر من يشاء خذلانه وابتلاءه

---

(١) انظر: التفسير الكبير (١/ ٢٣)، بالمعنى.

(٢) الكشاف (١/ ١١٦).

(٣) التعريفات ص(١٣١).

(٤) مختار الصحاح، مادة (عفا).

(عدلًا) منه ونقمة، قال العارف السيد عبدالله الحداد[1] في حِكَمه: «الخلق مع الحق لا يخلو أحد منهم أن يكون في إحدى الدائرتين؛ إما في دائرة الرحمة أو في دائرة الحكمة؛ فمن كان اليوم في دائرة الرحمة كان غدًا في دائرة الفضل، ومن كان اليوم في دائرة الحكمة كان غدًا في دائرة العدل» اهـ.

قال شارحها: «وحل هذا المقام أن الله تعالى كان موصوفًا في الأزل بأوصاف الرحمة؛ كالجود والكرم والرأفة واللطف والإحسان، وموصوفًا بصفات النقمة؛ كالقهر والإضلال والانتقام؛ فقسم خلقه بإرادته قسمين؛ فمنهم من قسم لهم أن يكونوا مظاهر أوصاف الرحمة في الأغلب وإن كانوا لا يخلون عن الحكمة والعدل، ومنهم من قسم لهم أن يكونوا مظاهر صفات النقمة المشتملة على الحكمة في الأغلب وإن كانوا لا يخلون عن الرحمة والفضل، ثم أخرجهم من العدم إلى فضاء الوجود فسهل لكلٍّ ما قسم له، ثم إذا أوردهم في مورد القيامة جعل أهل دائرة الرحمة بفضله في آلاء لا تحصى، وجعل أهل دائرة الحكمة بعدله في بلايا لا تقصى؛ فمن وفقه الله للخير فلا يحمدون إلا إياه ومن ابتلي بالضير فلا يلومن إلا نفسه» اهـ.

(وهو) سبحانه وتعالى (متعال) أي مرتفع ومتنزه (عن الأضداد) جمع ضد وهو النظير والكفء. مصباح[2]، (والأنداد) جمع ند بالكسر: المثل. مصباح[3]، (لا راد لقضائه) المبرم (ولا معقب لحكمه) المحكم؛ أي لا يتعقبه أحد بتغيير ولا نقض؛ يقال: عقب الحاكم على حكم من كان قبله إذا حكم بعد حكمه بخلافه؛ أي لا راد لما أبرمه من قضائه ولا ناقض لما حكم به؛ لأنه القاهر فوق عباده (ولا

(١) عبدالله بن علوي بن أحمد الحداد الحسيني اليمني الشافعي، واعظ أديب شاعر، ولد سنة ١٠٤٤هـ وصحب جماعة من العلماء، ألف مؤلفات عديدة؛ منها: إتحاف السائل بأجوبة المسائل ورسالة المعاونة والمؤازرة، توفي سنة ١١٣٢هـ.

انظر ترجمته في: معجم المؤلفين (٦/ ٨٥).

(٢) المصباح المنير (ضد).

(٣) المصباح المنير (ند).

غالب **لأمره**) وهو العزيز الحكيم.

(آمنًا بذلك) القضاء المقدور **(كله)** خيره وشره حلوه ومره، **(وأيقنًا أن كلًا)** كائن **(من عنده)** بمشيئته وإرادته.

* * *

[النبوات]

[في اسمه ووصفه ﷺ]

وَإِنَّ مُحَمَّدًا ﷺ عَبْدُهُ الْمُصْطَفَى وَنَبِيُّهُ الْمُجْتَبَى وَرَسُولُهُ الْمُرْتَضَى.

(و) نقول: (إن) نبيًّا (محمدًا ﷺ) أشهر أسمائه الشريفة، وهي ألف عند بعضهم، وقيل: ثلاثمائة، وقيل: تسعة وتسعون، وهو عَلَم منقول[١] من اسم مفعول المضاعف[٢] فسمي بذلك لكثرة خصاله الحميدة، وقد سماه به جده عبدالمطلب في سابع يوم من ولادته بإلهام من الله تعالى، فقيل له: لِمَ سميت ابنك محمدًا وليس من أسماء آبائك وأجدادك؟ قال: رجوت أن يحمد في السماء والأرض؛ فحقق الله رجاءه على الوجه الذي سبق في علمه، ولم يُسَم به أحدٌ قبله، ولكن لما قرب زمنه ونشر أهل الكتاب نعته سمى أقوام أولادهم به رجاء النبوة لهم، والله أعلم حيث يجعل رسالته، وعدتهم خمسة عشر كما نبه عليه بعض المحققين[٣].

(عبده) قدمه امتثالًا لقوله ﷺ كما في الحديث الصحيح: «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى عِيسَى بنَ مَرْيَمَ وَلَكِنْ قُولُوا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»[٤]، ولتقدمها وجودًا على الرسالة، وللدلالة على عدم استنكافه عن ذلك المقام بل للإشارة إلى أنه مفتخر بذلك المرام، ولأنه أحب الأسماء إلى الله تعالى وأرفعها إليه؛ ومن ثَمَّ

---

(١) ينقسم العَلَم باعتبار أصالته في العَلَمية وعدم أصالته إلى مُرتجَل ومنقول؛ فالمرتجل: ما وضع من أول أمره علمًا ولم يستعمل قبل ذلك في غير العلمية؛ مثل سعاد (علم امرأة)، والمنقول: هو العلم الذي لم يستعمل لفظه أول الأمر عَلَمًا مطلقًا وإنما استعمل أولا في شيء غير العلمية ثم نُقل إلى العلمية؛ مثل حامد وأمين؛ فقد كانت قبل العلمية تؤدي معنى آخر ثم انتقلت منه إلى العلمية.

انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان (١/ ١٣٠-١٣٣)، النحو الوافي (١/ ٣٠٢-٣٠٣).

(٢) أي منقول من اسم المفعول للفعل (حَمَّد).

(٣) راجع: سبل الهدى والرشاد (١/ ٥٠٣-٥٠٦).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله: واذكر في الكتاب مريم، حديث رقم (٣٤٤٥) عن عمر بن الخطاب ﷺ.

وصفه الله تعالى به في أشرف المقامات: في إنزال القرآن كما في قوله: ﴿أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [سورة الكهف آية: ١]، وقوله: ﴿نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ [سورة الفرقان آية: ١]، وفي مقام الدعوة إليه في قوله: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [سورة الجن آية: ١٩]، وفي مقام الإسراء والوحي إليه في قوله: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [سورة الإسراء آية: ١]، وقوله: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [سورة النجم آية: ١٠]؛ فلو كان له وصف أشرف منه لذكره به في تلك المقامات العلية، واحترازًا عن الإفراط بوصفه؛ حيث إنه ﷺ مع ما بلغ من الاصطفاء والاجتباء والارتضاء والختم والسيادة مع النبوة والرسالة ما برح عن صفة العبودية، وأن صفة الألوهية والربوبية إنما هي لله تعالى لا غير والعبودية لمن دونه؛ ففي الوصف بها إشارة إلى غاية كمال الله تعالى واحتياج غيره إليه في سائر أحواله.

(المصطفى) نعت له؛ أي المختار من الأخيار، أخرج ابن ماجه والترمذي عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ أنه قال: «**إِنَّ اللهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ**»[1].

(ونبيه) من النبوة وهي الرفعة؛ أي أن له عند الله رتبة شريفة ومكانة منيفة، أو من النبأ -بالهمز وقد تُسهَّل- وهو الخبر؛ أي أن الله أطلعه على غيبه وأعلمه أنه نبيه؛ فيكون نبيًّا منبأً أو يكون مخبرًا عما بعثه الله تعالى به ومنبئًا بما أطلعه الله تعالى عليه، وهو[2] ـ كما قاله الشهاب بن حجر[3]: «إنسان حر ذكر من بني آدم

(١) لم أجده من رواية عمران بن حصين، ولم أجده عند ابن ماجه، وإنما أخرجه الترمذي في كتاب المناقب، باب في فضل النبي ﷺ، حديث رقم (٣٦٠٦)، ومسلم في كتاب الفضائل، باب فضل نسب النبي ﷺ، حديث رقم (٢٢٧٦)، كلاهما من حديث واثلة بن الأسقع.

(٢) أي النبي.

(٣) أحمد بن محمد بن علي، شهاب الدين بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري الشافعي، ولد سنة ٩٠٩هـ، وأخذ عن جمع من كبار علماء عصره كالشيخ زكريا الأنصاري والشهاب الرملي وغيرهم؛ وبرع في العلوم وتصدر فيها، ألف كثيرًا من المصنفات؛ منها: الصواعق المحرقة

أوحي إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه»(١).

(المجتبى) نعت له، وهو كالمصطفى وزنًا ومعنًى.

(ورسوله) وهو كما قال الشهاب: «إنسان حر ذكر من بني آدم أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه؛ سواء كان معه كتاب أُنزل عليه ليبلغه ناسخًا لشرع من قبله أو غير ناسخ له، أو على من قبله(٢) وأمر بدعوة الناس إليه، أو لم يكن له ذلك بأن أمر بتبليغ الوحي من غير كتاب... فهو أخص من النبي»(٣).

(المرتضى) لما أكرمه الله تعالى به.

* * *

لإخوان الابتداع والضلال والزندقة، وتحفة المحتاج بشرح المنهاج، توفي سنة ٩٧٤هـ.
انظر ترجمته في: شذرات الذهب (١٠/ ٥٤١-٥٤٣)، معجم المؤلفين (٢/ ١٥٢).

(١) الفتح المبين بشرح الأربعين النووية لابن حجر الهيتمي ص(١١-١٢).

(٢) أي: أو أنزل على من قبله. انظر: حاشية المدابغي على الفتح المبين لابن حجر ص(١١).

(٣) الفتح المبين بشرح الأربعين ص(١١).

[بيان أنه ﷺ خاتم الأنبياء وإمامهم]

خَاتَمُ الأَنْبِيَاءِ وَإِمَامُ الأَتْقِيَاءِ وَسَيِّدُ المُرْسَلِينَ وَحَبِيبُ رَبِّ العَالَمِينَ، وَكُلُّ دَعْوَةِ نُبُوَّةٍ بَعْدَ نُبُوَّتِهِ فَغَيٌّ وَهَوًى، وَهُوَ المَبْعُوثُ إِلَى عَامَّةِ الجِنِّ وَكَافَّةِ الوَرَى، المَبْعُوثُ بِالحَقِّ وَالهُدَى.

وهو ﷺ (خاتم) جميع (الأنبياء) كما قال تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [سورة الأحزاب آية: ٤٠]، وعنه ﷺ «وَخُتِمَ بِيَ النَّبِيُّونَ» رواه مسلم[١].

(وإمام) جميع (الأتقياء) جمع تقي، وهو من اتصف بالتقوى.

قال البيضاوي: «والتقوى فرط الصيانة، وهي في عرف الشرع اسم لمن يقي نفسه عما يضره في الآخرة، ولها ثلاث مراتب:

الأولى: التوقي عن العذاب المخلد بالتبرؤ عن الشرك، وعليه قوله تعالى: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [سورة الفتح آية: ٢٦].

والثانية: التجنب عن كل ما يؤثم من فعل أو ترك حتى الصغائر، وهو المتعارف باسم التقوى في الشرع، وهو المعني بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟﴾ [سورة الأعراف آية: ٩٦].

والثالثة: أن يتنزه عما يشغل سره عن الحق ويتبتل إليه بشراشره[٢]، وهو التقى الحقيقي المطلوب بقوله تعالى: ﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [سورة آل عمران آية: ١٠٢]»[٣] اهـ.

(وسيد) جميع (المرسلين) لما في الجامع الصغير[٤] معلمًا للإمام أحمد في مسنده

---

(١) في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، بابٌ، حديث رقم (٨١٢)، من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢) في المطبوعتين: "بسرائره"، والمثبت من تفسير البيضاوي، وهو الصواب، والشراشر: النفس والمحبة جميعًا، يقال: ألقى شراشره؛ أي أحبه حتى يستهلك في حبه. انظر: اللسان، تاج العروس (شرر).

(٣) تفسير البيضاوي (١/ ٤٨-٤٩).

(٤) انظر: الجامع الصغير وزوائده والجامع الكبير (٢/ ١٩٠).

والترمذي وابن ماجه عن أبي سعيد الخدري ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ وَبِيَدِي لِوَاءُ الْحَمْدِ وَلَا فَخْرَ وَمَا مِنْ نَبِيٍّ يَوْمَئِذٍ آدَمَ فَمَنْ سِوَاهُ إِلَّا تَحْتَ لِوَائِي»[١] اهـ ولا ينافي هذا صدر الحديث لأنه إما للتأدب مع آدم، أو لأنه علم فضل بعض بنيه عليه كإبراهيم؛ فإذا فَضَل الأفضلَ من آدم ففضل آدم بالأولى.

ولا ينافي التفضيل بين الأنبياء قوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾ [سورة البقرة آية: ١٣٦] ولا ما جاء من الأحاديث الصحيحة كقوله ﷺ: «لَا تُفَضِّلُونِي» وفي رواية: «لَا تُخَيِّرُونِي عَلَى الْأَنْبِيَاءِ»[٢]، وقوله: «مَنْ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بنِ مَتَّى فَقَدْ كَذَبَ»[٣]؛ وذلك لأن عدم التفرقة بينهم إنما هو في الإيمان بهم وبما جاءوا به أو بحمل النهي عن التفضيل في ذات النبوة والرسالة؛ إذ هم فيه سواء،

(١) أخرجه الترمذي في كتاب المناقب، باب في فضل النبي ﷺ، حديث رقم (٣٦١٥)، وابن ماجه في كتاب الزهد، باب ذكر الشفاعة، حديث رقم (٤٣٠٨)، وأحمد في باقي مسند المكثرين، مسند أبي سعيد الخدري ﷺ، (٣/ ٢)، قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

(٢) أخرج البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب وفاة موسى، حديث رقم (٣٤٠٨) ومواضع أخر، ومسلم في كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى، حديث رقم (٢٣٧٣)، عن أبي هريرة قوله ﷺ: «لا تخيروني على موسى» في قصة، قال ابن حجر في فتح الباري: «في رواية ابن الفضل: لا تفضلوا بين أنبياء الله، وفي حديث أبي سعيد: لا تخيروا بين الأنبياء».

أخرج الأولى البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: وإن يونس لمن المرسلين، حديث رقم (٣٤١٥)، ومسلم في كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى، حديث رقم (٢٣٧٣).

وأخرج الثانية البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه، حديث رقم (٤٦٣٨) من حديث أبي سعيد قوله ﷺ بلفظ: «لا تخيروني من بين الأنبياء»، ومسلم في كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى، حديث رقم (٢٣٧٣) باللفظ الذي ذكره ابن حجر.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب وإن يونس لمن المرسلين، حديث رقم (٤٨٠٥)، ومسلم في كتاب الفضائل، باب في ذكر يونس عليه السلام وقول النبي ﷺ: لا ينبغي لعبد أن يقول: أنا خير من يونس بن متى، حديث رقم (٢٣٧٦) عن أبي هريرة ﷺ، واللفظ للبخاري.

أو عن تفضيل يؤدي إلى تنقيص بعضهم.

وقد أجاب إمام الحرمين[١] عن خبر يونس بما حاصله أن تفضيل نبينا ﷺ بالأمور الحسية كالشفاعة العظمى وكونهم تحت لوائه والإسراء به إلى فوق سبع سموات مع النزول بيونس إلى قعر البحر معلوم بالضرورة؛ فلم يبق إلا النهي بالنسبة إلى القرب والبعد من الله تعالى المتوهَّم التفاوت فيه بين مَن فوق سبع سموات ومن في قعر البحر؛ فبيَّن ﷺ أنهما حينئذ بالنسبة إلى القرب والبعد من الله تعالى على حد سواء؛ لتعاليه تعالى عن الجهة والمكان علوًّا كبيرًا.

(وحبيب) فعيل بمعنى مفعول أي محبوب لربه (رب العالمين) جلَّ وعلا.

(وكل دعوة نبوة بعد) ظهور (نبوته) الخاتمة (فغي) أي ضلال وفرط جهل حمله على دعواها (وهوى) نفس أمارة بهواها.

(وهو) ﷺ (المبعوث إلى) الثقلين (عامة؛ الجن) بكسر الجيم بخلاف الإنس، وهم أجسام عاقلة خفية يغلب عليهم النارية "أو الهوائية"[٢]. بيضاوي.

(وكافة الورى) أي الخلق؛ فهو من عطف العام على الخاص، وإنما ابتدأ بالجن اقتداء بقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [سورة الذاريات آية: ٥٦]، وقدمت في هذه الآية ونحوها لكونهم سبقوا في الوجود، قال تعالى: ﴿وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ﴾ [سورة الحجر آية: ٢٧]، وهو (المبعوث بالحق) من ربه (والهدى) والرشد بإذنه.

* * *

(١) عبد الملك بن عبدالله أبي محمد بن يوسف بن محمد، ضياء الدين أبو المعالي الجويني الشافعي الأشعري العراقي، المعروف بإمام الحرمين، قيل له إمام الحرمين لأنه جاور بمكة أربع سنين وبالمدينة يدرس ويفتي ويجمع طرق المذهب، سمع الحديث وتفقه على والده وعلى القاضي حسين، وجمع علومًا كثيرة؛ فكان فقيهًا أصوليًّا متكلمًا مفسرًا أديبًا، وعرف بالتواضع، اشتهر من تلامذته الكثير منهم الغزالي وإلكيا الهراسي والخوافي، من تصانيفه: العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية والشامل والإرشاد، توفي بنيسابور سنة ٤٧٨هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية للتاج السبكي (٥/ ١٦٥-٢٢٢)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٦٨).

(٢) في المطبوعتين: "والهوى"، والمثبت من تفسير البيضاوي (٥/ ١٥٤).

[الكلام في معجزته ﷺ القرآن]

وَإِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى بَدَأَ بِلَا كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا وَأَنْزَلَهُ عَلَى نَبِيِّهِ وَحْيًا وَصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا، وَأَيْقَنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى بِالْحَقِيقَةِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلَامِ الْبَرِيَّةِ؛ فَمَنْ سَمِعَهُ فَزَعَمَ أَنَّهُ كَلَامُ الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ، وَقَدْ ذَمَّهُ اللهُ تَعَالَى وَعَابَهُ وَأَوْعَدَهُ عَذَابَهُ حَيْثُ قَالَ: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [سورة المدثر آية: ٢٦] فَلَمَّا أَوْعَدَ اللهُ سَقَرَ لِمَنْ قَالَ: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [سورة المدثر آية: ٢٥] عَلِمْنَا أَنَّهُ قَوْلُ خَالِقِ الْبَشَرِ وَلَا يُشْبِهُ قَوْلَ الْبَشَرِ.

وَمَنْ وَصَفَ اللهَ تَعَالَى بِمَعْنًى مِنْ مَعَانِي الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ؛ فَمَنْ أَبْصَرَ هَذَا اعْتَبَرَ، وَعَنْ مِثْلِ قَوْلِ الْكُفَّارِ انْزَجَرَ، وَعَلِمَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى بِصِفَاتِهِ لَيْسَ كَالْبَشَرِ.

(و) نقول: (إن القرآن) أي (كلام الله تعالى) الذي (بدأ) أي ظهر منه لنا (بلا كيفية) نتعقلها من حرف أو صوت أو بدء أو سكوت، والجار والمجرور حال من قوله (قولًا) أي معقولًا بلا كيفية، (وأنزله على نبيه) ﷺ (وحيًا) أي بواسطته، (وصدقه المؤمنون على ذلك) كله تصديقًا (حقًّا، وأيقنوا أنه) أي القرآن والمراد به المقروء (كلام الله تعالى بالحقيقة).

وهو[1] الصفة الأزلية القائمة بذاته تعالى المنافية للسكوت والآفة وليس بحرف ولا صوت (ليس بمخلوق ككلام البرية) المؤلف من الحروف المشتمل على الأصوات، وقوله: «ليس بمخلوق» خبر لقوله: «إن القرآن»؛ ولذا جعلت قوله كلام الله تفسيرًا للقرآن، وإن كان الأقرب أن يكون هو الخبر؛ لما نقل السعد في شرح العقائد عن الأشياخ «أنه يقال: القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق، ولا

---

(١) أي كلام الله تعالى.

يقال: القرآن غير مخلوق؛ لئلا يسبق إلى الفهم أن المؤلَّف من[1] الأصوات والحروف قديم كما ذهب إليه الحنابلة جهلًا أو عنادًا»[2] اهـ.

(فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد) افترى على الله تعالى و**(كفر؛ و)** ذلك لأنه **(قد ذمه الله تعالى وعابه وأوعده)** انتقامه و**(عذابه)**؛ وما ذلك إلا لافترائه على ربه بنسبة صفته القديمة إلى خلقه؛ وذلك **(حيث قال)** تعالى في شأنه: (﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ٢٦﴾ [سورة المدثر آية: ٢٦]؛ **فلما أوعد الله)** تعالى **(سقرَ لمن قال: ﴿إِنْ هَٰذَآ﴾)** أي القرآن **﴿إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ٢٥﴾** [سورة المدثر آية: ٢٥] **علمنا أنه قول خالق البشر، و)** قول الخالق **(لا يشبه قول البشر)**؛ تعالى الله أن تماثل صفاته وتكبَّر.

(ومن وصف الله تعالى بمعنى من معاني البشر فقد) ضل و**(كفر)** واستوجب العذاب الأكبر، **(فمن أبصر هذا)** وتدبر وعلم ما في الجرأة على الله من الخطر تنبه و**(اعتبر، وعن مثل قول الكفار انزجر، وعلم أن الله تعالى بصفاته)** كلها **(ليس كالبشر)**.

* * *

(١) في طبعة دار الفكر: "بين"، والمثبت من شرح العقائد النسفية ص(٦٣).

(٢) شرح العقائد النسفية ص(٦٣).

[رؤيته تعالى حق]

وَالرُّؤْيَةُ حَقٌّ لِأَهْلِ الجَنَّةِ بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ وَلَا كَيْفِيَّةٍ كَمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ رَبِّنَا حَيْثُ قَالَ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝﴾ [سورة القيامة آية: ٢٢، ٢٣]، وَتَفْسِيرُهُ عَلَى مَا أَرَادَهُ اللهُ تَعَالَى وَعَلِمَهُ، وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ مِنَ الحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَعَنْ أَصْحَابِهِ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَعْنَاهُ وَتَفْسِيرُهُ عَلَى مَا أَرَادَ، لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِآرَائِنَا وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَائِنَا؛ فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلَّمَ للهِ تَعَالَى وَلِرَسُولِهِ ﷺ وَرَدَّ عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى عَالِمِهِ.

(و) نقول: **(الرؤية)** إلى الذات المقدسة المنزهة عن الإحاطة والجهة **(حق)**؛ أي ثابتة **(لأهل الجنة)**، لكن **(بغير إحاطة)** بجوانب المرئي وحدوده؛ لتعاليه تعالى عن التناهي والاتصاف بالجوانب والحدود، **(ولا كيفية)** من مقابلةٍ وجهةٍ وارتسام واتصال شعاع وثبوت مسافة بين الرائي والمرئي؛ لأن هذا كله في رؤية الأجسام، والله تعالى ليس بجسم فليست رؤيته كرؤية الأجسام؛ فإن الرؤية تابعة للشيء على ما هو عليه؛ فمن كان في مكان وجهةٍ لا يُرى إلا في مكان وجهةٍ كما هو كذلك ويُرى بمقابلةٍ واتصالِ شعاعٍ وثبوت مسافة، ومَن لم يكن في مكان ولا جهة وليس بجسم فرؤيته كذلك ليس في مكان ولا جهة ولا بمقابلة واتصال شعاع وثبوت مسافة، وإلا لم تكن رؤيةً له بل لغيره. كذا في شرح الطريقة لسيدي عبدالغني[1].

قال اللقاني في شرح جوهرته: «والمراد أنه ينكشف سبحانه انكشافًا تامًّا بحاسة البصر لكل فرد من المؤمنين، وهذا مجمع عليه في الجملة وإن اختلف

---

(١) شرح الطريقة (١/ ١٧٧).

العلماء في بعض جزئياته وأفراده وزمانه ومكانه؛ فقد قال العز بن عبدالسلام(١): إن الملائكة لا ترى ربها في الآخرة؛ متمسكًا بعموم قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [سورة الأنعام آية: ١٠٣]؛ فإنه عام خص منه مؤمنو البشر بالنص فبقي على عمومه فيمن عداهم، والحق أنهم يرونه سبحانه كما نص عليه الأشعري ووافقه البيهقي(٢) والبلقيني(٣)، وجزم الجلال السيوطي(٤) بأن الجن تحصل لهم

(١) عبدالعزيز بن عبدالسلام بن أبي القاسم السلمي، أبو محمد عز الدين الدمشقي ثم المصري الشافعي، شيخ الإسلام وأحد الأئمة الأعلام، سلطان العلماء، إمام عصره، ولد سنة ٥٧٧هـ برع في الحديث والفقه والأصول والعربية حتى بلغ رتبة الاجتهاد، سمع الحديث من الحافظ أبي محمد القاسم بن عساكر وجماعة، وتفقه على فخر الدين بن عساكر وسيف الدين الآمدي وغيرهما، من تلاميذه: الحافظ الدمياطي وابن دقيق العيد وأبو الحسن الباجي وابن الفركاح وغيرهم، ومن مصنفاته: القواعد الكبرى والإمام في أدلة الأحكام والفتاوى الموصلية وغير ذلك، توفي رحمه الله سنة ٦٦٠هـ بالقاهرة ودفن بالقرافة الكبرى.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية للتاج السبكي (٨/ ٢٠٩-٢٥٥)، شذرات الذهب (٧/ ٥٢٢-٥٢٤).

(٢) أحمد بن الحسين بن علي بن عبدالله بن موسى، أبو بكر البيهقي الحافظ النيسابوري الخُسْرَوْجِرْدِي، أحد أئمة المسلمين، فقيه جليل، حافظ كبير، أصولي نحرير، زاهد ورع، ولد سنة ٣٨٤هـ وسمع من أبي عبدالله الحاكم وأبي عبدالرحمن السلمي وابن فورك وخلق، روى عنه ولده إسماعيل وحفيده أبو الحسن عبيدالله، وأبو عبدالله الفراوي وآخرون، من مصنفاته: السنن الكبير، ومعرفة السنن والآثار، والأسماء والصفات وغيرها، توفي سنة ٤٥٨هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن السبكي(٤/ ٨)، سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٦٣).

(٣) عمر بن رسلان بن نصير، أبو حفص سراج الدين البلقيني الشافعي، أخذ عن التقي السبكي والمزي والذهبي وغيرهم، وانتهت إليه مشيخة الفقه الشافعي في وقته، وولي قضاء الشام، وأخذ عنه الكثيرون؛ منهم: ولي الدين العراقي والزركشي وغيرهم، من تصانيفه: محاسن الاصطلاح والتدريب في فقه الشافعية وغير ذلك، توفي بالقاهرة سنة ٨٠٥هـ.

انظر ترجمته في: بهجة الناظرين ص(٢٩-٤٠)، الضوء اللامع (٦/ ٨٥-٩٠).

(٤) عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد، جلال الدين السيوطي، أخذ عن الجلال المحلي والعلم البلقيني والشرف المناوي وغيرهم كثير، له مصنفات في كل فن نافت على خمسمائة مصنف؛ منها: الإتقان في علوم القرآن وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، توفي سنة ٩١١هـ.

الرؤية في الموقف مع سائر الخلق قطعًا، وتحصل لهم في الجنة في وقت ما من غير قطع بذلك، وأما أنهم يساوون الإنس في الرؤية في كل جمعة فالظاهر خلافه.

وقد اختلف العلماء في رؤية النساء لله تعالى في الآخرة على ثلاثة مذاهب:

أحدها: لا يرينه؛ لقصرهن في الخيام ولعدم تصريح الأحاديث برؤيتهن.

والثاني: يرينه؛ أخذًا من عموم النصوص الواردة في الرؤية.

والثالث: يرينه في الأعياد؛ فإن الله تعالى يتجلى فيها تجليًا عامًّا فيرينه في مثل هذه الحالة دون غيرها، وبه جزم السيوطي.

وفي المؤمنين من الأمم السابقة احتمالان لابن أبي جمرة[1]؛ أظهرهما عنده مساواتهم في الرؤية لمؤمني هذه الأمة، واحترز بالمؤمنين عن الكفار والمنافقين فإنهم لا يرون ربهم يوم القيامة لقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ ١٥﴾ [سورة المطففين آية: ١٥] وقيل: إنهم يرونه ثم يحجبون فيكون عليهم حسرة»[2] اهـ.

وقوله: (كما نطق به) أي بحقية الرؤية (كتابُ ربنا) ﷻ، دليل على حصول الرؤية؛ (حيث قال: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ٢٢﴾) أي مشرقة بهية مسرورة لكونها (﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ٢٣﴾ [سورة القيامة آية: ٢٣])، وحُق لها أن تنضر وهي إلى ربها

=

انظر ترجمته في: الضوء اللامع (٤/ ٦٥-٧٠)، شذرات الذهب (١٠/ ٧٤-٧٩).

(١) اشتهر أكثر من عالم بهذا الاسم، وأشهرهم:

عبدالله بن سعد، أبو محمد بن أبي جمرة الأزدي الأندلسي المالكي، الإمام القدوة، من تصانيفه: جمع النهاية مختصر صحيح البخاري، توفي سنة ٦٩٥هـ. انظر ترجمته في: طبقات المفسرين للأدنروي ص(١٦٢).

محمد بن أحمد بن عبدالملك، أبو بكر بن أبي جمرة المالكي الأندلسي، من تصانيفه: نتائج الأبكار ومناهج النظار في معاني الآثار، توفي سنة ٥٥٩هـ. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢١/ ٣٩٨).

ولعل المقصود هنا هو الأول.

(٢) لم أجده في هداية المريد، ولعله من الشرح الكبير للقاني على جوهرته.

تنظر، (وتفسيره على ما أراده الله تعالى وعلمه)؛ فهذا (وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ)؛ كقوله: «إِنَّكُم سَتَرَونَ رَبَّكُم كَمَا تَرَونَ القَمَرَ لَيْلَةَ البَدْرِ» رواه البخاري وغيره من طرق منوعة(١)، ومنه رواية لمسلم: أن ناسًا قالوا: يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال: «هَلْ تُضَارُّونَ في الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟» قالوا: لا، قال: «فَإِنَّكُم تَرَونَهُ كَذَلِكَ»... الحديث(٢)؛ فتشبيهه الرؤية برؤية البدر والشمس من حيث الوضوح التام والتجلي الكامل الذي لا شك فيه ولا ريب، (و) كذلك ما ورد (عن أصحابه الأعلام (رضوان الله عليهم أجمعين) كما نقل القرطبي(٣) عن [ابن](٤) المبارك(٥) متصلًا: أن أبا موسى الأشعري ﷺ قال على منبر البصرة: إن الله ﷻ يبعث يوم القيامة ملكًا إلى أهل الجنة فيقول: هل أنجزكم الله وعده؟ فينظرون الحلي والحلل والآثار والأنهار والأزواج المطهرة؛ فيقولون: نعم قد أنجزنا الله ما وعدنا، فيقول

---

(١) الحديث متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة، حديث رقم (٧٤٣٤)، ومواضع أخر، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر، حديث رقم (٦٣٣)، عن جرير بن عبدالله ﷺ.

(٢) الحديث بهذا اللفظ متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة، حديث رقم (٧٤٣٨)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، حديث رقم (١٨٢)، عن أبي هريرة ﷺ.

(٣) محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح -بالحاء المهملة- الأنصاري الأندلسي، أبو عبدالله القرطبي، من كبار المفسرين، من تصانيفه: الجامع لأحكام القرآن والتذكرة بأمور الآخرة، توفي سنة ٦٧١هـ.

انظر ترجمته في: شذرات الذهب (٣/ ٣٣٥)، الديباج المذهب ص(٣١٧).

(٤) زيادة من التذكرة ص(٥٧٣).

(٥) عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي، أبو عبدالرحمن الحافظ، شيخ الإسلام وأمير الأتقياء، سمع من أبي حنيفة ومالك والثوري والأوزاعي ومشاهير عصره، وارتحل إلى البلاد، وحدث عنه الكثيرون، وحديثه حجة بالإجماع، توفي سنة ١٨١هـ.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال (١٦/ ٥)، سير أعلام النبلاء (٨/ ٣٧٨).

الملك: هل أنجزكم وعدكم؟ ثلاث مرات؛ فلا يفقدون شيئًا مما وعدوا فيقولون: نعم، فيقول: قد بقي لكم شيء؛ إن الله تعالى يقول: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [سورة يونس آية: ٢٦] ألا إن الحسنى الجنة، والزيادة النظر إلى الله تعالى[١].

(فهو[٢]) حق ثابت (كما قال) قائله، ولكن على المعنى الذي أراده؛ فإنه من حيز المتشابه الذي استبد الله تعالى بعلمه، (و) المتشابه وكل وصف اتصفت به الذات العلية مما لا يدرك في العقل ولا يترك للنقل (معناه وتفسيره على ما أراد) أي مراد الله تعالى، و(لا ندخل في ذلك متأولين)، وهو[٣] في الأصل: ترجيع[٤]، وفي الشرع: صرف الآية عن معناها الظاهر إلى معنى تحتمله، قاله السيد[٥]، (بآرائنا) جمع رأي وهو ما أدى إليه فهمه باجتهاده، (ولا متوهمين) أي ظانين (بأهوائنا) جمع هوى بالقصر هوى النفس؛ فإن ذلك من مزالّ التوحيد الجارّ إلى الشك والترديد، (فإنه ما سلم في دينه) وفاز بيقينه (إلا من سلم لله تعالى ولرسوله ﷺ) جميع ما صح عنهما من محكم ومتشابه فأخذ بالمحكم على إحكامه (ورد) أي أسند (علم ما اشتبه عليه) علمه (إلى عالمه) على مراده.

* * *

---

(١) التذكرة ص(٥٧٣).

(٢) أي كل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه رضوان الله عليهم أجمعين.

(٣) أي التأويل.

(٤) في المطبوعتين: "ترجيح"، والمثبت من التعريفات ص(٤٣) وهو الصواب.

(٥) التعريفات ص(٤٣).

[التسليم والاستسلام للنصوص المتشابهة]

وَلَا يَثْبُتُ قَدَمُ الإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالاسْتِسْلَامِ؛ فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهْمُهُ حَجَبَهُ مَرَامُهُ عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ وَصَافِي المَعْرِفَةِ وَصَحِيحِ الإِيمَانِ؛ فَيَتَذَبْذَبُ بَيْنَ الكُفْرِ وَالإِيمَانِ وَالتَّكْذِيبِ، وَالإِقْرَارِ وَالإِنْكَارِ؛ مُوَسْوِسًا تَائِهًا زَائِغًا شَاكًّا لَا مُؤْمِنًا مُصَدِّقًا وَلَا جَاحِدًا مُكَذِّبًا.

وَلَا يَصِحُّ الإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ لِأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ لِمَنِ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بِوَهْمٍ أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ إِذَا كَانَ تَأْوِيلُ الرُّؤْيَةِ وَتَأْوِيلُ كُلِّ مَعْنًى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ تَرْكَ التَّأْوِيلِ وَلُزُومَ التَّسْلِيمِ وَعَلَيْهِ دِينُ المُرْسَلِينَ وَشَرَائِعُ النَّبِيِّينَ.

(و) اعلم أنه (لا يثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم) وهو بذل الرضا بالحكم. مختار[1]، (والاستسلام) أي الانقياد، ومنه التفويض فيما خفي منه المراد؛ (فمن رام) أي طلب (علم ما حظر) أي منع عنه (عليه) أي علمه (ولم يقنع بالتسليم) مع التفويض (فهمُه حجبه) أي منعه (مرامه) أي مطلبه (عن خالص التوحيد وصافي المعرفة وصحيح الإيمان) من إضافة الصفة إلى الموصوف في المواضع الثلاثة؛ أي التوحيد الخالص والمعرفة الصافية والإيمان الصحيح؛ (فيتذبذب) أي يتردد (بين الكفر والإيمان والتكذيب) والإيقان (والإقرار والإنكار)، ويرجع (موسوسًا) بالأوهام (تائهًا) عن المرام (زائغًا شاكًّا)؛ أي (لا مؤمنًا مصدقًا ولا جاحدًا مكذبًا)؛ ولذا قال: (ولا يصح الإيمان بالرؤية لأهل) الجنة (دار السلام لمن اعتبرها منهم) أي المؤمنين بالرؤية (بوهم) توهمه، (أو تأولها بفهم) فهمه فينعكس عليه الموضوع إلى الرجوع من تحري كمال الإيمان إلى مزلة الضلالة والطغيان (إذا كان تأويل الرؤية) بل (وتأويل كل معنى) لا يدرك مما (يضاف إلى) حضرة (الربوبية) والذات العلية (ترك التأويل ولزوم) الاستسلام و(التسليم، وعليه) أي على ذلك المذكور (دين المرسلين وشرائع النبيين)، وهو مذهب السلف الصالحين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

* * *

---

(١) مختار الصحاح، مادة (سلم).

[تنزيهه تعالى]

وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ؛ فَإِنَّ رَبَّنَا جَلَّ وَعَلَا مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ مَنْعُوتٌ بِنُعُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ لَيْسَ بِمَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَرِيَّةِ، تَعَالَى اللهُ عَنِ الْحُدُودِ وَالْغَايَاتِ وَالْأَرْكَانِ وَالْأَدَوَاتِ، لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ.

(و) اعلم أن (من لم يَتَوَقَّ) أي يتحفظ ويحترز عن (النفي) لما لا يدرك من صفات الذات العلية كالمعطِّلة، (والتشبيه) لها بوهمه بصفة من صفات البرية كالمجسِّمة (زل) عما يبتغيه وضل (ولم يصب التنزيه)، وما فرَّ بزعمه منه وقع فيه؛ (فإن ربنا جلَّ) أي عظم (وعلا) أي ارتفع عما لا يليق به (موصوف بصفات الوحدانية منعوت بنعوت الفردانية) فهو (ليس بمعناه) ولا شبهه ولا يماثله (أحد من البرية) أي الخلق (تعالى الله) وتنزه (عن) جميع أوصاف المحدثات من (الحدود والغايات) أي الأبعاد المحدودة والنهايات، (والأركان) جمع ركن وهو لغة الجانب القوي، واصطلاحًا ما يقوم به ذلك الشيء، (والأدوات) جمع أداة وهي الآلة أي الجوارح ذوات الأداة.

وأما ما ورد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية من وصفه تعالى بما يُوهم ظاهره ذلك كاليد والأصبع والقدم وكذا النفس والوجه؛ كقوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [سورة الفتح آية: ١٠]، ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [سورة ص آية: ٧٥]، ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [سورة البقرة آية: ١١٥]، ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [سورة الرحمن آية: ٢٧]، ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [سورة المائدة آية: ١١٦] ،وقوله عليه الصلاة والسلام: «أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»(١)، وقوله: «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ كَقَلْبٍ وَاحِدٍ يُصَرِّفُهُ كَيْفَ

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، حديث رقم (٤٨٦)، عن عائشة رضي الله عنها.

يَشَاءُ»(١)، وقوله: «إِنَّ اللهَ يَبْسُطُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ وَيَبْسُطُ يَدَهُ بِالنَّهَارِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ، حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا»(٢)، وقوله: «لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ حَتَّى يَضَعَ فِيهَا رَبُّ العِزَّةِ قَدَمَهُ»(٣) ونحو ذلك؛ فالواجب إجراؤه على ظاهره وتفويض علمه إلى قائله مع تنزيه الباري عن الجارحة ومشابهة الصفات المحدثة.

قال الإمام فخر الإسلام البزدوي(٤) في أصوله: «إثبات اليد والوجه عندنا معلوم بأصله متشابه بوصفه، ولن يجوز إبطال الأصل بالعجز عن درك الوصف وإنما ضلَّت المعتزلة من هذا الوجه»(٥) اهـ.

قال الإمام: «نقر بأن الله على العرش استوى من غير أن يكون له حاجة إليه واستقرار عليه، وهو الحافظ للعرش وغير العرش؛ فلو كان محتاجًا لما قدر على إيجاد العالم وتدبيره كالمخلوق، ولو كان محتاجًا إلى الجلوس والقرار فقبل خلق العرش أين كان الله تعالى؛ "تعالى الله"(٦) عن ذلك علوًّا كبيرًا»(٧) اهـ.

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء، حديث رقم (٢٦٥٤)، عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب التوبة، باب قبول التوبة من الذنوب وإن تكررت الذنوب، حديث رقم (٢٧٥٩)، عن أبي موسى رضي الله عنه.

(٣) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب الأيمان والنذور، باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته، حديث رقم (٦٦٦١)، ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون، حديث رقم (٢٨٤٨)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٤) علي بن محمد بن الحسين، أبو الحسن فخر الإسلام البزدوي، الإمام الكبير الجامع بين أشتات العلوم، فقيه أصولي محدث مفسر، له تصانيف كثيرة معتبرة؛ منها: شرح الجامع الكبير للإمام محمد وكتاب كبير في أصول الفقه مشهور بأصول البزدوي معتبر معتمد، توفي سنة ٤٩٣هـ.

انظر ترجمته في: الفوائد البهية ص (١٢٤-١٢٥)، سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٩).

(٥) أصول البزدوي بشرح علاء الدين البخاري المسمى كشف الأسرار (١/ ٦٠).

(٦) في المطبوعتين: "فهو منزه"، والمثبت من وصية الإمام أبي حنيفة.

(٧) وصية الإمام أبي حنيفة، (٦٨/ أ)، النسخة رقم (١٤) مخطوط ضمن مجموع بالمكتبة الأزهرية

فانظر كيف أجراه على ظاهر التنزيل من غير تأويل مع التنزيه عما لا يليق بذات الجليل، وهذه طريقة السلف وهم أسلم، والتأويل طريقة الخلف وقد قيل: إنها أحكم.

وقد توسط ابن دقيق العيد[١] فقال: «نقبل التأويل إذا كان المعنى الذي أُوِّل به قريبًا مفهومًا من تخاطب العرب ونتوقف فيه إذا كان بعيدًا».

وجرى على التوسط ابن الهمام بين أن تدعو الحاجة لخلل في فهم العوام وألا تدعو الحاجة لذلك المرام بحسب اختلاف المقام[٢].

(لا تحويه الجهات الست)؛ إذ كان قبل خلقها وهو الآن ما عليه كان، بخلاف غيره (كسائر المبتدعات)؛ فإنها لا تخلو عن المذكورات.

* * *

يحتوي على عدة نسخ من الوصية، وهو محفوظ باسم: الفقه الأكبر لأبي حنيفة.

(١) محمد بن علي بن وهب القشيري، شيخ الإسلام تقي الدين بن دقيق العيد الشافعي المالكي، تفقه على والده وكان مالكيًّا، ثم على العز بن عبدالسلام فحقق المذهبين، وكان عارفًا بالحديث وفنونه، ولي قضاء الديار المصرية، ودرس بأماكن عدة، من تصانيفه: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام وشرح الأربعين النووية وغيرهما، توفي سنة ٧٠٢هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن السبكي (٩/ ٢٠٧-٢٤٩)، شذرات الذهب (٨/ ١١-١٣).

(٢) قال الكمال بن الهمام: «إنه تعالى استوى على العرش مع الحكم بأنه ليس كاستواء الأجسام على الأجسام؛ فأما كون المراد أنه استيلاؤه على العرش فأمر جائز الإرادة؛ فالواجب عينًا ما ذكرنا، وإذا خيف على العامة عدم فهم الاستواء إذا لم يكن بمعنى الاستيلاء إلا بالاتصال ونحوه من لوازم الجسمية وألا ينفوه فلا بأس بصرف فهمهم إلى الاستيلاء؛ فإنه قد ثبت إطلاقه وإرادته لغة، وعلى نحو ما ذكرنا يجري كل ما ورد مما ظاهره الجسمية في الشاهد كالأصبع والقدم واليد». المسايرة بشرح محمد محيي الدين عبدالحميد ص(١٧-١٨) باختصار.

[الإيمان بالإسراء والمعراج]

وَالمِعْرَاجُ حَقٌّ، وَقَدْ أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ فِي اليَقْظَةِ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ إِلَى حَيْثُ شَاءَ اللهُ تَعَالَى مِنَ العُلَا، وَأَكْرَمَهُ اللهُ تَعَالَى بِمَا شَاءَ ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ۝﴾ [سورة النجم آية: ١٠].

(و) نقول: (المعراج) لرسول الله ﷺ (حق)؛ أي ثابت بالخبر المشهور؛ حتى إن منكره يكون مبتدعًا، وإنكاره وادعاء استحالته إنما يبتني على أصول الفلاسفة[١].

(وقد أسري بالنبي) محمد ﷺ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى كما نطق به الكتاب، (و) منه (عُرج بشخصه) خلافًا لمن زعم أنه كان للروح فقط؛ (في اليقظة) خلافًا لمن زعم أنه كان في المنام على ما روي عن معاوية أنه سئل عن المعراج فقال: كان رؤية صالحة، وروي عن عائشة ﵂ أنها قالت: ما فُقد جسد محمد ﷺ ليلة المعراج، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [سورة الإسراء آية: ٦٠]، وأجيب بأن المراد الرؤية بالعين وأن المعنى ما فقد جسده عن الروح بل كان معها والمعراج بهما جميعًا، ولا يخفى أن المعراج بالروح أو في المنام ليس مما ينكر كل الإنكار، والكفرة أنكروا أمر المعراج غاية الإنكار بل كثير من المسلمين قد ارتدوا بسبب ذلك.

(إلى السماء) خلافًا لمن زعم أن المعراج في اليقظة لم يكن إلا إلى بيت المقدس، وقوله: (ثم إلى حيث شاء الله تعالى من العلا) إشارة إلى اختلاف أقوال السلف؛ فقيل: إلى الجنة، وقيل: إلى العرش، وقيل: إلى ما فوق العرش، وقيل: إلى أطراف العالم.

وحاصله كما قال السعد في شرح العقائد: «الإسراء من المسجد الحرام إلى بيت

---

(١) كقولهم: خرق الأفلاك محال، وأن الحركة السريعة من الأرض إلى العرش ثم إلى الأرض في الزمن القصير خارج عن طوق البشر، وأن كرة النار محرقة لا يمكن النفوذ منها. انظر: النبراس شرح شرح العقائد ص(٤٦٨-٤٦٩).

المقدس قطعي ثبت بالكتاب، ومنه إلى السماء مشهور، ومنها إلى الجنة أو العرش أو غير ذلك آحاد»(١).

(وأكرمه الله تعالى بما شاء) من الدنو برفع مكانته والتدلي بجذبه إلى جناب قدسه وأثنى عليه بما أثنى حيث قال: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ۝١٠﴾ [سورة النجم آية: ١٠]؛ ففيه من تفخيم الموحى إليه والموحى به ما لا يخفى.

* * *

---

(١) شرح العقائد النسفية ص(١٣٠-١٣١).

[الإيمان بالحوض]

وَالحَوْضُ الَّذِي أَكْرَمَهُ اللهُ تَعَالَى بِهِ غِيَاثًا لِأُمَّتِهِ حَقٌّ.

(و) نقول: (الحوض) لرسول الله ﷺ (الذي أكرمه الله تعالى به) يوم القيامة (غياثًا لأمته) يرده الأخيار ويُذَاد[١] عنه الأشرار (حق) ثابت بصحيح الأخبار التي يبلغ مجموعها التواتر المعنوي[٢]؛ ففي صحيح البخاري ومسلم عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «حَوْضِي مَسِيرَةَ شَهْرٍ مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ المِسْكِ وَكِيزَانُهُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ مَنْ شَرِبَ مِنْهُ لَا يَظْمَأُ أَبَدًا»[٣]، وفي رواية لهما: «حَوْضِي مَسِيرَةَ شَهْرٍ زَوَايَاهُ سَوَاءٌ وَمَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ الوَرِقِ»[٤]، وحديث أنس عندهما أيضًا: «مَا بَيْنَ نَاحِيَتَي حَوْضِي كَمَا بَيْنَ صَنْعَاءَ وَالمَدِينَةِ»[٥]، وفي رواية لهما: «مِثْلُ مَا بَيْنَ المَدِينَةِ وَعُمَانَ»[٦]، وفي رواية لمسلم من حديث أبي ذر: «عَرْضُهُ مِثْلُ طُولِهِ مَا بَيْنَ عُمَانَ إِلَى أَيْلَةَ»[٧]، والأحاديث في

---

(١) ذاد الراعي إبله عن الماء: منعها. انظر: المصباح المنير (ذود).

(٢) هو أن يتواتر معنى في ضمن ألفاظ مختلفة ولو كان المعنى المشترك فيه بطريق اللزوم، وذلك إن كثرت الأخبار في الوقائع واختُلف فيها لكن كل واحد منها يشتمل على معنى مشترك بينها بجهة التضمن أو الالتزام فيحصل العلم بالقدر المشترك، وذلك كسخاء حاتم وشجاعة علي رضي الله عنه؛ فوقائع حاتم فيما يحكى من عطاياه من فرس وإبل وغير ذلك تتضمن جوده فيُعلم جوده وإن لم يُعلم شيء من تلك القضايا بعينه، وقضايا علي في حروبه من أنه هزم في خيبر كذا وفعل في أحد كذا إلى غير ذلك تدل بالالتزام على شجاعته، وقد تواتر ذلك منه وإن كان شيء من تلك الجزئيات لم يبلغ القطع.

انظر: شرح الكوكب المنير ص(٢٥٩-٢٦٠)، الإبهاج شرح المنهاج (٥/ ١٨٤٣-١٨٤٤).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب في الحوض، حديث رقم (٦٥٧٩).

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ، حديث رقم (٢٢٩٢).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب في الحوض، حديث رقم (٦٥٩٢)، ومسلم في كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ، حديث رقم (٢٢٩٨)، واللفظ له.

(٦) أخرجه مسلم في كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ، حديث رقم (٢٣٠٣).

(٧) أخرجه مسلم في كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ، حديث رقم (٢٣٠٠).

الصحيحين وغيرهما كثيرة جدًا من روايات جماعات من الصحابة.

تنبيهان

الأول: «قد فسر بعضهم الكوثر بالحوض، وهو قول عطاء[١] من المفسرين، ويمكن أن يستدل له بحديث الصحيحين عن أنس ﷺ: بينا رسول الله ﷺ بين أظهرنا إذ أغفى إغفاءة في المسجد، ثم رفع رأسه مبتسمًا؛ فقلنا: ما أضحكك يا رسول الله؟ قال: «أُنزِلَتْ عَلَيَّ آنِفًا سُورَةٌ»؛ فقرأ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ۝﴾ [سورة الكوثر]، ثم قال: «أَتَدْرُونَ مَا الكَوْثَرُ»؛ قلنا: الله تعالى ورسوله أعلم، قال: «فَإِنَّهُ نَهْرٌ وَعَدَنِيهِ رَبِّي ﷻ عَلَيهِ خَيرٌ كَثِيرٌ هُوَ حَوضٌ تَرِدُ عَلَيهِ أُمَّتِي يَومَ القِيَامَةِ آنِيَتُهُ عَدَدُ نُجُومِ السَّمَاءِ»[٢] الحديث، وإنما يتجه الاستدلال إذا جعلنا قوله: «هُوَ حَوْضٌ» عائدًا إلى النهر، والظاهر أنه خبر عن الخير الكثير، وأن ذلك الخير الكثير هو الحوض؛ ففي رواية في الصحيحين أن الكوثر نهر في الجنة [عليه حوضي][٣]، ولفظ البخاري: «بَيْنَمَا أَنَا أَسِيرُ فِي الجَنَّةِ إِذْ أَنَا بِنَهرٍ حَافَتَاهُ قِبَابُ الدُّرِّ المُجَوَّفِ قُلْتُ مَا هَـذَا يَا جِبْرِيلُ قَالَ هَذَا الكَوْثَرُ الَّذِي أَعْطَاكَ رَبُّكَ فَإِذَا طِيبُهُ -أَوْ طِينُهُ- مِسْكٌ أَذْفَرُ»[٤].

ففي ذلك وغيره من الأحاديث صريح بأنه نهر؛ فمعنى قوله ﷺ «خَيرٌ كَثِيرٌ هُوَ حَوْضٌ» أن النهر يمد الحوض وأن ماءه منه، وفي رواية لمسلم في صفة الحوض: «إِنَّ

---

(١) عطاء بن أبي رباح أسلم بن صفوان، أبو محمد المكي، من التابعين، كان ثقة فقيهًا مفسرًا، وكان أسود أفطس أشل أعرج ثم عمي بعد ذلك، انفرد بالفتوى بمكة هو ومجاهد، توفي سنة ١١٤هـ. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٥/ ٧٨)، شذرات الذهب (٢/ ٦٩-٧١).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب حجة من قال البسملة آية من أول كل سورة، حديث رقم (٤٠٠).

(٣) زيادة من المسامرة (٢/ ١٢٩).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب في الحوض، حديث رقم (٦٥٨١)، عن أنس ﷺ.

مَاءُهُ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ وَأَحْلَى مِنَ العَسَلِ يَغُتُّ فِيهِ مِيزَابَانِ يَمُدَّانِهِ مِنَ الجَنَّةِ أَحَدُهُمَا مِنْ ذَهَبٍ وَالآخَرُ مِنْ وَرِقٍ»[١] اهـ؛ يقال: غت الماء -بغين معجمة فمثناة فوقية- يَغُتُّ -بالضم- إذا جرى جريًا متتابعًا له صوت وتدفق.

الثاني: قد اختلف في تقدير الحوض كما مر، ويجمع بينهما بأنه ليس القصد تقدير تحديدٍ إنما القصد الإعلام بسعة الحوض جدًّا وأنه ليس كحياض الدنيا، وقد تكرر منه ﷺ وصفه بذلك فخاطب في وصفه لكل فريق بما يعرفه من مسافة بعيدة، ومنهم من قدر له المسافة بالزمان لا بالمكان فقال: «مسيرة شهر» من غير قصد تحديد كما قدمناه»[٢].

تتمة: ذكر القرطبي في التذكرة أن للنبي ﷺ حوضين كلاهما يسمى الكوثر أحدهما قبل الصراط والثاني في الجنة[٣]، كذا في شرح المسايرة[٤].

❁ ❁ ❁

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ، حديث رقم (٢٣٠١)، عن ثوبان رضي الله عنه.

(٢) انظر: المسامرة (٢/ ١٢٧-١٣١) باختصار وتقديم وتأخير.

(٣) التذكرة ص(٣٤٧).

(٤) أي بدون التتمة كما في المطبوع.

[الإيمان بشفاعته ﷺ]

وَالشَّفَاعَةُ الَّتِي ادَّخَرَهَا اللهُ لَهُمْ كَمَا رُوِيَ فِي الأَخْبَارِ.

(و) نقول: (الشفاعة) العظمى لرسول الله ﷺ يوم القيامة في كافة الخلق لإراحتهم من الموقف، وهي (التي ادخرها الله لهم) بسؤاله ﷺ ذلك من ربه (كما روي) ذلك (في) صحيح (الأخبار)؛ ففي الجامع الصغير رامزًا للطبراني عن ابن مسعود رضي الله عنه: «إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةً وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[١].

قال ابن قاضي عجلون[٢] في شرح الشيبانية: «إن مما خص الله تعالى به نبينا محمدًا ﷺ الشفاعة في الحشر؛ كما روي في الصحيحين من طرق: «أَنَا أَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ»[٣]، وهذه الشفاعة لأهل الجمع في تعجيل الحساب والإراحة من طول الوقوف والغم، وهي الشفاعة العظمى في فصل القضاء يوم القيامة، وهي مختصة بنبينا محمد ﷺ ولم ينكرها أحد، وهي المقام المحمود في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴿٧٩﴾﴾ [سورة الإسراء آية: ٧٩]، وهي المقام

---

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب الدعوات، باب لكل نبي دعوة مستجابة، حديث رقم (٦٣٠٤)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة، حديث رقم (١٩٨)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وما جاء في المتن من أن السيوطي أخرجه في الجامع الصغير رامزًا للطبراني عن ابن مسعود فلعله سبق نظر؛ لأن السيوطي أورد هذا الحديث وأورد قبله حديثًا غيره أخرجه الطبراني عن ابن مسعود، أما هذا الحديث فقد أخرجه السيوطي في الجامع الصغير عن أنس رامزًا له بأحمد والبيهقي. انظر: الجامع الصغير وزوائده (٢/ ٣٧٧).

(٢) محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن الدمشقي الشافعي، أبو عبدالله نجم الدين المعروف بابن قاضي عجلون، تفقه بأبيه وبالتقي بن قاضي شهبة وغيرهما وأخذ عن علماء عصره، وكان إمامًا علامة متقنًا حجة، من تصانيفه: بديع المعاني في شرح عقيدة الشيباني والتاج في زوائد الروضة على المنهاج وغير ذلك، توفي بالقاهرة سنة ٨٧٦هـ.

انظر ترجمته في: الضوء اللامع (٨/ ٩٦-٩٧)، معجم المؤلفين (١٠/ ٢٢٣).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الفضائل، باب تفضيل نبينا ﷺ على جميع الخلائق، حديث رقم (٢٢٧٨)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الذي يحمده فيه الأولون والآخرون، وقد ورد في الحديث الصحيح الأمر بأن ندعو بذلك عقيب الأذان[١]، والحكمة في سؤال ذلك ﷺ مع كونه واجب الوقوع بوعد الله تعالى إظهار شرفه ﷺ وعظيم منزلته».

وفي شرح الجزائرية للسنوسي[٢] رحمه الله: «لا شك أن مما يجب الإيمان به لتواتره ووقوع الإجماع عليه ثبوت الشفاعة لسيدنا محمد ﷺ في إراحة الناس من الموقف، واختصاصها به ﷺ أمر مستفيض مشهور في الصحاح».

وفي شرح الجوهرة للمصنف:

«وله ﷺ شفاعات؛ ذكر القاضي[٣] والنووي[٤] منها خمسًا[٥]:

---

(١) أخرج البخاري في كتاب الأذان، باب الدعاء عند النداء، حديث رقم (٦١٤) عن جابر بن عبدالله ﭬ أن رسول الله ﷺ قال: «من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمدًا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته حلت له شفاعتي يوم القيامة».

(٢) محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي، أبو عبدالله، محدث متكلم منطقي مقرئ مشارك في بعض العلوم، من مصنفاته: أم البراهين والكبرى في العقيدة وشرح إيساغوجي في المنطق، توفي بتلمسان سنة ٨٩٥هـ. انظر ترجمته في: معجم المؤلفين (١٢/ ١٣٢).

والجزائرية في العقائد الإيمانية لأحمد بن عبدالله الجزائري الزواوي المالكي توفي سنة ٨٨٤هـ. انظر: الضوء اللامع (١/ ٣٧٤)، والأعلام (٧/ ١٥٤).

(٣) القاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي الحافظ أبو الفضل، إمام وقته في علوم شتى، كان مفرط الذكاء عديم النظير، من تصانيفه: ترتيب المدارك ومشارق الأنوار في اقتفاء صحيح الآثار، توفي بمراكش سنة ٥٤٤هـ.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢١٢)، شذرات الذهب (٦/ ٢٢٦-٢٢٧).

(٤) يحيى بن شرف بن مُرّي، محيي الدين أبو زكريا الحزامي النووي أو النواوي، مفتي الأمة وقدوتها، شيخ الإسلام، الحافظ النبيه الزاهد الذي أحيا سنة السلف، تلقى على عدد كبير من علماء عصره كعبدالرحمن بن قدامة المقدسي والإمام أبي حفص الإربلي وابن مالك صاحب الألفية وغير هؤلاء، وقد اشتغل بعلوم متنوعة ولكنه اشتهر بالفقه والحديث، ومن أشهر تلاميذه: بدر الدين بن جماعة والحافظ أبو الحجاج يوسف المزي، من مؤلفاته: شرح صحيح مسلم والمجموع شرح المهذب وغير ذلك كثير من المصنفات، توفي سنة ٦٧٦هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن السبكي (٨/ ٣٩٥-٤٠٠)، شذرات الذهب (٧/ ٦١٨-٦٢١).

(٥) انظر: الشفا بتعريف حقوق سيدنا المصطفى للقاضي عياض (١/ ١٧٦-١٨٤)، وشرح النووي

أحدها -وهي أعظمها وأعمها: شفاعته عليه الصلاة والسلام بعد أن يكلم الناس الأنبياء حين يعاينون من شدائد الموقف وأهواله وطول القيام فيه لرب العالمين وزيادة القلق وتصاعد العرق ما يذيب[1] الأكباد وينسي الأولاد مدة ثلاثة آلاف سنة؛ فيترادُّونها من آدم إلى عيسى في خمسة آلاف سنة أيضًا؛ إذ بين سؤال كل نبي وآخر ألف سنة- كما قال ابن حجر[2] والقرطبي وغيرهما[3]- فإذا انتهوا إليه ﷺ قال: «أَنَا لَهَا أَنَا لَهَا أُمَّتِي أُمَّتِي» وكل من قبله لا يقول إلا: نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري[4]، وهذه مختصة به ﷺ وتسمى الشفاعة العظمى، وهذه مجمع عليها لم ينكرها أحد ممن يقول بالحشر؛ إذ هي للإراحة من طول الوقوف حين يتمنون الانصراف من موقفهم ولو إلى النار.

وثانيها: في إدخال قوم الجنة بغير حساب، وهذه أيضًا خاصة به على ما قاله

= لصحيح مسلم عند شرحه لقوله: "باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار" في كتاب الإيمان.

(١) في المطبوعتين: "يذهب"، والمثبت من شرح الجوهرة للمصنف.

(٢) أحمد بن علي بن محمد، شهاب الدين الشافعي الشهير بابن حجر العسقلاني، شيخ الإسلام وأمير المؤمنين في الحديث وحافظ عصره، سمع من السراج البلقيني وابن الملقن والعراقي وغيرهم كثير، وبرع في الفقه والعربية والحديث حتى صار هو المعول عليه فيه، تتلمذ له كثير من العلماء؛ منهم: السخاوي والبقاعي، من تصانيفه: فتح الباري شرح صحيح البخاري والإصابة في تمييز الصحابة، توفي سنة ٨٥٢هـ.

انظر ترجمته في: بهجة الناظرين ص(١٣٤-١٣٦)، الضوء اللامع (٢/ ٣٦-٤٠)، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي.

(٣) انظر: فتح الباري عند شرح حديث جابر بن عبدالله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «يخرج من النارِ بالشفاعة كأنهم الثعاريرِ»، كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، حديث رقم (٦٥٥٨). والتذكرة ص (٢٨٢)، وراجع أيضًا: شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (٢/ ٤٧٨).

(٤) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب كلام الرب يوم القيامة مع الأنبياء، حديث رقم (٧٥١٠)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، حديث رقم (١٩٣)، بمعناه عن أنس بن مالك ﷺ.

القاضي والنووي، وتردد ابن دقيق العيد في الاختصاص، وتبعه ابن حجر قائلًا: لا دليل عليه، وقد ذكر حديثها مسلم[١].

وثالثها: في قوم استوجبوا النار فيشفع لهم فلا يدخلونها، وهذه جزم القاضي وابن السبكي "بعدم اختصاصها"[٢] به، وتردد النووي.

ورابعها: فيمن دخل النار من المؤمنين المذنبين، وهذه وقع إطباق القوم على عدم اختصاصها به.

وخامسها: الشفاعة في رفع الدرجات في الجنة، وهذه لا ينكرها أيضًا المعتزلة كالأولى»... إلى أن قال: «وقد بقيت شفاعات أخر وردت بها آثار لا تخلو عن مقال»[٣].

* * *

---

(١) في كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب؛ ذكر عدة أحاديث، منها حديث رقم (٢١٦) عن أبي هريرة أن النَّبِيَّ ﷺ قال: «يدخل من أمتي الجنة سبعون ألفًا بغير حساب...».

(٢) في المطبوعتين: "اختصاصها"، بحذف كلمة "بعدم"، والمثبت من شرح الجوهرة للمصنف، وهو الصواب، قال اللقاني بعد قوله: "بعدم اختصاصها به، وتردد النووي في ذلك": «قال السبكي: لأنه لم يرد نص صريح بثبوت الاختصاص ولا بنفيه».

قال المحلي في شرح جمع الجوامع (٢/ ٤٧٧) بعد قول المتن: "والميت مؤمنًا فاسقًا تحت المشيئة إما أن يعاقب ثم يدخل الجنة وإما أن يسامح بمجرد فضل الله أو مع الشفاعة": «من النبي ﷺ، قال القاضي عياض وغيره: أو ممن يشاء الله، وتردد النووي في ذلك، قال والد المصنف: لأنه لم يرد تصريح بذلك ولا بنفيه».

(٣) هداية المريد، (١٣٤/أ)، مخطوط المكتبة الأزهرية رقم ٢٠١-٣٤١٣ توحيد.

[الإيمان بالميثاق الذي أخذه تعالى من آدم]

وَالمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ اللهُ تَعَالَى مِنْ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ.

(و) نقول: (الميثاق الذي أخذه الله تعالى من آدم عليه السلام وذريته) وأشهدهم عليه (حق) ثابت بالكتاب كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾ [سورة الأعراف آية: ١٧٢]، ثم بين سبحانه وتعالى حكمة الإشهاد بقوله: ﴿أَن تَقُولُواْ﴾ أي لئلا يقولوا يوم القيامة: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾﴾.

وفي معالم التنزيل للبغوي(١): «روي عن مسلم بن يسار الجهني(٢) أن عمر بن الخطاب سُئل عن هذه الآية فقال: سمعت رسول الله ﷺ سُئل عنها فقال: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ فَاسْتَخْرَجَ مِنهُ ذُرِّيَّةً فَقَالَ هَؤُلَاءِ لِلجَنَّةِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ يَعْمَلُونَ ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَاسْتَخْرَجَ مِنهُ ذُرِّيَّةً فَقَالَ خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ»؛ فقال رجل: ففيم العمل يا رسول الله؟ فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللهَ ﷻ إِذَا خَلَقَ العَبْدَ لِلجَنَّةِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الجَنَّةِ فَيُدْخِلَهُ بِهِ الجَنَّةَ وَإِذَا خَلَقَ العَبْدَ لِلنَّارِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ فَيُدْخِلَهُ بِهِ النَّارَ»(٣) قال أبو عيسى: حديث حسن»(٤) اهـ.

---

(١) الحسين بن مسعود بن محمد الفراء أبو محمد البغوي الشافعي، محيي السنة، كان فقيهًا محدثًا زاهدًا، تفقه على القاضي حسين وهو أخص تلاميذه به، من تصانيفه: معالم التنزيل في التفسير وشرح السنة، توفي سنة ٥١٦هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن السبكي (٧/ ٧٥-٨٠)، سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٣٩).

(٢) مسلم بن يسار، أبو عبدالله الجهني، مولى بني أمية، التابعي الجليل الفقيه القدوة الزاهد توفي سنة ١٠١هـ. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٤/ ٥١٠).

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب في القدر، حديث رقم (٤٧٠٣)، والترمذي في كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة الأعراف، حديث رقم (٣٠٧٥)، وأحمد في مسند العشرة المبشرين بالجنة، أول مسند عمر بن الخطاب ﵁، (١/ ٤٤)، قال المنذري: «معنى هذا الحديث قد صح عن النبي من وجوه ثابتة كثيرة»، انظر: عون المعبود (١٢/ ٣٠٨).

(٤) تفسير البغوي (٣/ ٢٩٨).

وفي التلويح للسعد: «ذهب جمع من المفسرين إلى أن الله تعالى أخرج ذرية آدم بعضهم من بعض على حسب ما يتوالدون إلى يوم القيامة في أدنى مدة كمَوت الكل بالنفخ في الصُّور وحياة الكل بالنفخة الثانية؛ فصورهم واستنطقهم وأخذ ميثاقهم ثم أعادهم في صلب آدم ثم أنسانا تلك الحالة ابتلاءً لنؤمن بالغيب»[1].

* * *

(١) التلويح شرح التوضيح (٢/ ٣٢٢).

[في السعادة والشقاء]

وَقَدْ عَلِمَ اللهُ تَعَالَى فِيمَا لَمْ يَزَلْ عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ وَيَدْخُلُ النَّارَ جُمْلَةً وَاحِدَةً لَا يُزَادُ فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ أَفْعَالَهُمْ فِيمَا عَلِمَ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ يَفْعَلُونَهُ، وَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ.

وَالْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ، وَالسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ اللهِ تَعَالَى وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ اللهِ تَعَالَى.

(و) نقول: (قد علم الله تعالى فيما) أي في علمه الأزلي الذي (لم يزل) عليه (عددَ من يدخل الجنة) بفضله (و) من (يدخل النار) بعدله (جملة واحدة لا يزاد في ذلك العدد) المعلوم (ولا ينقص منه، وكذلك أفعالهم فيما) أي في الذي (علم منهم أنهم يفعلونه) من خير أو شر ونفع أو ضر، (وكل ميسر لما خلق له)؛ فأهل السعادة ييسرون لعمل أهل السعادة، وأهل الشقاوة ييسرون لعمل أهل الشقاوة.

(والأعمال) إنما تعتبر (بالخواتم) وإن كان قبلها يوصف بضدها، قال النسفي[1] في عقائده: «والسعيد قد يشقى والشقي قد يسعد»[2] اهـ.

والخواتيم مبنية على سابقة القضاء كما أشار إليه بقوله: (والسعيد من سعد بقضاء الله تعالى) وقدره (والشقي من شقي بقضاء الله تعالى) وقدره السابق على وجوده، وهذا إشارة إلى قوله تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ﴾ [سورة ق آية: ٢٩]، قال البيضاوي: «أي بوقوع الخلف فيه فلا تطمعوا أن أبدل وعيدي، وعفوه عن

---

(١) عمر بن محمد بن أحمد، نجم الدين أبو حفص النَّسَفي، المفسر الفقيه المحدث الحافظ المتكلم الأصولي المؤرخ الأديب مفتي الثقلين صاحب العقائد النسفية، أخذ الفقه عن صدر الإسلام البزدوي وغيره، وتفقه عليه ابنه أحمد بن عمر المعروف بالمجد النسفي وصاحب الهداية، من مصنفاته: التيسير في التفسير ونظم الجامع الصغير في فقه الحنفية وغير ذلك كثير، توفي سنة ٥٣٧هـ.

انظر ترجمته في: الفوائد البهية ص(١٤٩-١٥٠)، سير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٢٦).

(٢) العقائد النسفية بشرح السعد ص(١٢٠-١٢١).

بعض المذنبين لبعض الأسباب ليس من التبديل؛ فإن دلائل العفو تدل على تخصيص الوعيد»[1] اهـ.

واعلم أن مبنى هذه المسألة وهي مسألة السعادة والشقاوة على مسألة الاستثناء في الإيمان؛ فمن قال بجوازه في الإيمان نظرًا إلى الخاتمة ذهب إلى عدم التبدل، ومن قال بعدم جوازه نظرًا إلى تسمية الشرع المؤمن مؤمنًا وإجراء أحكام الإيمان عليه وإن كان مآله الكفر والكافر كافرًا وإجراء أحكام الكفر عليه وإن كان مآله الإيمان- ذهب إلى حصول التبديل؛ فكل من الفريقين ناظِر إلى طرف، والخلاف بينهما مرجعه اللفظ دون المعنى؛ ولهذا لم يذكر المصنف ﷺ مسألة الاستثناء في الإيمان ولا صرح بأن الشقي يصير سعيدًا وبالعكس، وإنما أتى بعبارة أجمع عليها الفريقان وهي أن العبرة في الخاتمة وأن من له سعادة في الأزل أو شقاوة فلا تتبدل بل لابد أن تنفذ وتظهر على ذلك الشخص؛ فإن كان لها أمد في الدنيا معيَّن لابد أن تكون فيه فإذا انقضى أمدها تبدلت بضدها، وإذا لم يكن لها أمد معيَّن بقيت إلى الآخرة، وهذا المقدار لا خلاف فيه لأحد.

وفي بحر الكلام: «والاستثناء في أصل الإيمان غير صحيح عند أبي حنيفة وأصحابه ﷺ؛ لأن الاستثناء يرفع جميع العقود نحو الطلاق والعتاق والبيع فكذلك يرفع عقد الإيمان، والاستثناء قوله: أنا مؤمن إن شاء الله؛ لأن هذا الاستثناء شك، والشك في أصل الإيمان كفر وضلالة؛ ولذا لو قال الكافر: أنا مؤمن إن شاء الله لا يصير مؤمنًا، وكذا لو وقف وقال: آمنت بالله ورسوله إلى ألف سنة لا يصير مؤمنًا، ولو قال: أكون مؤمنًا غدًا إن شاء الله أو أموت مؤمنًا إن شاء الله أو يكون إيماني مقبولًا إن شاء الله يكون مستحسنًا؛ لأن هذا الاستثناء في الدوام والثبات والقبول لا في أصل الإيمان»[2].

وقال السعد في شرح العقائد عند قول النسفي: «وإذا وُجد من العبد

---

(١) تفسير البيضاوي (٥/ ٩٣).

(٢) بحر الكلام ص(١٥٤) بتصرف كبير.

التصديق والإقرار صح له أن يقول: أنا مؤمن حقًا -لتحقق الإيمان- ولا ينبغي أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله»:

«لأنه إن كان للشك فهو كفر لا محالة، وإن كان للتأدب وإحالة الأمور إلى مشيئة الله تعالى أو للشك في العاقبة والمآل لا في الآن والحال أو للتبرك بذكر الله تعالى أو للتبرؤ عن تزكية نفسه والإعجاب بحاله فالأولى تركه لما أنه يوهم الشك؛ ولهذا قال: "ولا ينبغي" دون أن يقول: "ولا يجوز"؛ لأنه إذا لم يكن للشك فلا معنى لنفي الجواز، كيف وقد ذهب إليه كثير من السلف حتى الصحابة والتابعين ﷺ أجمعين، وليس هذا مثل قولك: أنا شاب إن شاء الله؛ لأن الشباب ليس من الأفعال المكتسبة ولا مما يتصور البقاء عليه في العاقبة والمآل ولا مما تحصل به تزكية النفس والإعجاب؛ بل مثل قولك: أنا زاهد متقٍ إن شاء الله.

وذهب بعض المحققين إلى أن الحاصل للعبد هو حقيقة التصديق الذي به يخرج عن الكفر، لكن التصديق بنفسه قابل للشدة والضعف، وحصول التصديق الكامل المنجي المشار إليه بقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗاۚ لَّهُمۡ دَرَجَٰتٌ﴾... الآية [سورة الأنفال آية: ٤] إنما هو في مشيئة الله تعالى»[1].

قلت: فعلى هذا تكون مسألة الاستثناء في الإيمان مبنية على مسألة زيادة الإيمان ونقصانه كما أن مسألة السعادة والشقاوة مبنية على مسألة الاستثناء في الإيمان كما ذكرنا؛ فمن قال: إن الإيمان يزيد وينقص قال بجواز الاستثناء فيه وبعدم التبديل والتغيير في السعادة والشقاوة، ومن قال: إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص قال بعدم جواز الاستثناء وقال بالتبديل والتغيير في السعادة والشقاوة، وسيأتي في كلام المصنف مسألة الزيادة والنقصان في الإيمان.

والحاصل أن الخلاف لفظي كما ذكرنا وأن الإيمان والكفر حالتان يوصف بهما العباد؛ فمن وُصف بالإيمان فهو مؤمن ومن وصف بالكفر فهو كافر، كما أن الكِبَر والصِّغَر حالتان؛ فمن وصف بالكبر فهو كبير ومن وصف بالصغر فهو

(١) شرح العقائد النسفية ص(١١٩-١٢٠).

صغير، ولو كان المعتبر في صحة الوصف الخاتمة ما كان الموصوف بالصغر يسمى صغيرًا؛ لأنه إذا كبر ومات مات كبيرًا لا صغيرًا ولا نزاع في صحة تسمية من اتصف بالصغر صغيرًا في تلك الحالة فكذا هذا، ومتى صح الاتصاف كان مقطوعًا به من غير شك؛ فمن اتصف بالإيمان فهو مؤمن حقًا في تلك الحالة ومن اتصف بالكفر فهو كافر حقًّا في تلك الحالة.

وأما بقاء وصف الإيمان على المؤمن إلى الموت وبقاء وصف الكفر على الكافر إلى الموت فليس من الأمور التي تدخل تحت مقدور المكلف إلا باعتبار الوقت الذي هو فيه لعدم علمه بذلك؛ فإن الله تعالى هو الذي استأثر بعلمه.

وبيان ذلك: أن الساعة التي أنت فيها إن كانت إيمانًا فقل: أنا مؤمن إيمانًا حقًّا، واشكر نعمة الله تعالى عليك باعترافك بتحققها فيك، ولا تقل: أنا مؤمن إن شاء الله فتكون شاكًّا في تلك النعمة مترددًا فيها ربما إنما تكون نقمة غير شاكر عليها ربك؛ فيلزم من ذلك أنك لا تشكر ربك على نعمة من نعمه التي أنعمها عليك أبدًا، لأن أعظم النعم التي هي نعمة الإيمان ترددتَ في أنها نعمة عليك أم نقمة؛ فكيف غيرها من النعم، وهو ينافي حصول الشكر من أحد، وشكر المنعم فرض.

وإن كانت ساعتك التي أنت فيها كفرًا فقل: أنا كافر حقًّا واعزم على إزالة ذلك منك في الحال بضده وهو الإيمان، واشكر ربك على التوفيق لذلك، وبالله المستعان، كذا في المطالب للعارف سيدي عبدالغني.

* * *

[الإيمان بالقدر]

وَأَصْلُ القَدَرِ سِرُّ اللهِ فِي خَلْقِهِ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى ذَلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الخِذْلَانِ وَسُلَّمُ الحِرْمَانِ وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ، فَالحَذَرَ كُلَّ الحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نَظَرًا أَوْ فِكْرًا أَوْ وَسْوَسَةً؛ فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى طَوَى عِلْمَ القَدَرِ عَنْ أَنَامِهِ وَنَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ كَمَا قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ۝﴾ [سورة الأنبياء آية: ٢٣]؛ فَمَنْ سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ كِتَابِ اللهِ، وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ كِتَابِ اللهِ تَعَالَى كَانَ مِنَ الكَافِرِينَ.

(وأصل القدر) بتحريك الدال وتسكينها، مصدر قدَرت الشيءَ بفتح الدال وتخفيفها إذا أحطت بمقداره أي حقيقته (سر الله) تعالى أي علمه بما يكون (في خلقه) ثم إيجاده ما سبق في علمه أنه يوجد، ويعبر عن هذا بقضائه.

قال الإمام النووي في شرحه على صحيح الإمام مسلم: «اعلم أن مذهب أهل السنة إثبات القدر، وهو أنه سبحانه وتعالى قدر الأشياء في القِدَم وعلم سبحانه وتعالى أنها ستقع في أوقات معلومة عنده تعالى وعلى صفات مخصوصة؛ فهي تقع على حسب ما قدرها سبحانه وتعالى، وأنكرت القدرية هذا وزعمت أنه سبحانه وتعالى لم يقدرها في سابق علمه وأنها مستأنفة العلم؛ أي يعلمها سبحانه وتعالى بعد وقوعها؛ تعالى ربنا عن أقوالهم الباطلة علوًا كبيرًا، وسميت هذه الفرقة القدرية لإنكارهم القدر، وقد انقرضت هذه الفرقة، وصارت القدرية في هذا الزمان تعتقد أن الخير من الله والشر من غيره، تعالى الله عن ذلك، قال إمام الحرمين في إرشاده: «إن بعض القدرية قال: لسنا بقدرية بل أنتم القدرية لاعتقادكم إثبات القدر، وهذه جهالة وتواقح؛ فإننا بحمد الله تعالى نفوض أمورنا لله تعالى ونضيف جميع الأمور إليه، وهؤلاء الجهلة يضيفونها إلى أنفسهم، ومضيف الشيء إلى نفسه أولى بأن ينسب إليه ممن يعتقده لغيره، وقد

قال ﷺ «الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الأُمَّةِ»[(١)] شبههم بهم لتقسيمهم الخير والشر في حكم الإرادة كما قسمت المجوس الخير إلى يزدان والشر إلى أهرمن[(٢)](٣)]. كذا في شرح الطريقة وشرح الجوهرة للمصنف[(٤)] عند ذكر القدر.

وهو[(٥)] عند الماتريدية: تحديد الله تعالى أزلًا كلَّ مخلوق بحدِّه الذي يوجد به من حسن وقبح ونفع وخير وما يحويه من زمان ومكان وما يترتب عليه من طاعة وعصيان وثواب وعقاب أو غفران ونحوه، قال بعضهم: المراد من القدر أن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد؛ فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وإرادته، هذا هو المعلوم من الدين بقواطع البراهين وعليه كان السلف من الصحابة وخيار التابعين قبل حدوث القدرية المخالفين.

وعند الأشاعرة إيجاد الله تعالى الأشياء على قدر مخصوص وتقدير معين في ذواتها وأحوالها، كما نسبه لهم السيد في شرح المواقف[(٦)].

والظاهر أنه اختلاف عبارة وأن المراد علم الله تعالى بإيجاده الأشياء؛ ألا ترى إلى عبارة النووي -نفعنا الله به- وهو منهم حيث قال: «ومعناه أن الله قدَّر الأشياء في القدم وعلم سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة عنده وعلى صفات

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب في القدر، حديث رقم (٤٦٩١)، والحاكم في المستدرك (١/ ١٥٩)، عن أبي حازم عن ابن عمر ﷺ، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إن صح سماع أبي حازم من ابن عمر» ثم ذكر له عدة شواهد، وقيل: إن أبا حازم عاصر ابن عمر فهو صحيح على شرط مسلم، انظر: عون المعبود (١٢/ ٢٩٦).

(٢) الإرشاد ص(١٠٦).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ١٥٤).

(٤) هداية المريد ص(١٧٠-١٧١).

(٥) أي القدر.

(٦) شرح المواقف (٣/ ٢٦١) ط. دار الجيل.

مخصوصة؛ فهي تقع على حسب ما قدرها»[1] اهـ لكن استظهر سيدي عبدالغني في المطالب أن الخلاف معنوي، وأنه مبني على الخلاف في صفات الفعل قدمًا وحدوثًا فراجعه[2].

(لم يَطلع على ذلك) السر الذي أسره سبحانه وتعالى (ملك مقرب ولا نبي مرسل) إظهارًا لعجز من اتصف بالعبودية عن درك ما استبدت به الذات الأحدية، (والتعمق والنظر في ذلك) لإدراكه (ذريعة) أي وسيلة (الخُذلان) بالضم: ترك العون والنصرة، (وسلم الحرمان) عن الثبات على صحيح الإيمان، (ودرجة) أي مرقاة (الطغيان) أي الزلل عما عليه الراسخون أهل العرفان؛ (فالحذر) أي الحذر (كل الحذر من ذلك نظرًا أو فكرًا أو وسوسة)؛ فإن ذلك من مكائد الشيطان؛ فمتى خَلَجَ في خاطرك فاستعذ منه بالرحمن، وفوض العلم لعالمه بالتصديق والإذعان؛ (فإن الله تعالى) قد (طوى علم القدر عن) جميع (أنامه) أي خلقه (ونهاهم عن مرامه) أي طلبه (كما قال في) محكم (كتابه) ﷻ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ۝﴾ [سورة الأنبياء آية: ٢٣]؛ فمن سأل: لم فعل؟ فقد) وقع في الزلل؛ لأنه قد (رد حكم كتاب الله) تعالى، (ومن رد حكم كتاب الله تعالى كان من الكافرين)؛ فهذا قياس اقتراني[3] من الشكل الأول[4] كل

---

(١) شرح النووي على مسلم (١/ ١٥٤).

(٢) أي في مبحث "الأسماء والصفات" من هذا الشرح.

(٣) القياس لفظ تركب من قضيتين فأكثر يلزم عنها لذاتها قول آخر؛ مثل: "العالم متغير" و"كل متغير حادث" يلزم عنه: "العالم حادث"، وهو ينقسم إلى قسمين: اقتراني وشرطي؛ فالاقتراني هو الذي لم تذكر فيه النتيجة بصورتها بالفعل ولكن بالقوة أي بالمعنى؛ بأن ذُكرت فيه مادتها؛ مثل المثال السابق، وسمي بالاقتراني لاقتران حدوده واتصال بعضها ببعض من غير فصل بينها بأداة الاستثناء التي هي "لكن"، أما الشرطي فهو ما ذُكرت فيه النتيجة بالفعل أي بمادتها وهيئتها كقولنا: "لو كان هذا إنسانًا لكان حيوانًا" "لكنه إنسان" ينتج: "فهو حيوان"، وهذه النتيجة ذُكرت في القياس بمادتها وهيئتها.

انظر: إيضاح المبهم ص(١٢)، حاشية البيجوري على السلم ص(٦٠) وما بعدها.

(٤) الشكل في المنطق هيئة قضيتي قياس من حيث اقتران الحدود فيه لا من حيث الصُّوَر،

من مقدمتيه بديهي التسليم[١] فينتج مسلمًا: من سأل "لم فعل؟" كان من الكافرين.

* * *

=

والأشكال أربعة؛ لأن الحد الوسط إن كان محمولا في الصغرى موضوعًا في الكبرى فهو الشكل الأول كقولنا: العالم متغير وكل متغير حادث، وإن كان محمولا في القضيتين فهو الثاني كقولنا: العالم متغير ولا شيء من القديم بمتغير، وإن كان موضوعًا فيهما فهو الثالث كقولنا: العالم متغير العالم حادث، وإن كان عكس الأول بأن كان الحد الوسط موضوعًا في الصغرى محمولا في الكبرى فهو الرابع كقولنا: المتغير حادث العالم متغير.

انظر: إيضاح المبهم ص(١٣)، حاشية البيجوري على السلم ص(٦٣) وما بعدها.

(١) البديهي ما لا يحتاج إلى نظر واستدلال. انظر: التعريفات للجرجاني ص(٣٧)، وراجع في الكلام على البديهي وأقسامه: شرح المقاصد (١/ ٢١١)، رسالة الآداب لمحمد محيي الدين ص(٩٧)، القول السديد (١/ ٢٦).

[التسليم مرقاة الراسخين في العلم]

فَهَذَا جُمْلَةُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ الله تَعَالَى، وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ؛ لأَنَّ العِلْمَ عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي الخَلْقِ مَوْجُودٌ وَعِلْمٌ فِي الخَلْقِ مَفْقُودٌ؛ فَإِنْكَارُ العِلْمِ المَوْجُودِ كُفْرٌ، وَادِّعَاءُ العِلْمِ المَفْقُودِ كُفْرٌ، وَلَا يَصِحُّ الإِيمَانُ إِلَّا بِقَبُولِ العِلْمِ المَوْجُودِ وَتَرْكِ طَلَبِ العِلْمِ المَفْقُودِ.

(فهذا جملة ما يحتاج إليه) مريد اليقين، (من هو منور قلبه من أولياء الله تعالى) المتقين، (وهي) أي صفة التسليم (درجة) أي مرقاة (الراسخين في العلم) ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [سورة آل عمران آية: ٧]؛ (لأن العلم علمان: علم في الخلق موجود) وفيه مرغوب وإليه مندوب (وعلم في الخلق مفقود) استأثر بعلمه علام الغيوب؛ (فإنكار العلم الموجود) بِرَدٍّ أو طعن أو تهاونٍ بالحدود (كفر) بلا خلاف وجحود، (وادعاء العلم المفقود) الذي استأثر بعلمه علام الغيوب (كفر) أيضًا وعتود؛ (و) لذا قال: (لا يصح الإيمان إلا بقبول العلم الموجود) والعمل على مقتضاه (وترك طلب العلم المفقود) بالتسليم وتفويض علمه لمولاه.

* * *

[الإيمان باللوح والقلم]

وَنُؤْمِنُ بِاللَّوْحِ وَالقَلَمِ بِجَمِيعِ مَا فِيهِ قَدْ رُقِمَ؛ فَلَوِ اجْتَمَعَ الخَلْقُ كُلُّهُمْ عَلَى شَيْءٍ كَتَبَهُ اللهُ فِيهِ أَنَّهُ كَائِنٌ لِيَجْعَلُوهُ غَيْرَ كَائِنٍ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ؛ جَفَّ القَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ.

(ونؤمن باللوح) المحفوظ، وهو جسم عظيم نوراني كتب فيه القلم بإذن الله تعالى ما هو كائن إلى يوم القيامة، (والقلم) وهو جسم عظيم نوراني خلقه تعالى من نوره؛ فنؤمن بأنهما مخلوقان لله تعالى موجودان ثابتان كما وردت به الآيات القرآنية والأحاديث النبوية؛ قال تعالى: ﴿فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴿٢٢﴾﴾ [سورة البروج آية: ٢٢]، وقال: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴿١﴾﴾ [سورة القلم آية: ١]، وفي الهيئة السنية للجلال السيوطي:

أخرج أبو الشيخ[(١)] من طريق مالك بن دينار[(٢)] عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ للهِ لَوْحًا أَحَدُ وَجْهَيهِ يَاقُوتَةٌ حَمْرَاءُ وَالوَجْهُ الثَّانِي زُمُرُّدَةٌ خَضْرَاءُ قَلَمُهُ النُّورُ فِيهِ يَخْلُقُ وَفِيهِ يَرْزُقُ وَفِيهِ يُحْيِي وَفِيهِ يُمِيتُ وَفِيهِ يُعِزُّ وَفِيهِ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ فِي كُلِّ يَومٍ وَلَيْلَةٍ»[(٣)].

وأخرج أبو الشيخ عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللهَ أَوَّلُ شَيْءٍ خَلَقَ

---

(١) عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد وأبو الشيخ الأصبهاني، الإمام الحافظ الثبت الثقة، كان صالحًا عابدًا كبير القدر، صنف التفسير والكتب الكثيرة في الأحكام وغير ذلك، توفي سنة ٣٦٩هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الحفاظ ص(٣٨٢)، شذرات الذهب (٤/ ٣٧٣-٣٧٤).

(٢) مالك بن دينار، أبو يحيى البصري، من أعيان التابعين، كان عالمًا زاهدًا كثير الورع قنوعًا وكان يكتب المصاحف بالأجرة، وله مناقب عديدة وآثار شهيرة، توفي سنة ١٢٧هـ.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٦٢)، شذرات الذهب (٢/ ١١٨).

(٣) أخرجه أبو الشيخ في العظمة (٢/ ٤٩١).

الْقَلَمَ وَهُوَ مِنْ نُورِهِ مَسِيرَةَ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ فَأَمَرَهُ فَجَرَى بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»(١).

ونؤمن (بجميع ما فيه) اللهُ تعالى (قد رقم) مما هو كائن على الوصف الذي وصفه؛ (فلو اجتمع الخلق كلهم على شيء) قد (كتبه الله) تعالى (فيه أنه كائن ليجعلوه غير كائن) أو على غير صفته (لم يقدروا عليه)؛ حيث (جف القلم) وارتفعت الصحف (بما هو كائن إلى يوم القيامة).

* * *

---

(١) أخرجه أبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٩٠).

[سبق علمه تعالى وقدره]

وَمَا أَخْطَأَ العَبْدَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ وَمَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ، وَعَلَى العَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللهَ قَدْ سَبَقَ عِلْمُهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ كَائِنٍ مِنْ خَلْقِهِ وَقَدَّرَ ذَلِكَ بِمَشِيئَتِهِ تَقْدِيرًا مُحْكَمًا مُبْرَمًا لَيْسَ فِيهِ نَاقِضٌ وَلَا مُعَقِّبٌ وَلَا مُزِيلٌ وَلَا مُغَيِّرٌ وَلَا مُحَوِّلٌ وَلَا زَائِدٌ وَلَا نَاقِصٌ مِنْ خَلْقِهِ فِي سَمَوَاتِهِ وَأَرْضِهِ، وَذَلِكَ مِنْ عَقْدِ الإِيمَانِ وَأُصُولِ المَعْرِفَةِ وَالاعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ اللهِ وَرُبُوبِيَّتِهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ العَزِيزِ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ۝﴾ [سورة الفرقان آية: ٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ۝﴾ [سورة الأحزاب آية: ٣٨]؛ فَوَيْلٌ لِمَنْ صَارَ لَهُ اللهُ فِي القَدَرِ خَصِيمًا وَأَحْضَرَ لِلنَّظَرِ فِيهِ قَلْبًا سَقِيمًا؛ لَقَدِ التَمَسَ بِوَهْمِهِ فِي مَحْضِ الغَيْبِ سِرًّا كَتِيمًا وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ أَفَّاكًا أَثِيمًا.

(و) نؤمن أن (ما أخطأ العبد لم يكن ليصيبه وما أصابه لم يكن ليخطئه)؛ ففي الأربعين النووية: «عن أبي العباس عبدالله بن عباس رضي الله عنهما قال: كنتُ خلف النبي ﷺ فقال: «يَا غُلَامُ إِنِّي أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ احْفَظِ اللهَ يَحْفَظْكَ احْفَظِ اللهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللهَ وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَاعْلَمْ أَنَّ الأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ لَكَ وَإِنِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيْكَ رُفِعَتِ الأَقْلَامُ وَجَفَّتِ الصُّحُفُ» رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح[1]»[2].

(و) الواجب (على العبد أن يعلم أن الله) تعالى (قد سبق علمه في كل شيء

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، بـاب منه، حـديث رقـم (٢٥١٦)، وأحمد في مسند بني هاشم، بداية مسند عبدالله بن العباس، (١/ ٢٩٣)، ورواه جماعة من عدة طرق عن ابن عباس، وفي أسانيدها كلها ضعف، قال ابن منده وغيره: وأصح الطرق كلها الطريق التي أخرجها الترمذي. انظر: الفتح المبين ط. عيسى الحلبي، ص(١٧٥).

(٢) الأربعين حديثًا النووية، ط. الدار المصرية اللبنانية، ص(٨٠).

كائن من) جميع (خلقه وقدر ذلك) وقضاه (بمشيئته) وإرادته (تقديرًا محكمًا مبرمًا)، وأنه (ليس فيه ناقض ولا معقب ولا مزيل ولا مغير ولا محول ولا زائد ولا ناقص من) جميع (خلقه في سمواته وأرضه، وذلك من عقد الإيمان)؛ من إضافة الصفة إلى الموصوف؛ أي الإيمان المعقود عليه بالإيقان، (و) من (أصول المعرفة) لأهل العرفان.

(والاعترافُ) بالرفع عطفًا على المصدر المتأول من "أن يعلم"؛ أي الواجب العلم والاعتراف (بتوحيد الله) تعالى؛ بأنه هو الموجد للكائنات بأسرها من غير تأثير لدهر أو لنَوْء[1] أو غيرها من الأسباب العادية؛ فإنها غير مؤثرة بطبعها، وإنما المؤثر هو الله تعالى وحده عندها؛ ولذا سميت عادية، (وربوبيته) فيتصرف في ملكه بمشيئته على حسب ما سبق في علمه وحكمته (كما قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ۝٢﴾ [سورة الفرقان آية: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ۝٣٨﴾ [سورة الأحزاب آية: ٣٨])؛ فهذا وغيره من الآيات الكثيرة إخبارٌ منه تعالى بأنه الخالق لكل شيء والمقدر له؛ فمن لم يعترف بذلك فهو خصمه؛ (فويل لمن صار له الله في القدر خصيمًا وأحضر للنظر فيه قلبًا سقيمًا) وعقلًا ذميًا؛ فإنه (لقد التمس بوهمه في محض الغيب سرًّا كتيمًا وعاد بما قال فيه أفّاكًا أثيمًا).

* * *

---

(١) النَّوْء: سقوط النجم في المغرب مع الفجر وطلوع آخر يقابله من ساعته في المشرق، وكانت العرب تُضيف الأمطار والرياح والحر والبرد إلى الساقط منها، وقيل: إلى الطالع منها، والجمع: أنواء. انظر: القاموس المحيط (ناء)، مختار الصحاح (نوأ).

[الإيمان بالعرش والكرسي]

وَالعَرْشُ وَالكُرْسِيُّ حَقٌّ، وَهُوَ عَزَّ وَجَلَّ مُسْتَغْنٍ عَنِ العَرْشِ وَمَا دُونَهُ، مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَبِمَا فَوْقَهُ وَقَدْ أَعْجَزَ عَنِ الإِحَاطَةِ خَلْقَهُ.

(و) نقول: (العرش) وهو في اللغة: السرير، ومعناه هنا كما قال اللقاني: «هو جسم عظيم نوراني علوي محيط بجميع الأجسام، قيل: هو أول المخلوقات وجودًا عينيًا، ولا قطع لنا بتعيين حقيقته لعدم العلم بها»[1]، وإن أخرج ابن أبي حاتم[2] في تفسيره وأبو الشيخ في كتاب العظمة عن وهب بن منبه[3] قال: «إن الله خلق العرش من نوره والكرسي بالعرش ملتصق والماء كله في جوف الكرسي والماء على متن الريح، وحول العرش أربعة أنهار: نهر من نور يتلألأ ونهر من نار تتلظى ونهر من ثلج أبيض تلتمع منه الأبصار ونهر من ماء، والملائكة قيام في تلك الأنهار يسبحون الله تعالى، وللعرش ألسنة بعدد ألسنة الخلق كلهم يسبح الله تعالى ويذكره بتلك الألسنة»[4].

---

(١) هداية المريد ص(٣٥٧).

(٢) عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر، أبو محمد التميمي الحنظلي، الإمام الحافظ الناقد، كان بحرًا في العلوم ومعرفة الرجال ثقة حافظًا زاهدًا، من مصنفاته: الجرح والتعديل والتفسير والرد على الجهمية، توفي سنة ٣٢٧هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن السبكي (٣/ ٣٢٤-٣٢٨)، طبقات الحفاظ ص(٣٤٦).

(٣) وهب بن منبه بن كامل اليماني الصنعاني، أبو عبدالله الأبناوي، الإمام الأخباري، من التابعين الثقات، ولد في زمن عثمان ﷺ ورحل وحج وأخذ عن الصحابة، وروايته للمسند قليلة وإنما غزارة علمه في الإسرائيليات وصحائف أهل الكتاب، توفي سنة ١١٤هـ.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٤٤)، طبقات الحفاظ ص(٤٨).

(٤) انظر: العظمة (٢/ ٥٤٣-٥٤٤)، وتفسير ابن أبي حاتم عند قوله تعالى: "ثم استوى على العرش يغشي الليل النهار" [سورة الأعراف آية: ٥٤].

وفي شرح البخاري لشيخ الإسلام أن العرش فوق العالم وأنه ليس بِكُرة كما يزعم كثير من أهل الهيئة بل قبة ذات قوائم تحمله الملائكة[١]. انتهى.

قلت: ويمكن الاستدلال على أن العرش والكرسي على صورة الكرة كما يزعمه أهل الهيئة بما ورد في الحديث «بِأَنَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ مَعَ الكُرْسِيِّ كَحَلْقَةٍ مُلْقَاةٍ بِأَرْضِ فَلَاةٍ وَفَضْلُ العَرْشِ عَلَى الكُرْسِيِّ كَفَضْلِ الفَلَاةِ عَلَى الحَلْقَةِ»[٢]؛ فإن تخصيص الحلقة بالتمثيل بها في السموات والكرسي وذكر العرش معها مؤذن بذلك؛ فإن الحلقة مستديرة كما هو المتبادر، والله أعلم.

وقال البيضاوي في تفسيره: «والعرش: الجسمُ المحيط بسائر الأجسام؛ سمي به لارتفاعه أو للتشبيه بسرير الملك؛ فإن الأمور والتدابير تنزل منه، وقيل: الملك»[٣] اهـ أي قيل: إن العرش هو الملك كما قيل ذلك في الكرسي أيضًا؛ يعني ملك السموات والأرض، كذا في المطالب الوفية.

(والكرسي) بضم الكاف وربما كسرت، وهو جسم عظيم نوراني بين يدي العرش ملتصق به لا قطع لنا بحقيقته فنمسك عنها لعدم العلم بها، وأخرج ابن جرير[٤] وابن مردويه[٥] وأبو الشيخ عن أبي ذر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ مَا السَّمَوَاتُ السَّبْعُ فِي الكُرْسِيِّ إِلَّا كَحَلْقَةٍ مُلْقَاةٍ فِي فَلَاةٍ وَفَضْلُ العَرْشِ عَلَى

---

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر عند شرح باب "ما جاء في سبع أرضين" في كتاب بدء الخلق.

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٢/ ٧٧)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٧٠)، والطبري في تفسيره (٣/ ١٠) عن أبي ذر ﷺ.

(٣) تفسير البيضاوي (٣/ ١٢).

(٤) محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر، الإمام المجتهد الجامع بين العلوم، كان ثقة صادقًا حافظًا، من أشهر تصانيفه: تاريخه وتفسيره، توفي سنة ٣١٠هـ.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٦٧)، شذرات الذهب (٤/ ٥٣-٥٤).

(٥) أحمد بن موسى، أبو بكر بن مردويه الأصبهاني، الحافظ الكبير العلامة، من مصنفاته: التفسير والتاريخ والمستخرج على البخاري، توفي سنة ٤١٠هـ.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٣٠٨)، طبقات الحفاظ ص(٤١٢).

الكُرْسِيُّ كَفَضْلِ الفَلَاةِ عَلَى تِلْكَ الحَلْقَةِ»[١]، وأخرج ابن جرير عن الضحاك قال: الكرسي الذي يوضع تحت العرش الذي يجعل الملوك عليه أقدامهم[٢]، وأخرج الفريابي[٣] وابن المنذر[٤] وابن أبي حاتم والحاكم[٥] في المستدرك وصححه على شرط الشيخين عن ابن عباس ﷺ قال: الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدر أحد قدره[٦]، كذا ذكره اللقاني[٧]، وفي رشف النصائح للسهروردي[٨] رحمه الله تعالى قال: «ومما ورد من عظيم قدرة الله تعالى وخلقه الذي تتضاءل[٩]

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) تفسير الطبري (٣/ ١٠).

(٣) جعفر بن محمد بن الحسن، أبو بكر الفريابي، العلامة الحافظ قاضي الدينور وصاحب التصانيف، توفي سنة ٣٠١هـ.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٩٦)، طبقات الحفاظ ص(٣٠٥).

(٤) محمد بن إبراهيم، أبو بكر بن المنذر النيسابوري، الحافظ العلامة الثقة الأوحد، شيخ الحرم، كان غاية في معرفة الاختلاف والدليل، مجتهدًا لا يقلد أحدًا، من تصانيفه: الإجماع والإشراف، توفي سنة ٣١٨هـ.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٩٠)، طبقات الحفاظ ص(٣٣٠).

(٥) في الأصل: "الطبراني"، والصواب ما أثبت، ولم أجده عند الطبراني.

(٦) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٣١٠)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٨٢)، وابن أبي حاتم عند تفسير قوله تعالى: "وسع كرسيه السموات والأرض".

(٧) هداية المريد ص(٣٥٧).

(٨) عمر بن محمد بن عبدالله، أبو حفص شهاب الدين السُّهْرَوَرْدي القرشي التيمي البكري الشافعي، الفقيه المفسر المحدث الواعظ العارف بالله، من كبار الصوفية، صحب عمه أبا النجيب ولازمه والشيخ عبدالقادر الجيلي وسمع الشبلي وغيره، وانتهت إليه الرئاسة في تربية المريدين والتسليك، من مصنفاته: عوارف المعارف ورشف النصائح الإيمانية وكشف الفضائح اليونانية توفي سنة ٦٣٢هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٣٣٨-٣٤١)، سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٣٧٣).

(٩) علق الشيخ محمد البيطار في الحاشية قائلا: «قوله: "تتضاءل"، قال في المختار: رجل ضئيل

دون إدراكه العقول وتتلاشى الأفهام في وصف الكرسي يقول الله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [سورة البقرة آية: ٢٥٥] -ورد أن كل قائمة من الكرسي طولها مثل السموات السبع والأرضين السبع، وهو بين يدي العرش، ويحمل الكرسي بأربعة أملاك لكل ملك أربعة وجوه، أقدامهم في الصخرة التي تحت الأرض السابعة السفلى خمسمائة عام، ملك على صورة سيد البشر آدم عليه السلام وهو يسأل للآدميين الرزق والمطر من السنة إلى السنة، وملك على صورة سيد الأنعام وهو الثور يسأل للأنعام الرزق من السنة إلى السنة، وملك على صورة سيد السباع وهو الأسد يسأل للسباع الرزق من السنة إلى السنة، وملك على صورة سيد الطير وهو النسر يسأل للطير الرزق من السنة إلى السنة، وعن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر ﷺ قال: قلت: يا رسول الله أي آية نزل عليك أعظم؟ قال: «آيَةُ الكُرْسِيِّ»، ثم قال: «يَا أَبَا ذَرٍّ مَا السَّمَوَاتُ السَّبْعُ مَعَ الكُرْسِيِّ إِلَّا كَحَلْقَةٍ مُلْقَاةٍ بِأَرْضٍ فَلَاةٍ وَفَضْلُ العَرْشِ عَلَى الكُرْسِيِّ كَفَضْلِ الفَلَاةِ عَلَى الحَلْقَةِ»[1]، وفي بعض الأخبار: إن بين حملة العرش وحملة الكرسي سبعون حجابًا من ظلمة وسبعون حجابًا من نور، غلظ كل حجاب مسيرة خمسمائة سنة؛ ولولا ذلك لاحترقت حملة الكرسي من نور حملة العرش». كذا في المطالب الوفية.

كل منهما (حق) ثابت بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية؛ قال تعالى: ﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ۝﴾ [سورة التوبة آية: ١٢٩]، وقال تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [سورة البقرة آية: ٢٥٥]، وقد مر من الأحاديث ما فيه الكفاية.

(وهو ﷻ مستغنٍ) بذاته (عن العرش وما دونه)، قال الإمام في وصيته: «وهو

الجسم إذا كان صغير الجسم نحيفًا، وقد ضؤل بالهمز من باب ظرف اهـ.

انظر: مختار الصحاح، مادة (ضأل).

(١) سبق تخريجه.

الحافظ للعرش وغير العرش»[1]، (محيط) علمه (بكل شيء) حواه (وبما فوقه) وبما تحته وما والاه، (و) هو سبحانه وتعالى (قد أعجز عن الإحاطة) بكنهه (خلقه)؛ سبحان من لا يبلغ الواصفون وصفه ولا يقدر أحد قدره.

* * *

(١) وصية الإمام أبي حنيفة (٦٨/أ).

[تكليم موسى]

وَنَقُولُ: إِنَّ اللهَ اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا وَكَلَّمَ مُوسَى تَكْلِيمًا إِيمَانًا وَتَصْدِيقًا وَتَسْلِيمًا.

(ونقول: إن الله) قد (اتخذ إبراهيم خليلًا وكلم موسى تكليمًا)، أتى بالمصدر المؤكد لدفع حمل الكلام على المجاز كما نص في كتابه تعالى تنويهًا في شأنهما وتعليمًا؛ فنؤمن أنه موصوف بذلك على المعنى الذي أراده (إيمانًا) ثابتًا (و) نصدق به (تصديقًا) لازمًا.

(و) نسلم بجميع ما وصف به ذاته العلية في كتابه أو على لسان نبيه (تسليمًا) خالصًا عن التأويل، ونتزهه عما يستحيل في حقه من ميل القلب وعطفه والكلام الذي هو بالآلة من الحرف والصوت وغير ذلك.

وقد اختُلف في أن المسموع هل هو الكلام النفسي أو ما يدل عليه، قال في المسايرة: «قال الإمام الأشعري: الكلام النفسي مما يسمع، قاسه على رؤية ما ليس بلون؛ فكما عقل رؤية ما ليس بلون ولا جسم فليعقل سماع ما ليس بصوت، واستحال الماتريدي سماع ما ليس بصوت، وعنده سمع موسى عليه السلام صوتًا دالًا على كلام الله تعالى وخص به» أعني باسم الكليم «لأنه بغير واسطة الكتاب والملك، وهو أوجه؛ لأن المخصوص باسم السمع من العِلْم ما يكون إدراك صوت، وإدراك ما ليس بصوت قد يخص باسم الرؤية، وقد يكون له الاسم الأعم؛ أعني العلم مطلقًا»[1] أي عن التقييد بمتعلق خاص.

ثم قال: «وبعد اتفاق أهل السنة على أنه تعالى متكلم لم يزل متكلمًا به، اختلفوا في أنه تعالى هل هو مكلم لم يزل مكلمًا؟

فعن الأشعري: نعم، وعن بعض أهل السنة، ونقله بعض متكلمي الحنفية عن أكثرهم: لا، وهو عندي حسن؛ فإن معنى المكلمية لا يراد به هنا نفس الخطاب الذي

---

(١) المسايرة بشرح محمد محيي الدين ص(٣٣-٣٤).

يتضمنه الأمر والنهي كـ ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [سورة التوبة آية: ٥]، ﴿لَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾ [سورة الإسراء آية: ٣٢]؛ لأن معنى الطلب يتضمنه ولا يختلف فيه؛ إذ هو داخل في الكلام القديم، وإنما يراد به إسماع لمعنى: ﴿اخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ [سورة طه آية: ١٢]... وحاصل هذا عروض إضافة خاصة للكلام القديم بإسماعه لمخصوص[1] بلا واسطة معتادة، ولا شك في انقضاء هذه الإضافة بانقضاء الإسماع؛ فإن أريد به غير هذين الأمرين فليبين حتى يُنظر فيه، والله أعلم»[2] اهـ.

* * *

(١) في المطبوعتين: "لخصوص"، والمثبت من المسايرة بشرح محمد محيي الدين ص(٣٤)، وبشرح المسامرة (١/ ٨٢).

(٢) المسايرة بشرح محمد محيي الدين ص(٣٤-٣٥)، مع بعض الزيادات من المسامرة (١/ ٨١-٨٢).

[الإيمان بالملائكة والنبيين والكتب والكلام في أهل القبلة]

وَنُؤْمِنُ بِالْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ وَالكُتُبِ المُنَزَّلَةِ عَلَى المُرْسَلِينَ، وَنَشْهَدُ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الحَقِّ المُبِينِ، وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُعْتَرِفِينَ وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ غَيْرَ مُكَذِّبِينَ.

(ونؤمن بالملائكة) المكرمين (و) بجميع (النبيين) والمرسلين (و) بجميع (الكتب المنزلة على) الأنبياء (المرسلين) صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، (ونشهد أنهم) كلهم (كانوا على الحق المبين)، وعن جميع ما يؤدي إلى نقص مراتبهم العلية معصومين.

(ونسمي أهل قبلتنا) وهم الذين شهدوا شهادتنا واستقبلوا قبلتنا وصلوا صلاتنا وأكلوا ذبيحتنا (مسلمين) و(مؤمنين) وإن وصفوا بارتكاب الكبائر فاسقين (ما داموا) أي مدة دوامهم (بما) أي بالذي (جاء به النبي عليه الصلاة والسلام معترفين وله) ﷺ (بكل ما قال وأخبر) به (مصدقين) جازمين به (غير مكذبين)؛ ففي صحيح البخاري عن أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا فَذَلِكَ المُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ فَلَا تُخْفِرُوا[1] اللهَ فِي ذِمَّتِهِ»[2]، وفيه عن أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ فَإِذَا قَالُوهَا وَصَلُّوا صَلَاتَنَا وَاسْتَقْبَلُوا قِبْلَتَنَا وَذَبَحُوا ذَبِيحَتَنَا فَقَدْ حَرُمَتْ عَلَيْنَا دِمَاؤُهُم وَأَمْوَالُهُم إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُم عَلَى اللهِ»[3].

* * *

---

(١) تُخفروا بالضم من الرباعي؛ أي لا تغدروا. انظر: اللسان (خفر)، وفتح الباري عند شرح هذا الحديث.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة، حديث رقم (٣٩١).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة، حديث رقم (٣٩٣).

[البعد عن المماراة والمجادلة في القرآن]

وَلَا نَخُوضُ فِي اللهِ وَلَا نُمَارِي فِي دِينِ اللهِ تَعَالَى وَلَا نُجَادِلُ فِي الْقُرْآنِ، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّ الْعَالَمِينَ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ فَعَلَّمَهُ سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَكَلَامُ اللهِ تَعَالَى لَا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ.

(و) مما يجب علينا أننا (لا نخوض في) ذات (الله) تعالى؛ روي عن أبي حنيفة أنه قال: «لا ينبغي لأحد أن ينطق في ذات الله بشيء بل يصفه بما وصف به نفسه».

(ولا نماري) أي لا نداهن وهي عدم المبالاة (في دين الله تعالى، ولا نجادل) أحدًا (في القرآن) العظيم؛ بل نعتقد (ونعلم أنه كلام رب العالمين نزل به) جبرائيل (الروح الأمين فعلمه سيد) الأنبياء و(المرسلين) نبينا (محمدًا صلى الله عليه وعلى آله) الأكرمين (وصحبه أجمعين)؛ روي عن أبي يوسف أنه قال: «كنت عند أبي حنيفة إذ دخل عليه جماعة في أيديهم رجلان فقالوا: إن أحد هذين يقول: إن القرآن مخلوق والآخر ينازعه ويقول: القرآن غير مخلوق؛ فقال ﷺ: لا تصلوا خلفهما، فقلت: أما الذي يقول القرآن مخلوق فنعم؛ لأنه لا يقول بقدم القرآن، وأما الآخر فما باله لا يصلَّى خلفه؟ قال: إنهما تنازعا في الدين، والمنازعة في الدين بدعة».

(وكلام الله تعالى لا يساويه) ولا يشبهه (شيء من كلام المخلوقين)؛ لأنه صفة من صفات رب العالمين، وقد تقدم لك أن من شَبَّه من صفات الله بشيء من صفات المخلوقين كان من الكافرين.

* * *

[قِدَم القرآن]

وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِ القُرْآنِ، وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ المُسْلِمِينَ.

(ولا نقول بخلق القرآن)؛ لأن الخلق صفة المحدَث العديم والقرآن كلام الله قديم.

(و) مما يجب علينا أننا (لا نخالف جماعة المسلمين) السواد الأعظم أهل السنة والجماعة؛ فإن الله تعالى عصم هذه الأمة عن الاتفاق على الضلالة، فمن خالفها كان ضالًّا؛ قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [سورة النساء آية: ١١٥]؛ فإن قيل: الوعيد متعلق بالمجموع وهو المشاققة والاتباع، قلنا: بل بكل واحد وإلا لم يكن في ضمه إلى المشاققة فائدة؛ «وذلك لأنه تعالى جمع بين مشاققة الرسول واتباع غير سبيل المؤمنين في الوعيد، ولا شك أن مشاققة الرسول وحدها توجب الوعيد، فلولا أن الاتباع المذكور كذلك لم يكن في ضمه إلى المشاققة فائدة وكان الكلام حينئذ ركيكًا؛ كما لو قال: من يشاقق الرسول ويأكل الخبز، وإذا كان اتباع غير سبيل المؤمنين حرامًا، ولا شك أن اتباع سبيل من السبل واجب؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ﴾... الآية [سورة يوسف آية: ١٠٨]، فيكون الواجب اتباع سبيل المؤمنين، ثم سبيل المؤمنين لا يمكن أن يكون عين[1] ما أتى به النبي ﷺ؛ لأنه إذا كان كذلك فاتباع غيره يكون مخالفة

---

(١) في المطبوعتين: "غير"، والمثبت من التوضيح(٢/ ٩٥)، وتمام الكلام بعد قوله: "فاتباع غيره يكون مخالفة الرسول": «ويكون المعطوف -أي الاتباع- عين المعطوف عليه -وهي المشاقة».

قال مولوي شريف: «قوله: "ثم سبيل المؤمنين... إلخ"، جواب سؤال مقدر وهو: إن سبيل المؤمنين فليكن عين سبيل الرسول لا ما أجمعوا عليه أو ما يشتمل على ذلك؛ فلا يلزم المطلوب وهو وجوب اتباع الإجماع». حاشية مولوي شريف على التوضيح ص(٥١٤).

الرسول»[1]، كذا في التوضيح لصدر الشريعة[2].

* * *

(١) التوضيح بشرحه التلويح (٢/ ٩٥).

(٢) عبيدالله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي، صدر الشريعة، العلامة الفاضل الفقيه الأصولي الخلافي الجدلي المحدث المفسر النحوي اللغوي المنطقي، من أشهر تصانيفه: التنقيح في أصول الفقه جمع فيه بين كلام البزدوي وكلام ابن الحاجب وشَرَحه في التوضيح توفي سنة ٧٤٧هـ. انظر ترجمته في: الجواهر المضية ص(٣٦٥)، والفوائد البهية ص(١٠٩-١١٢).

[الكلام في اقتراف الذنوب والأمن والإياس]

وَلَا نَقُولُ: لَا يَضُرُّ مَعَ الإِسْلَامِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ، وَنَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَلَا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ وَلَا نَشْهَدُ لَهُمْ بِالجَنَّةِ وَنَسْتَغْفِرُ لِمُسِيئِهِمْ وَنَخَافُ عَلَيْهِمْ وَلَا نُقَنِّطُهُمْ.

وَالأَمْنُ وَالإِيَاسُ يَنْقِلَانِ عَنِ المِلَّةِ، وَسَبِيلُ الحَقِّ بَيْنَهُمَا لِأَهْلِ القِبْلَةِ، وَلَا يَخْرُجُ العَبْدُ مِنَ الإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودِ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ.

(ولا نقول: لا يضر مع الإسلام ذنب لمن عمله) خلافًا للمرجئة القائلين بأنه لا يضر مع الإيمان ذنب كما لا تنفع مع الكفر حسنة، فحسناتنا مقبولة وسيئاتنا مغفورة، وباينتهم المعتزلة والخوارج فقطعوا بعقابه، وتوسطت أهل السنة فلم يقطعوا بعقاب ولا ثواب لعاصٍ ولا لأواب، بل فوضوا أمره إلى رب الأرباب (و) قالوا: (نرجو) أي نؤمل من فضل الله إنجاز ما وعده (للمحسنين من المؤمنين، و) لكن (لا نأمن عليهم) مكر الله تعالى؛ إذ لا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون، (ولا نشهد لهم بالجنة) بما هم لها مقدمون وبها إن قبلت أعمالهم موعودون.

واعلم أن للسلف في الشهادة بالجنة ثلاثة أقوال:

أحدها: ألا يُشهد لأحد إلا للأنبياء، وهذا ينقل عن محمد ابن الحنفية[1]

---

(١) محمد بن الإمام علي بن أبي طالب، أبو القاسم، أخو الحسن والحسين، وأمه من سبي اليمامة زمن أبي بكر، وهي خولة بنت جعفر الحنفية، وقد جُمع له بين الاسم والكنية ترخيصًا من النبي ﷺ على ما روي، ولد في العام الذي مات فيه أبو بكر ورأى الصحابة وروى عنهم، وكان نهاية في العلم غاية في العبادة، وكانت الشيعة في زمانه تتغالى فيه وتدعى إمامته، وهو عند الكيسانية المهدي ويزعمون أنه لم يمت، توفي سنة ٨١هـ.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٤/ ١١٠)، شذرات الذهب (١/ ٣٣٠-٣٣٢).

والأوزاعي[1]، وهذا أمر قطعي لا نزاع فيه.

والثاني: أن يُشهد لكل مؤمن جاء نصٌّ في حقه، وهو قول كثير من العلماء، وعليه المصنف كما سيأتي.

والثالث: أن يُشهد لمن شهد له المؤمنون كما في الصحيحين أنه مر بجنازة فأثنوا عليها بخير فقال عليه الصلاة والسلام: «**وَجَبَتْ**» ومر بأخرى فأثني عليها بشر فقال: «**وَجَبَتْ**»، فقال عمر: يا رسول الله ما وجبت؟ فقال: «**هَذَا أَثْنَيتُم عَلَيهِ خَيرًا فَوَجَبَتْ لَهُ الجنَّةُ وَهَذَا أَثْنَيتُم عَلَيهِ شَرًّا فَوَجَبَتْ لَهُ النَّارُ أَنتُم شُهَدَاءُ الله تَعَالَى فِي الأَرْضِ**»[2].

(ونستغفر لمسيئهم ونخاف عليهم) مما أعد لهم **(و)** لكن **(لا نقنطهم)** ونؤيسهم من رحمة الله تعالى؛ إذ لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون.

(والأمن) من مكر الله تعالى **(والإياس)** من روح الله **(ينقلان عن الملة)** الإسلامية لما تلونا، **(وسبيل)** القول **(الحق)** ما **(بينهما)**، وهو القول **(لأهل القبلة)**.

وفي شرح العقائد: «فإن قيل: الجزم بأن العاصي يكون في النار يأس من الله تعالى وبأن المطيع يكون في الجنة أمن من الله تعالى فيكون المعتزلي كافرًا مطيعًا كان أو عاصيًا؛ لأنه إما آمن أو آيس، ومن قواعد أهل السنة: ألا يُكفَّر أحد من أهل القبلة.

قلنا: هذا ليس بيأس ولا أمن؛ لأنه على تقدير العصيان لا يأس أن يوفقه الله تعالى للتوبة والعمل الصالح، وعلى تقدير الطاعة لا يأمن أن يخذله فيكتسب المعاصي،

(١) عبدالرحمن بن عمرو، أبو عمرو الأوزاعي، إمام أهل الشام في وقته، روى عن عطاء وابن سيرين ومكحول وخلق، وروى عنه أبو حنيفة وقتادة والزهري وآخرون، مات سنة ١٥٧هـ.
انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٧/ ١٠٧)، طبقات الحفاظ ص(٨٥).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب ثناء الناس على الميت، حديث رقم (١٣٦٧)، ومسلم في كتاب الجنائز، باب فيمن يثنى عليه خير أو شر من الموتى، حديث رقم (٩٤٩)، عن أنس بن مالك ﷺ.

وبهذا يظهر الجواب عما قيل: إن المعتزلي إذا ارتكب كبيرة لزم أن يكون كافرًا ليأسه من رحمة الله تعالى ولاعتقاده أنه ليس بمؤمن؛ وذلك لأنا لا نسلم أن [اعتقاده][(١)] استحقاقه النار يستلزم اليأس، وأن اعتقاده عدم إيمانه المفسر بمجموع التصديق والإقرار والأعمال بناء على انتفاء [الأعمال][(٢)] يوجب الكفر.

هذا والجمع بين قولهم: لا يكفر أحد من أهل القبلة، وقولهم: يكفر من قال بخلق القرآن واستحالة الرؤية أو سب الشيخين وأمثال ذلك مشكل»[(٣)] اهـ.

أقول: قد ذكر العلامة البخاري أن إطلاق مشايخنا الكفر بالكلمات المذكورة ونحوها ليس على ظاهره بل تغليظًا يريدون به التنفير أو مقيد باعتقاد ما يكون به اللفظ كفرًا.

ويرشد إلى هذا قوله: (ولا يخرج العبد من الإيمان إلا بجحود ما) أي الذي (أدخله فيه) أي في الإيمان وهو الإقرار بالتوحيد والإذعان به وبكل ما علم بالضرورة أنه من الدين.

كما ذكره بقوله:

* * *

(١) زيادة من شرح العقائد النسفية ص(١٥٢).

(٢) زيادة من شرح العقائد النسفية ص(١٥٢). قال في النبراس ص(٥٧٢): «أي بارتكاب الكبيرة».

(٣) شرح العقائد النسفية ص(١٥٢-١٥٣).

[التعريف بالإيمان]

وَالإِيمَانُ هُوَ الإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ وَالتَّصْدِيقُ بِالجَنَانِ وَإِنَّ جَمِيعَ مَا أَنْزَلَ اللهُ فِي القُرْآنِ وَجَمِيعَ مَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الشَّرْعِ وَالبَيَانِ كُلُّهُ حَقٌّ.

(والإيمان هو) أي حقيقته **(الإقرار)** بالوحدانية وحقية الرسالة **(باللسان والتصديق بالجنان)** أي قبول القلب وإذعانه لما علم بالضرورة أنه من دين النبي ﷺ بحيث تعلمه العامة من غير افتقار إلى نظر واستدلال؛ كالوحدانية والنبوة والبعث والجزاء ووجوب الصلاة والزكاة وحرمة الخمر ونحوها، ويكفي الإجمال فيما يلاحظ إجمالًا؛ كالإيمان بالملائكة والكتب والرسل، ويشترط التفصيل فيما يلاحظ تفصيلًا؛ كجبريل وميكائيل وموسى وعيسى والتوراة والإنجيل، حتى إن من لم يصدق بواحد معين منها كافر.

واعلم أن كلًّا منهما ركن إلا أن التصديق ركن لا يحتمل السقوط أصلًا والإقرار قد يحتمله كما في حالة الإكراه والعجز، وفي المسايرة في أول الخاتمة في بحث الإيمان ومفهومه: «فقيل: هو التصديق بالقلب فقط، وهو المختار عند جمهور الأشاعرة، أو مع الطاعة، وهو قول الخوارج؛ ولذا كفَّروا بالذنب لانتفاء جزء الماهية، أو باللسان فقط وهو قول الكرامية؛ فإن طابق تصديق القلب فهو مؤمن ناجٍ وإلا فهو مؤمن مخلد في النار، أو بالقلب واللسان وهو منقول عن أبي حنيفة ومشهور عن أصحابه، و[بعض][1] المحققين من الأشاعرة قالوا: لما كان الإيمان التصديق، والتصديق كما يكون بالقلب يكون باللسان فيكون كل منهما ركنًا في الباب فلا يثبت الإيمان إلا بهما إلا عند العجز، وكذا الاحتياط واقع عليه، والنصوص دالة عليه، وذكروا ما تعلقت به؛ يعني الكرامية؛ يعني من نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا

---

(١) زيادة من المسايرة بشرح محمد محيي الدين ص(١٧٣).

الله»[١]، ومن قوله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ﴾... الآية [سورة النحل آية: ١٠٦] جعل المتكلم كافرًا مع أن قلبه مطمئن بالإيمان ولكن عفي عنه، وإذا كان كافرًا باعتبار اللسان يكون مؤمنًا باعتباره لاتحاد مورد الإيمان والكفر، وصرح في الآية بإثبات الإيمان للقلب والكفر أيضًا له بقوله: ﴿وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَـٰنِ وَلَـٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا﴾ [سورة النحل آية: ١٠٦]، وهو محل اتفاق بين الفريقين؛ فوجب كون الإيمان بهما وهو الاحتياط، إلا أن قول صاحب العمدة[٢] منهم -يعني الحنفية: الإيمان هو التصديق؛ فمن صدق الرسول فيما جاء به فهو مؤمن بينه وبين الله تعالى، والإقرار شرط إجراء الأحكام- هو بعينه القول المختار عند الأشاعرة، والمراد[٣] أحكام الدنيا[٤] من الصلاة خلفه وعليه ودفنه في مقابر المسلمين وغير ذلك، واتفق القائلون بعدم اعتبار الإقرار على أن يعتقد[٥] أنه متى طولب به أتى به؛ فإن طولب به فلم يقر فهو كفر عناد، وهذا ما قالوا: إن ترك العناد شرط، وفسروه به، وبالجملة فقد ضُمَّ إلى التصديق بالقلب أو بهما في تحقق الإيمان وإثباته أمورٌ الإخلالُ بها إخلال بالإيمان اتفاقًا؛ كترك السجود للصنم وكقتل نبي أو الاستخفاف به أو بالمصحف والكعبة، وكذا مخالفة ما أُجمع عليه وإنكاره بعد العلم به؛ قال الإمام أبو القاسم الإسفراييني[٦] بعد ذكرها: إذا وجد ذلك دلنا على أن التصديق الذي

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أي أبو المعين النسفي، وقد سبقت ترجمته.

(٣) زاد بعدها في المطبوعتين: "أن"، ولا وجه لها.

(٤) قال في المسامرة (٢/ ١٧٨): «والمراد بالأحكام في قولهم: إجراء الأحكام، هي أحكام الدنيا».

(٥) أي على أنه يلزم المصدق أن يعتقد...، انظر: المسامرة (٢/ ١٨٢).

(٦) عبدالجبار بن علي بن محمد، الأستاذ أبو القاسم الإسفراييني الإسكاف، أستاذ إمام الحرمين في الكلام، من أفاضل عصره ورءوس الفقهاء والمتكلمين، أخذ عن الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني وغيره، وكان له التقدم في النظر والتدريس والفتوى مع الزهد والفقر والورع، توفي سنة ٤٥٢هـ.

هو الإيمان مفقود من قلبه»[١] اهـ بحروفه.

أقول: وهذه إحدى المسائل الثلاث التي ذكر السبكي أن المصنف خالف فيها الأشعري[٢].

(و) نقول: (**إن جميع ما أنزل الله**) تعالى (**في القرآن**) من الإخبار عما سلف ويكون في الأزمان وأحوال الآخرة من الصراط والميزان والجنان والنيران (و) كذلك (**جميع ما صح عن النبي ﷺ من الشرع والبيان كله حق**) وصدق بإذعان وإيقان.

* * *

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى (٥/ ٩٩-١٠٠)، سير أعلام النبلاء (١٨/ ١١٧).

(١) المسايرة بشرح محمد محي الدين ص(١٧٢-١٧٥).

(٢) طبقات الشافعية لابن السبكي (٣/ ٣٧٧-٣٧٨).

[زيادة الإيمان ونقصانه]

وَالإِيمَانُ وَاحِدٌ وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالتَّقْوَى وَمُخَالَفَةِ الهَوَى.

(و) نقول: (الإيمان) وكذلك الإسلام لتلازمهما مفهومًا؛ فقد اتفق أهل الحق أنه لا إيمان بلا إسلام وعكسه لجميع الأنام من أهل الأرض والسماء (واحد)؛ لأنه التصديق البالغ حد الجزم والإذعان الذي لا يقبل التشكيك، (وأهله) من الملائكة والأنبياء والأولياء وسائر المؤمنين الأبرار والفجار (في أصله) الذي هو التصديق كلهم فيه (سواء)؛ أي لا تفاضل فيه من حيث ذاته، ولا يزيد ولا ينقص، (و) إنما (التفاضل بينهم) والزيادة والنقص (بالتقوى ومخالفة الهوى)، وفي المسايرة: «قال أبو حنيفة وأصحابه: "لا يزيد الإيمان ولا ينقص، واختاره من الأشاعرة إمام الحرمين وكثير، وذهب عامتهم إلى زيادته ونقصانه، قيل: والخلاف مبني على أخذ الطاعات في مفهوم الإيمان وعدمه، فعلى الأول يزيد بزيادتها وينقص بنقصانها، وعلى الثاني لا؛ لأنه اسم للتصديق الجازم مع الإذعان، وهذا لا يتغير بضم الطاعات ولا ضم المعاصي"».

وفيه نظر؛ بل قال بزيادته ونقصانه كثير ممن صرح بأنه مجرد التصديق لظواهر؛ كقوله تعالى: ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [سورة الأنفال آية: ٢]، وعن ابن عمر: قلنا: يا رسول الله: إن الإيمان يزيد وينقص؟ قال: «نَعَمْ يَزِيدُ حَتَّى يُدْخِلَ صَاحِبَهُ الجَنَّةَ وَيَنْقُصُ حَتَّى يُدْخِلَ صَاحِبَهُ النَّارَ»(١)، وقالوا: لا مانع عقلًا من ذلك، بل اليقين الذي هو

---

(١) قال في المسامرة (٢/ ٢١٧): «رواه أبو إسحاق الثعلبي في تفسيره من رواية علي بن عبدالعزيز عن حبيب بن عيسى بن فروخ عن إسماعيل بن عبدالرحمن عن مالك عن نافع عن ابن عمر»، قال ابن القيم: «كل حديث فيه أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص كذب مختلق، وقابل من وضعها طائفة أخرى فوضعوا أحاديث على رسول الله ﷺ أن الإيمان يزيد وينقص، وهذا كلام صحيح، وهو إجماع السلف، حكاه الشافعي وغيره، ولكن هذا اللفظ كذب على رسول الله ﷺ»، المنار المنيف ص(١١٩).

مضمون التصديق يتفاوت قوة في نفسه من أجلى البديهيات إلى أخفى النظريات القطعية[١]؛ ولذا قال إبراهيم عليه السلام حين خوطب بقوله: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [سورة البقرة آية: ٢٦٠]، والحنفية ومعهم إمام الحرمين وغيره لايمنعون الزيادة والنقصان باعتبار جهات هي غير نفس الذات[٢]، بل بتفاوته يتفاوت المؤمنون.

وروي عن أبي حنيفة أنه قال: «أقول: إيماني كإيمان جبريل، ولا أقول: مثل إيمان جبريل»؛ لأن المثلية تقتضي المساواة في كل الصفات والتشبيه لا يقتضيه؛ فلا أحد يسوي بين إيمان آحاد الناس وإيمان الملائكة والأنبياء بل يتفاوت، غير أن ذلك التفاوت بزيادة ونقص في نفس الذات أو بأمور زائدة عليها؛ فمنعوا- يعني الحنفية وموافقيهم- الأول، وقالوا: ما يتخايل من أن القطع يتفاوت قوة إنما هو راجع إلى جلائه؛ فإذا ظهر القطع بحدوث العالم بعد ترتب مقدماته كان الجزم الكائن فيه كالجزم في قولنا: الواحد نصف الاثنين، وإنما تفاوتهما باعتبار أنه إذا لوحظ هذا كان سرعة الجزم فيه ليس كالسرعة التي في الآخر؛ خصوصًا مع عزوب[٣] النظر فيُتخيل أنه [أقوى][٤] وإنما هو أجلى عند العقل؛ فنحن لو

---

(١) النظريات القطعية ككون العالم حادثًا. المسامرة.

فالتصديق هو المركب التام الذي يحتمل الصدق والكذب لذاته، وقد يسمى قضية، وهو ينقسم إلى بديهي ونظري؛ فالبديهي ما لا يحتاج إلى نظر وهو على ضربين: جلي وهو أولي كقولنا: "الكل أعظم من الجزء"، وفطري كـ"الأربعة زوج"، وتجريبي كـ"الماء يطفئ حرارة العطش"، ومشترك بين عامة الناس وهو حسي كـ"الشمس مضيئة" ووجداني كـ"الخوف عارض يعرض للإنسان".

وخفي وهو حدسي كـ"القمر يستفيد نوره من الشمس"، ومتواتر كـ"مكة موجودة".

والنظري: كل قضية لا يجزم العقل فيها بثبوت المحمول للموضوع إلا بعد النظر فيها والاستدلال عليها. انظر: رسالة الآداب ص(٩٦-١٠٣).

(٢) أي ذات التصديق. المسامرة.

(٣) قال الشيخ محمد البيطار في الحاشية: «قوله: "عزوب" بالعين المهملة والزاي المعجمة، مصدر عزب؛ أي بعد وغاب، وبابه دخل وجلس، وفي الحديث: «من قرأ القرآن في أربعين ليلة فقد عزَّب» بالتشديد؛ أي بعد عهده بها ابتدأ منه. اهـ مختار». مادة (عزب).

(٤) زيادة من المسايرة بشرح محمد محيي الدين ص(١٨٩).

سلمنا ثبوت ماهية المشكك[١] وأن ما به[٢] التفاوت [شدة][٣] كشدة البياض الكائن في الثلج بالنسبة للكائن في العاج مأخوذ[٤] في ماهية البياض بالنسبة إلى خصوص محل لا نسلم أن ماهية اليقين منه[٥] لعدم ما[٦] يوجبه، ولو سلمنا أن ماهية اليقين تتفاوت لا نسلم أنه بمقومات الماهية[٧] بل بغيرها.

وقد ذكروا- يعني الحنفية وموافقيهم- أنه يتفاوت بإشراق نوره وثمراته؛ فإن كان زيادة إشراق نوره هو زيادة القوة والشدة فلا خلاف في المعنى؛ إذ يرجع النزاع إلى أن الشدة والقوة التي اتفقنا على ثبوت التفاوت بها زيادة ونقصانًا هل هي داخلة في مقومات حقيقة اليقين أو خارجة عنها؛ فقد اتفقنا على ثبوت التفاوت بأمر معين، والخلاف في نسبته إلى تلك الماهية لا عبرة [به][٨]، وإن كان زيادة إشراقه غير زيادة القوة فالخلاف ثابت»[٩] اهـ.

ثم قال: «ولما كان ظاهر قول الخليل: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [سورة البقرة آية: ٢٦٠] عدم الاطمئنان، وهو ينافي القطع وعدم التردد، احتيج إلى تأويله فقيل:

(١) المشكك هو الكلي الذي لم يتساو صدقه على أفراده؛ بل كان حصوله في بعضها أولى أو أقدم أو أشد من البعض الآخر؛ فاللفظ إن كان واحدًا وأطلق على أفراد كثيرين واتحد معناه في أفراده فهو متواطئ كالإنسان فمعناه متحد في زيد وعمرو وبكر، وإن اختلف فيها بالشدة والضعف فهو المشكك كالبياض فإن معناه في الورق أقوى من معناه في القميص مثلا. انظر: التعريفات للجرجاني ص(١٩٢)، وإيضاح المبهم ص(٧، ٨).

(٢) في المطبوع "مآبه" والتصويب من المسايرة.

(٣) زيادة من المسايرة.

(٤) أي ولو سلمنا أن ما به التفاوت في البياض مأخوذ. انظر: المسامرة (٢/ ٢١٩).

(٥) أي من المشكك الموصوف بما ذكر. انظر: المسامرة (٢/ ٢١٩).

(٦) أي دليل. انظر: المسامرة (٢/ ٢١٩).

(٧) أي أجزائها. انظر: المسامرة (٢/ ٢١٩).

(٨) زيادة من المسايرة.

(٩) المسايرة بشرح محمد محيي الدين ص(١٨٦-١٩٠).

الخطاب مع الملك ليطمئن قلبه بأنه جبريل، والتأمل اليسير ينفيه[١]، وقيل: زيادة الاطمئنان، ويرجع الكلام في معنى زيادته ويجيء فيه ما تقدم، وقيل: [طلب][٢] حصول القطع بالإحياء بطريق آخر -وهو البديهي- سبب[٣] وقوع الإحساس به وهو حسن ولا يفيد في محل النزاع لأحد الفريقين، وحاصله [أنه][٤] لما قطع بذلك عن موجبه اشتاق إلى مشاهدة كيفية هذا الأمر العجيب الذي جزم بثبوته؛ كمن قطع بوجود دمَشق وما فيها من أجنة يانعة وأنهار جارية فنازعته نفسه في رؤيتها والابتهاج بمشاهدتها؛ فإنها لا تسكن ولا تطمئن حتى يحصل مناها، وكذا شأنها في كل مطلوب مع العلم بوجوده؛ فليس تلك المنازعة والتطلب ليحصل القطع بوجود دمشق؛ إذ الفرض ثبوته»[٥] اهـ.

تنبيه

ما ورد من الآيات الدالة على زيادة الإيمان كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [سورة الأنفال آية: ٢]، وقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [سورة التوبة آية: ١٢٤]، وقوله: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا﴾ [سورة المدثر آية: ٣١]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى﴾ [سورة محمد آية: ١٧]، وقوله: ﴿لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [سورة الفتح آية: ٤] محمولة على ما ذكره أبو حنيفة ﷺ أنهم كانوا آمنوا في الجملة ثم يأتي فرض بعد فرض فكانوا يؤمنون بكل فرض، وحاصله أنه كان يزيد بزيادة ما يجب الإيمان به، وهذا لا يُتصور في غير عصر النبي ﷺ[٦]، قال السعد: «وفيه نظر؛ لأن الاطلاع على تفاصيل الفرائض ممكن

(١) في المطبوع "ينفيه"، والمثبت من المسايرة، وينفيه؛ أي ينفي هذا التأويل؛ أي يتبين به بطلانه؛ لأن الآية مصرحة بأن الخطاب للرب تعالى وأنه المخاطب لإبراهيم. انظر: المسامرة (٢/ ٢٢٢).

(٢) زيادة من المسايرة.

(٣) أي الذي بداهته سبب. مسامرة (٢/ ٢٢٢).

(٤) زيادة من المسايرة.

(٥) المسايرة بشرح محمد محيي الدين ص(١٩٠-١٩١).

(٦) انظر: شرح العقائد النسفية ص(١١٥-١١٦).

في غير عصر النبي ﷺ، والإيمان واجب إجمالًا فيما علم إجمالًا وتفصيلًا فيما علم تفصيلًا، ولا خفاء في أن التفصيلي أزيد بل أكمل من الإجمالي»[1] اهـ.

أقول: لا يخفى أن تلك التفاصيل لما كان الإيمان بها برمتها إجمالًا فالاطلاع على تفاصيلها لم يقلب الإيمان من النقصان إلى الزيادة بل من الإجمال إلى التفصيل؛ بخلاف ما في عصر النبي ﷺ؛ فإن الإيمان لما كان عبارة عن التصديق بكل ما جاء به من ربه فكلما ازدادت تلك الجملة ازداد التصديق المتعلق به لا محالة.

وأما قوله: «فلا خفاء في أن التفصيلي أزيد بل أكمل» فكونه أكمل مسلم إلا أنه غير مفيد، وأما كونه أزيد فممنوع؛ ففي المطالب الوفية: «ولا يخفى أن مثل هذه الزيادة في الاعتقاد وإن تفاوتت كما ذكر ليست زيادة في أصل الإيمان وإنما هي زيادة في وصفه؛ كالإنسان المريض والإنسان القوي صاحب العافية؛ فإن الإنسانية فيهما على السواء من غير تفاوت وإنما القوة والضعف في أوصافهما لا في ذاتهما، والزيادة في وصف الشيء ليست زيادته في ذاته وإلا لكان المؤمنون كافرين بالنسبة إلى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لزيادة إيمان الأنبياء بالنسبة إلى إيمانهم ونقصان إيمانهم عن إيمان الأنبياء عليهم السلام؛ فقد كفروا بتلك الزيادة لعدم وجودها في إيمانهم وهو باطل، بل زيادة إيمان الأنبياء عليهم السلام من حيث القوة، وقد علمت أنها زيادة في الوصف لا في أصل الإيمان فليست زيادة في الإيمان؛ فلا يزيد الإيمان ولا ينقص وإنما يقوى ويضعف؛ فلا عليك مما ذكر ابن قاضي عجلون تبعًا لنظم الشيبانية حيث قال: "وفي كون حقيقة التصديق لا تقبل الزيادة والنقص كلام لبعض المحققين مبسوط في المطولات"، وتبعه الشيخ علوان الحموي...» وساق عبارتها ونظر فيها إلى أن قال: «والحاصل أن الخلاف لفظي؛ فمن قال بالزيادة والنقصان في الإيمان اعتبر زيادة أوصافه ونقصانها كقوته وضعفه، ومن نفى الزيادة والنقصان عنه نظر إلى ذاته التي هي مجرد التصديق في نفسه، وهو الأولى بالاعتبار عند أولي الأبصار» اهـ.

---

(١) شرح العقائد النسفية ص(١١٦).

وهذه المسألة الثانية من الثلاث التي ذكرها السبكي أن المصنف خالف فيها الأشعري[1]، ولم أقف على غيرهما في كلام المصنف» اهـ.

وهو أخبر؛ فمن ظفر بالثالثة فليلحقها في محلها؛ إلا أن يكون فهم من قوله: «له معنى الربوبية ولا مربوب ومعنى الخالقية ولا مخلوق» ما فهمه الأئمة الماتريدية من أنه إشارة إلى قدم صفات الفعل، وقد علمت ما فيه.

* * *

(١) طبقات الشافعية لابن السبكي (٣/ ٣٧٧-٣٧٨).

[الكلام عن المؤمنين]

وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ، وَأَكْرَمُهُمْ أَطْوَعُهُمْ وَأَتْبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ.

(والمؤمنون) بالتقوى كما في بعض نسخ المتن (كلهم أولياء الرحمن) جلَّ وعلا؛ قال تعالى: ﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [سورة الأنفال آية: ٣٤]، والأولياء جمع ولي بوزن فعيل بمعنى مفعول كقتيل بمعنى مقتول، أو بمعنى فاعل كعليم بمعنى عالم؛ قال ابن عبدالسلام: «وكونه بمعنى فاعل أرجح؛ لأن الإنسان لا يمدح إلا على فعل نفسه، وقد مدحهم الله تعالى» اهـ؛ فعلى الأول يكون الولي من تولى الله ﷻ رعايته وحفظه فلا يكله إلى نفسه كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ ۝١٩٦﴾ [سورة الأعراف آية: ١٩٦]، وعلى الثاني يكون الولي من تولى عبادة الله ﷻ وطاعته فهو يأتي بها على التوالي آناء الليل وأطراف النهار، ويجنح إلى هذا ما عرَّفه به السعد في شرح العقائد حيث قال: «هو العارف بالله حسب ما يمكن، المواظب على الطاعات المتجنب للمعاصي المعرض عن الانهماك باللذات والشهوات»(1)، وإلى الأول ما عرَّف به السيد الشريف حيث قال: «الولاية هي قيام العبد بالحق عند الفناء عن نفسه»(2).

(وأكرمهم) عنده تعالى (أطوعهم) وأتقاهم له؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [سورة الحجرات آية: ١٣] (وأتبعهم للقرآن)؛ قال تعالى: ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [سورة البقرة آية: ٢]، وعن ابن عباس رضي الله عنهما: تكفل الله تعالى لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه بألا يضل في الدنيا ولا يشقى في العقبى، ثم قرأ: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ۝١٢٣﴾ [سورة طه آية: ١٢٣].

* * *

---

(١) شرح العقائد النسفية ص(١٣١).

(٢) التعريفات ص(٢٢٧).

[بيان ما يجب الإيمان به]

وَالإِيمَانُ هُوَ الإِيمَانُ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ مِنَ اللهِ تَعَالَى، وَنَحْنُ مُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ كُلِّهِ، وَلَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَنُصَدِّقُهُمْ كُلَّهُمْ عَلَى مَا جَاءُوا بِهِ.

(والإيمان) المطلوب من المكلف (هو الإيمان) أي الإقرار[1] مع التصديق والإذعان (بالله) تعالى بأنه موجود بصفاته الواجبة له منزهًا عما يستحيل عليه.

(وملائكته) بأنهم عباد الله المكرمون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، وبأنهم سُفُر الله بينه وبين خلقه يتصرفون فيهم كما أذن، صادقون فيما أخبروا به، وأنهم بالغون في الكثرة ما لا يعلمه إلا الله تعالى؛ قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [سورة المدثر آية: ٣١]، وقال عليه الصلاة والسلام: «أَطَّتِ[2] السَّمَاءُ وَحُقَّ لَهَا أَنْ تَئِطَّ مَا مِنْ مَوْضِعِ قَدَمٍ إِلَّا وَفِيهِ مَلَكٌ سَاجِدًا أَوْ رَاكِعًا»[3].

(وكتبه) بأنها كلام الله تعالى الأزلي القديم المنزه عن الحروف والأصوات،

---

(١) علق الشيخ محمد البيطار في الحاشية قائلًا: «وفيه إشارة إلى عدم اشتراط لفظ "أشهد" كما هو المذهب خلافًا لمن شرطه مستدلين بقوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا ألا إله إلا الله»، مع أنه جاء في رواية أخرى: «حتى يقولوا لا إله إلا الله» اهـ.

(٢) الأطيط: صوت الأقتاب -القَتَب: الرحل الصغير على قدر سنام البعير- وأطيط الإبل أصواتها وحنينها؛ أي أن كثرة ما فيها من الملائكة قد أثقلها حتى أطَّت، وهذا مَثَل وإيذان بكثرة الملائكة وإن لم يكن ثَمَّ أطيط، وإنما هو كلام تقريب أريد به تقرير عظمة الله تعالى. النهاية في غريب الحديث (١/ ٥٤)، المعجم الوجيز، مادة (قتب).

(٣) أخرجه الترمذي في كتاب الزهد، باب في قول النبي ﷺ: لو تعلمون ما أعلم، حديث رقم (٢٣١٢)، وابن ماجه في كتاب الزهد، باب الحزن والبكاء، حديث رقم (٤١٩٠)، عن أبي ذر ﷺ، قال الترمذي: «وفي الباب عن أبي هريرة وعائشة وابن عباس وأنس»، قال: «هذا حديث حسن غريب».

وبأنه تعالى أنزلها على بعض رسله بألفاظ حادثة في ألواح أو على لسان ملك، وبأن جميع ما تضمنته حق وصدق.

(ورسله) بأنه أرسلهم إلى الخلق لهدايتهم وتكميل معاشهم ومعادهم، وأيدهم بالمعجزات الدالة على صدقهم؛ فبلَّغوا عنه رسالته وبينوا ما أُمروا ببيانه، وبأنهم معصومون من الصغائر والكبائر قبل النبوة وبعدها على المختار؛ بل هو الصواب، وما وقع في قصص يذكرها المفسرون مما يخالف ذلك لا يُعتمد عليه ولا يلتفت إليه وإن جلّ ناقلوه كالبغوي والواحدي[1]، وما جاء في القرآن من إثبات العصيان لآدم ومن معاتبة جماعة منهم على أمور فعلوها فهي من باب أن للسيد أن يخاطب عبده بما شاء وأن يعاتبه على خلاف الأولى معاتبة غيره على المعصية.

(واليوم الآخر) وهو من الموت إلى آخر ما يقع يوم القيامة؛ وصف بذلك لأنه آخر يوم محدود، وقوله: (والبعث بعد الموت) إما تأكيد لليوم الآخر وإما من عطف الخاص على العام.

(والقدر خيره وشره وحلوه ومره من الله تعالى)؛ أي بأن جميع ما قدر الله تعالى في أزليته لابد من وقوعه وما لم يقدره يستحيل وقوعه، وبأنه تعالى قدر الخير والشر قبل خلق الخلق، وأن جميع الكائنات بقضائه وقدره وإرادته؛ لقوله تعالى: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [سورة الأنعام آية: ١٠١]، ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝٩٦﴾ [سورة الصافات آية: ٩٦]، ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾ [سورة القمر آية: ٤٩]... والخبر

---

(١) علي بن أحمد بن محمد بن علي، أبو الحسن الواحدي النيسابوري الشافعي، صاحب التفسير وإمام علماء التأويل، كان طويل الباع في العربية واللغات، لزم أبا إسحاق الثعلبي وأبا الحسن الضرير وخلقًا، وأخذ عنه الأرغياني وطائفة، من تصانيفه: التفاسير الثلاثة: البسيط والوسيط والوجيز، وبتلك الأسماء سمى الغزالي تآليفه الثلاثة في الفقه، وله أسباب النزول، توفي سنة ٤٦٨هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى (٥/ ٢٤٠-٢٤٣)، سير أعلام النبلاء (١٨/ ٣٣٩).

«كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ حَتَّى العَجْزُ وَالكَيْسُ»[١]. والكل من شرح الأربعين لابن حجر على حديث جبريل[٢].

(ونحن مؤمنون بذلك كله ولا نفرق بين أحد من رسله) وكذا كتبه **(ونصدقهم كلهم على ما جاءوا به)** من ربهم.

* * *

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب القدر، باب كل شيء بقدر، حديث رقم (٢٦٥٥)، عن عبدالله بن عمر ﷺ.

(٢) فتح المبين ص(٧٢) .

[حكم أهل الكبائر]

وَأَهْلُ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي النَّارِ لَا يُخَلَّدُونَ إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللهَ عَارِفِينَ مُؤْمِنِينَ، وَهُمْ فِي مَشِيئَتِهِ وَحُكْمِهِ إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ وَعَفَا عَنْهُمْ بِفَضْلِهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ العَزِيزِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [سورة النساء آية: ٤٨] وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ فِي النَّارِ بِقَدْرِ جِنَايَتِهِمْ بِعَدْلِهِ ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ إِلَى جَنَّتِهِ؛ وَذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ مَوْلَى أَهْلِ مَعْرِفَتِهِ وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ كَأَهْلِ نُكْرَتِهِ الَّذِينَ خَابُوا مِنْ هِدَايَتِهِ وَلَمْ يَنَالُوا مِنْ وِلَايَتِهِ.

اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ مَسِّكْنَا بِالإِسْلَامِ حَتَّى نَلْقَاكَ بِهِ.

(و) نقول: (أهل الكبائر من أمة) نبينا (محمد ﷺ) وكذا جميع أمم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وخصه بالذكر إما لاتفاق الحكم في جميع الأمم فإذا عُلم حكم أمته علم الحكم في جميع الأمم الماضية حيث كانوا كلهم جاءوا بالتوحيد، وإما لكونهم داخلين في حكم أمته حيث كان العهد مأخوذًا عليهم إن أدركوه ليؤمنن به؛ فرسالته عامة لجميع الأمم، والحاصل أن جميع أهل الكبائر من أهل التوحيد إذا أراد الله تطهيرهم (في النار لا يخلدون إذا ماتوا وهم موحدون وإن لم يكونوا تائبين بعد أن لقوا الله عارفين) أي معترفين له بالتوحيد وبه (مؤمنين) بلا ترديد؛ وذلك لأن التخليد في النار من أعظم العقوبات، وقد جعله الله جزاء الكفر الذي هو أعظم الجنايات؛ فلو جوزي به غير الكافر كان زيادة على قدر الجناية فيلزم منه خلف الوعد، وذلك لا يجوز عليه تعالى؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ۝٩﴾ [سورة آل عمران آية: ٩]، قال العلامة

النووي في شرح صحيح مسلم: «واعلم أن مذهب أهل السنة وما عليه أهل الحق من السلف والخلف أن من مات موحدًا دخل الجنة قطعًا على كل حال؛ فإن كان سالمًا من المعاصي كالصغير والمجنون الذي اتصل جنونه بالبلوغ، والتائب توبة صحيحة من الشرك أو غيره[١] من المعاصي إذا لم يحدث معصية بعد توبته، والموفق الذي لم يبتل بمعصية[٢] أصلًا - فكل هذا الصنف يدخل الجنة ولا يدخلون النار أصلًا لكنهم يَرِدُونها على الخلاف المعروف في الورود، والصحيح أن المراد به المرور على الصراط... وأما من كانت له معصية كبيرة ومات من غير توبة "فهو في مشيئة"[٣] الله تعالى فإن شاء عفا عنه وأدخله الجنة أولًا وجعله كالقسم الأول، وإن شاء عذبه القَدْر الذي يريده سبحانه وتعالى ثم يدخله الجنة؛ فلا يخلد في النار أحد مات على التوحيد ولو عمل من المعاصي ما عمل، كما أنه لا يدخل الجنة أحد مات على الكفر ولو عمل من أعمال البر ما عمل، وهذا مختصر جامع لمذهب أهل الحق في هذه المسألة، وقد تظاهرت أدلة الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به على هذه القاعدة، وتواترت بذلك نصوص تحصل العلم القطعي؛ فإذا تقررت هذه القاعدة حمل عليها جميع ما ورد من أحاديث الباب وغيره؛ فإذا ورد حديث في ظاهره مخالفة وجب تأويله عليها ليجمع بين نصوص الشرع»[٤].

وإذا تأملت ما حققه تجده عين ما ذكره المصنف حيث قال: (وهم) أي أهل الكبائر المتقدم ذكرهم (في مشيئته) تعالى (وحكمه) فهو سبحانه وتعالى (إن شاء غفر لهم وعفا عنهم) وذلك (بفضله) ورحمته (كما قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [سورة النساء آية: ٤٨])،

(١) في المطبوعتين: "وغيره"، والمثبت من شرح النووي على مسلم.

(٢) في المطبوعتين: "يبتالي معصية" كذا، والمثبت من شرح النووي على مسلم.

(٣) في المطبوعتين: "بمشيئة"، والمثبت من شرح النووي.

(٤) شرح النووي على مسلم (١/ ٢١٧).

﴿وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴿١١٣﴾﴾ [سورة النساء آية: ١١٣] (وإن شاء عذبهم في النار) المعدة لتطهير الأوزار (بقدر جنايتهم) وظلمهم لأنفسهم، وذلك (بعدله وحكمته، (ثم يخرجهم منها برحمته) التي وسعت كل شيء من بريته[١] (وشفاعةِ الشافعين من أهل طاعته) كأنبيائه ورسله وملائكته وأهل معرفته؛ وذلك بإذنه ومشيئته؛ للأحاديث الكثيرة المتواترة المعنى:

منها حديث أبي سعيد في الصحيحين أن ناسًا قالوا: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟... الحديث بطوله وفيه: «فَيَقُولُ اللهُ تَعَالَى شَفَعَتِ المَلَائِكَةُ وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ وَشَفَعَ المُؤْمِنُونَ وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ»[٢].

ومنها حديث الترمذي وابن ماجه وابن حبان وغيرهم: «لَيَدْخُلَنَّ الجَنَّةَ بِشَفَاعَةِ رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَكْثَرُ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ»[٣].

(ثم يبعثهم إلى جنته) دار كرامته؛ (وذلك بأن الله مولى) أي ناصر (أهل

---

(١) قال الشيخ محمد البيطار في الحاشية: «تتمة: قال في المسايرة: «واعلم أن الحنفية لما استحالوا عليه تكليف ما لا يطاق فهم لتعذيب المحسن الذي استغرق عمره في الطاعة مخالفًا لهوى نفسه في رضا مولاه أمنع؛ بمعنى أنه يتعالى عن ذلك؛ فهو من باب التنزيهات؛ إذ التسوية بين المسيء والمحسن غير لائق بالحكمة في فِطَر سائر العقول، وقد نص تعالى على قبحه حيث قال: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٢١﴾﴾ [سورة الجاثية آية: ٢١]، فجعله سيئًا.

هذا في التجويز عليه وعدمه؛ أما الوقوع فمقطوع بعدمه؛ غير أنه عند الأشاعرة للوعد بخلافه وعند الحنفية وغيرهم لذلك ولقبح خلافه اهـ».

انظر: المسايرة بشرح محمد محيي الدين ص(١١١-١١٢).

(٢) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: "وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة"، حديث رقم (٧٤٤٠)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، حديث رقم (١٨٣)، واللفظ له.

(٣) أخرجه الترمذي في كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب منه، حديث رقم (٢٤٣٨)، وابن ماجه في كتاب الزهد، باب ذكر الشفاعة، حديث رقم (٤٣١٦)، وابن حبان في صحيحه (١٦/ ٣٧٦)، عن ابن أبي الجدعاء، قال الترمذي: «حديث حسن صحيح غريب».

معرفته) في دنياه وآخرته (ولم يجعلهم في الدارين كأهل نكرته) الجاحدين لتوحيده وقدرته (الذين خابوا من هدايته) لمعرفته (ولم ينالوا من ولايته) ما يرشدهم لتوحيده وعبادته؛ (اللهم يا ولي الإسلام وأهله مسّكنا بالإسلام حتى نلقاك به) راضيًا عنّا يوم الحشر وهوله؛ فإنك المُهدي إليه والمنعم به.

* * *

[أحكام أهل القبلة]

وَنَرَى الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ، وَنُصَلِّي عَلَى مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَلَا نُنْزِلُ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً وَلَا نَارًا، وَلَا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ وَلَا شِرْكٍ وَلَا نِفَاقٍ مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ، وَنَذَرُ سَرَائِرَهُمْ إِلَى اللهِ تَعَالَى.

(ونرى الصلاة) جائزة (خلف كل برٍّ) مهتدٍ (وفاجر) معتدٍ حيث كان (من أهل القبلة)؛ لقوله ﷺ: «صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ»[1]، ولأن علماء الأمة كانوا يصلون خلف الفسقة وأهل الأهواء والبدعة من غير نكير، وما نقل عن بعض السلف من المنع عن الصلاة خلف المبتدع فمحمول على الكراهية؛ إذ لا كلام في كراهة الصلاة خلف الفاسق والمبتدع، وهذا إذا لم يؤد الفسق أو البدعة إلى حد الكفر وإلا فلا كلام في عدم جواز الصلاة خلفه. كذا في شرح العقائد[2].

(و) كذلك (نصلي على من مات منهم) أي أهل القبلة البر والفاجر بالشرط المتقدم؛ لقوله ﷺ: «لَا تَدَعُوا الصَّلَاةَ عَلَى مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ»[3]، (ولا ننزل أحدًا منهم جنة ولا نارًا ولا نشهد عليهم بكفر ولا شرك ولا نفاق) وإن كان لازم مذهبهم؛ لأن لازم المذهب ليس بمذهب؛ قال في شرح المواقف: «قال الشيخ أبو الحسن في أول كتاب مقالات الإسلاميين: "اختلف المسلمون بعد نبيهم ﷺ في أشياء ضلل بعضهم بعضًا وتبرأ بعضهم من بعض فصاروا فرقًا متباينين؛ إلا أن الإسلام يجمعهم ويعمهم"[4]؛ فهذا مذهبه وعليه أكثر أصحابنا، وقد نُقل عن الشافعي أنه قال: لا أرد شهادة أحد من أهل الأهواء إلا

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب إمامة البر والفاجر، حديث رقم (٥٩٤)، والدارقطني (٢/ ٥٧) واللفظ له، من حديث مكحول عن أبي هريرة ﷺ.

(٢) شرح العقائد النسفية ص(١٤٣).

(٣) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١/ ٢٠٢)، والدارقطني (٢/ ٥٧)، عن علي مرفوعًا، قال الدارقطني: «ليس فيه شيء يثبت».

(٤) مقالات الإسلاميين ص(٢).

الخطَّابية[١]؛ فإنهم يعتقدون حل الكذب، وحكى الحاكم[٢] صاحب المختصر في كتاب المنتقى عن أبي حنيفة أنه لم يكفر أحدًا من أهل القبلة، وحكى أبو بكر الرازي[٣] مثل ذلك عن الكرخي[٤] وغيره»[٥] اهـ.

(ما لم يظهر منهم من ذلك) اللازم (شيء) ظاهر؛ كقولهم بذلك اللازم

---

(١) هم أتباع أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي من غالية الشيعة في الإمامة، وهم يقولون إن الإمامة كانت في علي وأولاده إلى أن انتهت إلى جعفر الصادق، ويزعمون أن الأئمة كانوا آلهة، وهم يقولون: إن في كل وقت إمام ناطق وآخر ساكت، وكان عليٌّ وقت النبي صامتًا والنبي ناطقًا، وقد تبرأ منه الإمام جعفر الصادق ولعنه، فادعى أبو الخطاب الإمامة والإلهية لنفسه، وهم يرون شهادة الزور لموافقيهم على مخالفيهم، وقد بعث المنصور إلى أبي الخطاب عيسى بنَ موسى في جيش فقتله، وقد افترقوا بعد ذلك خمس فرق كلهم يزعمون أن الأئمة آلهة.

انظر: الفرق بين الفرق ص(١٥٠-١٥١)، الملل والنحل (١/ ١٧٩-١٨١).

(٢) محمد بن محمد بن أحمد المروزي، أبو الفضل البلخي الشهير بالحاكم الشهيد، من أكابر فقهاء الحنفية، سمع الحديث على أبي رجاء بن حمدويه الراوي عن أحمد بن حنبل وغيره، وسمع منه أئمة خراسان وحفاظها، من تصانيفه: مختصر أصول الزيادات لمحمد بن الحسن الشيباني والمنتقى في الفروع والكافي في الفروع، وكتاب المنتقى والكافي أصلان من أصول المذهب الحنفي بعد كتب محمد بن الحسن، توفي شهيدًا سنة ٣٣٤هـ.

انظر ترجمته في: الفوائد البهية ص(١٨٥-١٨٦)، كشف الظنون (٢/ ٩٦٢).

(٣) أحمد بن علي، أبو بكر الرازي الجصاص، كان إمام الحنفية في عصره، أخذ عن أبي سهل الزجاج وأبي الحسن الكرخي وغيرهما، وكان ورعًا زاهدًا، ذكره بعضهم بلقب الرازي وبعضهم بلقب الجصاص وهما واحد، من تصانيفه: أحكام القرآن وشرح مختصر الكرخي وأصول الفقه، توفي سنة ٣٧٠هـ.

انظر ترجمته في: الجواهر المضية ص(٨٤)، الفوائد البهية ص(٢٧-٢٨).

(٤) عبيدالله بن الحسين بن دلال البغدادي، أبو الحسن الكرخي الحنفي، أخذ الفقه عن أبي سعيد البردعي، وكان من العلماء العباد، انتهت إليه رئاسة المذهب بعد أبي خازم، وانتشر تلاميذه في البلاد؛ منهم: أبو بكر الرازي الجصاص وأبو القاسم التنوخي وأبو حفص بن شاهين وغيرهم، من مصنفاته: المختصر وشرح الجامع الصغير، توفي سنة ٣٤٠هـ.

انظر ترجمته في: الفوائد البهية ص(١٠٨-١٠٩)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٢٦).

(٥) شرح المواقف (٨/ ٣٣٩).

وتصريحهم به، وليس لنا أن نلزمهم بلازم مذهبهم ونحكم عليهم على مقتضاه بكفر أو شرك أو نفاق؛ فإن في ذلك جرأة على الله تعالى؛ ففي البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»[1]، (ونذر) أي نترك (سرائرهم إلى الله تعالى) العالم بالسرائر.

* * *

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، حديث رقم (٦١٠٤)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم يا كافر، حديث رقم (٦٠).

[في الإمامة]

وَلَا نَرَى السَّيْفَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَّا مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ.

وَلَا نَرَى الْخُرُوجَ عَلَى أَئِمَّتِنَا وَوُلَاةِ أُمُورِنَا وَإِنْ جَارُوا، وَلَا نَدْعُو عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ، وَنَرَى طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فَرِيضَةً مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ، وَنَدْعُو لَهُمْ بِالصَّلَاحِ وَالنَّجَاحِ وَالْمُعَافَاةِ.

وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ وَنَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ وَالْخِلَافَ وَالْفُرْقَةَ، وَنُحِبُّ أَهْلَ الْعَدْلِ وَالْأَمَانَةِ وَنَبْغَضُ أَهْلَ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ.

(ولا نرى السيف) أي سفك الدم واجبًا (على أحد من أمة) نبينا (محمد ﷺ إلا) على (من وجب عليه السيف) أي سفك الدم بالنص القاطع؛ كالقاتل والزاني المحصن والمرتد؛ ففي البخاري ومسلم عن ابن مسعود ﷺ عن النبي ﷺ: «لا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّانِي والنَّفْسُ بِالنَّفْسِ وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ المفَارِقُ لِلجَمَاعَةِ»[1].

تنبيه

قد درج علماء الكلام على ذكر مبحث الإمامة وإن لم يكن منه[2]؛ لكنه من المتممات؛ قال في العقائد النسفية: «والمسلمون لابد لهم من إمام يقوم بتنفيذ أحكامهم وإقامة حدودهم وسد ثغورهم وتجهيز جيوشهم وأخذ صدقاتهم

---

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب الديات، باب قول الله تعالى: أن النفس بالنفس والعين بالعين، حديث رقم (٦٨٧٨)، ومسلم في كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب ما يباح به دم المسلم، حديث رقم (١٦٧٦).

(٢) أي من علم الكلام.

وقهر المتغلبة والمتلصصة وقطاع الطريق وإقامة الجمع والأعياد وقطع المنازعات الواقعة بين العباد وقبول الشهادات القائمة على الحقوق وتزويج الصغار والصغائر الذين لا أولياء لهم وقسمة الغنائم.

ثم ينبغي أن يكون الإمام ظاهرًا لا مخفيًا منتظرًا، ويكون من قريش، ولا يجوز من غيرهم، ولا يختص ببني هاشم وأولاد علي ﷺ، ولا يشترط أن يكون معصومًا ولا أن يكون أفضل من أهل زمانه، ويشترط أن يكون من أهل الولاية سائسًا قادرًا على تنفيذ الأحكام وحفظ حدود دار الإسلام وإنصاف المظلوم من الظالم، ولا ينعزل الإمام بالفسق والجور»[(١)] اهـ.

وقد أشار المصنف إلى بعض أحكامه بقوله: (ولا نرى الخروج على أئمتنا و) لا (ولاة أمورنا وإن جاروا) بالظلم علينا؛ لأنه قد ظهر الفسق وانتشر الجور من الأئمة والأمراء بعد الخلفاء الراشدين والسلف كانوا ينقادون لهم ويقيمون الجمع والأعياد بإذنهم ولا يرون الخروج عليهم، ولأن العصمة ليست بشرط الإمامة ابتداءً؛ فبقاءً أولى. كذا في شرح العقائد[(٢)].

وفي سنن أبي داود مرفوعًا: «سَيَأْتِيكُمْ رُكَيْبٌ مُبْغَضُونَ يَطْلُبُونَ مِنْكُمْ مَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْكُمْ فَإِذَا سَأَلُوكُمْ ذَلِكَ فَأَعْطُوهُمْ وَلَا تَسُبُّوهُمْ وَلْيَتَوَفَّوا لَهُمْ»[(٣)]، وفي الصحيحين: «مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا فَلْيَصْبِرْ فَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنَ السُّلْطَانِ شِبْرًا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»[(٤)]، وفي مسلم: «مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالٍ فَرَآهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ فَلْيَكْرَهْ مَا يَأْتِيهِ

---

(١) العقائد النسفية بشرح السعد ص(١٣٧-١٤٢).

(٢) شرح العقائد النسفية ص(١٤٢).

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الزكاة، باب رضا المصدق، حديث رقم (١٥٨٨)، عن جابر بن عتيك. وركيب: تصغير رَكْب اسم جمع للراكب؛ أي سعاة وعمال للزكاة، ومبغوضون: في سنن أبي داود المطبوع: مُبْغَضون: أي تبغضونهم لأنهم يأخذون الأموال. انظر: عون المعبود (٤/٣٢٩).

(٤) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: ستروف بعدي أمورًا تنكرونها، حديث رقم (٧٠٥٣)، ومسلم في كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين

مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِ»[١]؛ بل (ولا) ينبغي لنا أن (ندعو على أحد منهم) لما يلزم من نفرة القلوب ووقوع المشاقة، وربما أغراهم ذلك على شدة الظلم، (ولا ننزع يدًا من طاعتهم) لما في ذلك من إثارة الفتنة.

(ونرى طاعتهم من طاعة الله ﷻ فريضة) علينا (ما لم يأمروا بمعصية) وإلا فلا طاعة لهم، ففي شرح البخاري في باب "لا تطيع المرأة زوجها في معصية": «واجب على المرأة ألا تطيع زوجها في معصية، وكذلك كل من لزمته طاعة غيره فلا تجوز طاعته له في معصية الله تعالى، ويشهد لهذا قول النبي ﷺ حين أمّر على بعث وأمر الناس بطاعته فأمرهم ذلك الأمير أن يقتحموا في نار أججها هم فامتنعوا منها وقالوا: لم ندخل الإسلام إلا فرارًا من النار؛ فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «وَاللهِ لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا أَبَدًا إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي المَعْرُوفِ»[٢]، وقد صوب فعلهم، وقد روي عنه ﷺ أنه قال: «لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الخَالِقِ»[٣]». كذا في كتاب الصلح بين الإخوان لسيدي عبدالغني.

وفي البخاري: «عن عبادة بن الصامت قال: دعانا النبي ﷺ فبايعنا فكان فيما أخذ علينا ألا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرًا بَوَاحًا[٤] عندكم من الله فيه

= عند ظهور الفتن، حديث رقم (١٨٤٩)، عن ابن عباس ؓ.

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب خيار الأئمة وشرارهم، حديث رقم (١٨٥٥)، عن عوف بن مالك ؓ.

(٢) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، حديث رقم (٧١٤٥)، ومسلم في كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، حديث رقم (١٨٤٠)، عن علي ؓ.

(٣) أخرجه أحمد في أول مسند البصريين، حديث عمران بن حصين، (٥/ ٦٦)، والحاكم (٣/ ٥٠١)، عن عمران بن الحصين، بلفظ: «لا طاعة لمخلوق في معصية الله»، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

(٤) قال الشيخ محمد البيطار في الحاشية: «قوله: "بواحًا"؛ يقال: أباحه الشيء أحله له، والمباح ضد المحظور، واستباحه استأصله، وباح بسره أظهره، وبابه "قال"، مختار».

برهان»[1].

(و) ينبغي لنا أن (ندعو لهم بالصلاح) أي إصلاح نيتهم وسلامة طويتهم، (والنجاح) أي نجاح طلبتهم في قهر مخالف ملتهم، (والمعافاة) مما هم فيه من ظلم رعيتهم وسيئ سيرتهم.

(ونتبع) أهل (السنة) المحمدية (والجماعة) المرضية (ونجتنب الشذوذ) أي الانفراد (والخلاف والفرقة) عما عليه الفرقة المحقة.

(ونحب) لله تعالى (أهل العدل والأمانة) لكونهم بذي الصفة من الديانة، (ونبغض) ضدهم (أهل الجور والخيانة) لكونهم كذلك من الظلم والضلالة، وهذه حقيقة المحبة والبغض المنوه بشأنها من صاحب الرسالة بقوله ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ لله وَأَبْغَضَ لله وَأَعْطَى لله ومَنَعَ لله فَقَدِ اسْتَكْمَلَ الإِيمَانَ»[2].

* * *

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: ستروون بعدي أمورًا تنكرونها، حديث رقم (٧٠٥٦).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه، حديث رقم (٤٦٨١)، والطبراني في الأوسط (٩/ ٤١)، عن أبي أمامة ﷺ.

[في المسح على الخفين]

وَنَرَى المَسْحَ عَلَى الخُفَّيْنِ فِي السَّفَرِ وَالحَضَرِ كَمَا جَاءَ فِي الأَثَرِ.

(ونرى المسح على الخفين) جائزًا (في السفر والحضر كما جاء) فعل الشارع له (في الأثر)؛ روي عن الحسن البصري[1] أنه قال: حدثني سبعون رجلًا من أصحاب النبي ﷺ أنه مسح على الخفين، وعن الإمام أحمد: «ليس في قلبي من المسح شيء، فيه أربعون حديثًا عن رسول الله ﷺ ما رفعوا وما وقفوا»، وقال الكرخي: «أخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين؛ لأن الآثار جاءت فيه في حيز التواتر»، وعن أبي حنيفة: «ما قلت حتى جاءني فيه مثل ضوء النهار»، وروي عنه أنه سئل عن مذهب أهل السنة والجماعة فقال: «هو أن تفضل الشيخين[2] وأن تحب الختنين[3] وأن ترى المسح على الخفين». كذا في شرح المنية، وروي نحوه عن الإمام مالك.

* * *

---

(١) الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، أبو سعيد، من سادات التابعين وكبرائهم، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر ورأى عثمان وطلحة والكبار وروى عن الصحابة وروى عنه خلق كثير، وجمع كل فن من علم وزهد وورع وعبادة، توفي سنة ١١٠هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الحفاظ ص(٣٥)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٦٣).

(٢) هما أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.

(٣) هما عثمان وعلي رضي الله عنهما.

[في الحج والجهاد]

وَالحَجُّ وَالجِهَادُ فَرْضَانِ مَاضِيَانِ مَعَ أُولِي الأَمْرِ مِنْ أَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ بَرِّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ لَا يُبْطِلُهُمَا شَيْءٌ وَلَا يَنْقُضُهُمَا.

(و) نقول: (الحج والجهاد) في سبيل الله تعالى (فرضان) ثابتان (ماضيان) مع الصحة (مع أولي الأمر من أئمة المسلمين برهم) أي عادلهم (وفاجرهم) أي ظالمهم (لا يبطلها شيء) من ذلك الظلم (ولا ينقضها)؛ لأن بر الإمام ليس بشرط لصحتها، وقد كان السلف من الصحابة والتابعين يحجون ويجاهدون مع كل إمام بر أو فاجر من غير نكير؛ فكان ذلك إجماعًا، وفي صحيح البخاري في باب "الجهاد ماضٍ مع البر والفاجر لقول النبي ﷺ «الخَيْلُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِيهَا الخَيْرُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ»[1]"[2]، قال القسطلاني[3]: «وذكر بقاء الخير في نواصي الخيل إلى يوم القيامة وفرة بالأجر، والمغنم المقترن بالأجر إنما يكون بالجهاد، ولم يقيد ذلك بما إذا كان الإمام عادلًا؛ فدل على أنه لا فرق في حصول هذا الفضل بين أن يكون الغزو مع الإمام العادل أو الجائر، وأن الإسلام باقٍ وأهله إلى يوم القيامة؛ لأن من لازم بقاء الجهاد بقاء المجاهدين وهم المسلمون.

---

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب الخيل معقود في نواصيها الخير، حديث رقم (٢٨٥٠)، ومسلم في كتاب الإمارة، باب الخيل في نواصيها الخير، حديث رقم (١٨٧٣)، عن عروة بن الجعد، وعن غيره في أماكن أخر.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير.

(٣) أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبدالملك، أبو العباس شهاب الدين القسطلاني المصري الشافعي، الإمام العلامة الحجة الفقيه المقرئ المسند، أخذ عن الشيخ خالد الأزهري والشاوي وغيرهما، من تصانيفه: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ولطائف الإشارات في علم القراءات والمواهب اللدنية، توفي سنة ٩٢٣هـ.

انظر ترجمته في: الضوء اللامع (٢/ ١٠٣-١٠٤)، شذرات الذهب (١٠/ ١٦٩-١٧١).

وفي حديث أبي داود عن مكحول[١] عن أبي هريرة مرفوعًا: «الْجِهَادُ وَاجِبٌ عَلَيْكُمْ مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا وَإِنْ عَمِلَ الْكَبَائِرَ»[٢]، وإسناده لا بأس به؛ إلا أن مكحولًا لم يسمع أبا هريرة، وفي حديث أنس عنده أيضًا مرفوعًا: «وَالْجِهَادُ مَاضٍ مُذْ بَعَثَنِي اللهُ إِلَى أَنْ يُقَاتِلَ آخِرُ أُمَّتِي الدَّجَّالَ لَا يُبْطِلُهُ جَوْرُ جَائِرٍ وَلَا عَدْلُ عَادِلٍ»[٣] اهـ[٤].

* * *

---

(١) أبو عبدالله مكحول الشامي، من الطبقة الثانية من التابعين، سمع أنس بن مالك وواثلة بن الأسقع وغيرهما، توفي ١١٣هـ.

انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٥/ ٢٨٠)، النجوم الزاهرة (١/ ٢٧٢).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الجهاد، باب في الغزو مع أئمة الجور، حديث رقم (٢٥٣٣).

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الجهاد، باب في الغزو مع أئمة الجور، حديث رقم (٢٥٣٢).

(٤) إرشاد الساري (٥/ ٧٠).

[من السمعيات]

[الإيمان بالملائكة الكتبة والحفظة]

وَنُؤْمِنُ بِالكِرَامِ الكَاتِبِينَ وَأَنَّ اللهَ قَدْ جَعَلَهُمْ حَافِظِينَ.

(ونؤمن بـ) الملائكة (الكرام الكاتبين، وأن الله قد جعلهم) لأفعال العباد مما لهم وعليهم (حافظين)؛ أي لا يهملون من شأنهم شيئًا فعلوه قصدًا أو ذهولًا أو نسيانًا صحةً أو مرضًا؛ قال الإمام مالك: «يكتبون على العبد كل شيء حتى أنينه في مرضه»؛ محتجًا بإفادة الآية العموم، وهو قوله تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿١٨﴾﴾ [سورة ق آية: ١٨][1]؛ وحينئذ يدخل في العبد الكافرُ لأنه تضبط أنفاسه وأعماله له أو عليه؛ قال النووي: «والصواب الذي عليه المحققون، بل نقل فيه بعضهم الإجماع، أن الكافر إذا فعل أفعالًا جميلة كالصدقة وصلة الرحم ثم أسلم ومات على الإسلام أن ثواب عمله يكتب له، أما دعوى مخالفته للقواعد فغير مسلمة» اهـ.

قلت: وضابطه كما قاله بعضهم: إذا كانت لا تتوقف على نية.

وذكر بعضهم أن المعقبات في قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [سورة الرعد آية: ١١] غير الكاتبين بلا خلاف، وعن عثمان رضي الله عنه أنه سأل النبي ﷺ كم ملكًا على الإنسان فذكر عشرين ملكًا، قال المهدوي[2] في الفيصل[3]: «وذكر الآبي[4] أنه يحفظ لابن عطية[5] أن كل آدمي

---

(١) انظر: الفواكه الدواني (١/ ٩٩).

(٢) في المطبوعتين: "المهدي"، والمثبت من هداية المريد، والمهدوي هو أحمد بن عمار المغربي أبو العباس، كان مقدمًا في القراءات والعربية، روى عن أبي الحسن القابسي وأخذ عن أبي محمد غانم بن الوليد المالقي، له التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، توفي بعد سنة ٤٣٠هـ.

انظر ترجمته في: طبقات المفسرين ص(٣٠)، كشف الظنون (١/ ٤٥٩).

(٣) كذا، ولعل الصواب: "التفصيل".

(٤) لعله منصور بن الحسين، أبو سعد، الوزير الكبير، أديب ناظم ناثر مؤرخ، تقلد الوزارة بالري، من آثاره: نثر الدرر في المحاضرات ونزهة الأديب، توفي سنة ٤٢٢هـ.

انظر ترجمته في: معجم المؤلفين (١٣/ ١٢)، كشف الظنون (٢/ ١٩٣٩).

(٥) لعله عبدالله بن عطية الدمشقي، أبو محمد، توفي سنة ٣٨٣هـ وهو غير ابن عطية الأندلسي

يوكل به من حين وقوعه نطفة في الرحم إلى موته أربعمائة ملك». كذا ذكره اللقاني[1].

وعلى ذلك ففي كلام المصنف مسألتان، وظاهر الآثار أن الكَتْب حقيقي وعلم الآلة مفوض إلى الله تعالى.

* * *

صاحب المحرر الوجيز المتوفي سنة ٤٥١هـ. انظر ترجمته في: كشف الظنون (١/ ٤٣٩).

(١) هداية المريد ص(٢٨٧).

[الإيمان بملك الموت وعذاب القبر والسؤال فيه]

وَنُؤمِنُ بِمَلَكِ المَوْتِ المُوَكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ العَالَمِينَ، وَبِعَذَابِ القَبْرِ لِمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا، وَبِسُؤَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ لِلْمَيِّتِ فِي قَبْرِهِ عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ وَنَبِيِّهِ عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ رَبِّهِ ﷺ وَعَنِ الصَّحَابَةِ ﷺ أَجْمَعِينَ، وَالقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النَّارِ.

(ونؤمن بملك الموت الموكل) من الله تعالى (بقبض أرواح العالمين) عند انتهاء آجالها، والعالمين: جمع عالَم، وهو اسم لما يُعلَم به كالخاتم غُلِّب فيما يُعلَم به الصانع، وهو كل ما سواه من الجواهر والأعراض؛ فإنها لإمكانها وافتقارها إلى مؤثر واجب لذاته تدل على وجوده، واختلف هل القبض من مقرها أو من يد أعوانه المعالجين لنزعها من برغوث وبعوض وبشر وملك وجن برًّا وبحرًا، حتى روح نفسه كما قيل، وقيل: يقبضها الله تعالى كما قيل إنه يقبض أرواح شهداء البحر، وروي أنه سئل الإمام مالك: أيقبض أرواح البراغيث؟ فقال: ألها أنفس؟ قيل: نعم، قال: يقبضها.

واختلف في حقيقة الروح، «ومذهب أهل السنة من المتكلمين والمحدثين والفقهاء والصوفية أنها جسم لطيف متخلل في البدن تذهب الحياة بذهابها، وعبارة بعض المحققين: هي جسم لطيف مشتبك بالبدن اشتباك الماء بالعود الأخضر، وبه جزم النووي ونقل تصحيحه عن أصحابهم، وابن عرفة المالكي[1]

---

(١) محمد بن محمد بن محمد بن عرفة، أبو عبدالله الورغمي التونسي المالكي، إمام علامة، سمع من الوادي آشي وابن سلمة وغيرهما، برع في الأصول والفروع والعربية والحساب وكان حافظًا للمذهب ضابطًا لقواعده إليه الرحلة في الفتوى، وكان رأسًا في العبادة والزهد، من مصنفاته: المبسوط في المذهب ومختصر الحوفي في الفرائض، توفي سنة ٧٤٨هـ وقيل غير ذلك.

انظر ترجمته في: الديباج المذهب ص(٣٣٧)، شذرات الذهب (٩/ ٦١-٦٢).

ونقل تصحيحه عن أصحابنا[١]». كذا ذكره اللقاني[٢].

(و) نؤمن (بعذاب القبر لمن كان له) أي للعذاب (أهلًا) كما دلت عليه الآيات؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ﴾ [سورة السجدة آية: ٢١]، وقوله: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [سورة غافر آية: ٤٦]، وكذلك الأخبار كقوله ﷺ: «أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُم تُفْتَنُونَ في قُبُورِكُم مِثْلَ أَوْ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ»... الحديث[٣]، وقوله ﷺ في صاحبي القبرين اللذين غرز عليهما الجريدة: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ»، ثم قال: «بَلَى أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَنْزِهُ مِنَ البَوْلِ وَأَمَّا الآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ»[٤] كذا في المسايرة[٥].

(و) نؤمن (بسؤال) الملكين (منكر ونكير للميت) مطلقًا، وقيل: للكافر فقط، وتسميتها بمنكر ونكير ليست على جهة الذم وإنما هي لقب، وليس في الأسماء والذوات قبيح ولا حسن للذات، والمتعارف أنهما اثنان، وفي حلية أبي نعيم ثلاثة: منكر ونكير وناكور[٦]، وحكى العراقي[٧] أن ملكي المؤمن مبشر

---

(١) في المطبوعتين: "أصحابهم"، والمثبت من هداية المريد.

(٢) هداية المريد ص (٢٩١-٢٩٢).

(٣) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس، حديث رقم (٨٦)، ومسلم في كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي ﷺ، حديث رقم (٩٠٥)، عن أسماء رضي الله عنها.

(٤) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب من الكبائر ألا يستتر من بوله، حديث رقم (٢١٦) ومواضع أخر، ومسلم في كتاب الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء، حديث رقم (٢٩٢)، عن ابن عباس رضي الله عنه.

(٥) المسايرة بشرح الكمال بن أبي شريف (٢/ ١١٥).

(٦) انظر: حلية الأولياء (٦/ ١٠٤)، وراجع: اللآلئ المصنوعة (٢/ ٣٦٣).

(٧) عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن، أبو الفضل زين الدين العراقي، الحافظ الكبير الشهير، شيخ الحديث بالديار المصرية، سمع خلقًا؛ منهم: التقي الإخنائي والتقي السبكي، وتقدم في فن الحديث، من مصنفاته: الألفية وشرحها وتخريج أحاديث الإحياء ونظم منهاج البيضاوي وغير ذلك كثير، توفي سنة ٨٠٦هـ.

وبشير. كذا ذكره المنلا إلياس.

وقوله: (في قبره) جرى على الغالب، وإلا فمن أكلته السباع وأحرقته النار ومن لم يدفن يأتيانه من حيث شاء الله تعالى ويسألانه كما يعلم الله تعالى، وكأن المصنف جرى على ظاهر الحديث؛ ففي الترمذي عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا: «إِذَا قُبِرَ المَيِّتُ -أو قال: أَحَدُكُم- أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسْوَدَانِ أَزْرَقَانِ يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا: مُنْكَرٌ وَالآخَرُ نَكِيرٌ وَيَقُولَانِ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ فَيَقُولُ مَا كَانَ يَقُولُ فِيهِ هُوَ عَبْدُاللهِ وَرَسولِهِ أَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ فَيَقُولَانِ: قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ هَذَا ثُمَّ يُفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ سَبْعُونَ ذِرَاعًا فِي سَبْعِينَ ثُمَّ يُنَوَّرُ لَهُ فِيهِ ثُمَّ يُقَالُ لَهُ نَمْ فَيَقُولُ حَتَّى أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي فَأُخْبِرَهُم فَيَقُولَانِ نَمْ كَنَوْمَةِ العَرُوسِ لَا يُوقِظُهَا إِلَّا أَحَبُّ أَهْلِهَا مِنْهَا فَيَنَامُ حَتَّى يَبْعَثَهُ اللهُ مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ مُنَافِقًا قَالَ سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُ مِثْلَهُ لَا أَدْرِي فَيَقُولَانِ قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ ذَلِكَ فَيُقَالُ لِلأَرْضِ التَئِمِي عَلَيْهِ فَتَلْتَئِمُ عَلَيْهِ فَتَخْتَلِفُ أَضْلَاعُهُ فَلَا يَزَالُ فِيهَا مُعَذَّبًا حَتَّى يَبْعَثَهُ اللهُ مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ»[1] قال الترمذي: «حديث حسن غريب».

فيسألانه (عن ربه ودينه ونبيه على ما جاءت به الأخبار عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة ﷺ أجمعين)؛ فإن له حكم المرفوع إليه ﷺ؛ لأنه لا يقال من قبل الرأي، قال اللقاني: «السؤال في القبر عن العقائد فقط؛ يقول الملك للميت: من ربك؟ وما دينك؟ وما كنت تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ وفي رواية: ومن أبوك؟ وما قبلتك؟ وفي أخرى الاقتصار على [بعض][2] تلك المذكورات، وجمع باختلاف المسئولين أو بأن بعض الرواة اقتصر وبعضهم أتم»[3] اهـ.

انظر ترجمته في: طبقات الحفاظ ص(٥٤٣)، النجوم الزاهرة (١٣/ ٣٤).

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، حديث رقم (١٠٧١).

(٢) زيادة من هداية المريد.

(٣) هداية المريد ص(٣٠٩).

(والقبر) بعد ذلك على صاحبه (روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار) بحسب الثبات والارتياب؛ أخرج الترمذي والنسائي والحاكم بسند صحيح عن عثمان بن عفان ﷺ: «إِنَّ القَبْرَ أَوَّلُ مَنْزِلٍ [مِنْ مَنَازِلِ][1] الآخِرَةِ فَإِنْ نَجَا مِنْهُ فَمَا بَعْدَهُ أَيْسَرُ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَنْجُ مِنْهُ فَمَا بَعْدَهُ أَشَدُّ مِنْهُ»[2].

واعلم أن أهل الحق اتفقوا على أن الله تعالى يخلق في الميت نوع حياة في القبر قدر ما يتألم ويلتذ، لكن اختلفوا في أنه هل تعاد الروح إليه أم لا؟ والمنقول عن الإمام أبي حنيفة التوقف.

* * *

(١) زيادة من صحيح الترمذي.

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب الزهد، باب ما جاء في ذكر الموت، حديث رقم (٢٣٠٨)، والحاكم (١/ ٥٢٦)، ولم أجده عند النسائي، قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب».

[الإيمان بالبعث والحساب والصراط والميزان]

وَنُؤْمِنُ بِالبَعْثِ وَبِجَزَاءِ الأَعْمَالِ يَوْمَ القِيَامَةِ وَالعَرْضِ وَالحِسَابِ وَقِرَاءَةِ الكِتَابِ وَالثَّوَابِ وَالعِقَابِ وَالصِّرَاطِ، وَالمِيزَانِ يُوزَنُ بِهِ أَعْمَالُ المُؤْمِنِينَ مِنَ الخَيْرِ وَالشَّرِّ وَالطَّاعَةِ وَالمَعْصِيَةِ.

«(ونؤمن بالبعث) لجميع العباد، ويعيدهم بجميع أجزائهم الأصلية، وهي التي من شأنها البقاء من أول العمر إلى آخره، ويعيد الأرواح إليها ويسوقهم إلى محشرهم لفصل القضاء بينهم، وهذا كله ثابت بالكتاب والسنة:

أما الكتاب فقد ورد فيه من الآيات الدالة عليه ما يقارب في الكثرة آيات الأحكام، وأكثرها لا يحتمل التأويل؛ مثل قوله تعالى: ﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [سورة يس آية: ٧٨] وقوله: ﴿فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ ﴿٥١﴾﴾ [سورة يس آية: ٥١] وقوله: ﴿فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا قُلِ ٱلَّذِى فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [سورة الإسراء آية: ٥١] وقوله: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴿٣﴾ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ﴾ [سورة القيامة آية: ٣] وقوله: ﴿يَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴿٤٤﴾﴾ [سورة ق آية: ٤٤] وقوله: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾﴾ [سورة الأعراف آية: ٢٩].

وأما السنة فقد ورد في ذلك ما يبلغ جملته مبلغ التواتر المعنوي.

ولا شك الآن أن الحشر صار من ضروريات الدين؛ فإنكاره كفر بيقين». كذا ذكره اللقاني[1].

(و) نؤمن (بجزاء الأعمال يوم القيامة والعرض والحساب وقراءة الكتاب) أي كتاب عمله؛ كما قال تعالى: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾﴾ [سورة الإسراء آية: ١٣]، وعنه ﷺ: «إِنَّ اللهَ يُدْنِي المُؤْمِنَ فَيَضَعُ كَنَفَهُ وَيَسْتُرُهُ

---

(١) هداية المريد ص(٣١٨-٣١٩) بتصرف.

فَيَقُولُ أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا فَيَقُولُ نَعَمْ أَيْ رَبِّ حَتَّى إِذَا قَرَّرَهُ بِذُنُوبِهِ وَرَأَى فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ قَدْ هَلَكَ قَالَ سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ فَيُعْطَى كِتَابَ حَسَنَاتِهِ وَأَمَّا الْكُفَّارُ وَالْمُنَافِقُونَ فَيُنَادَى بِهِم عَلَى رُءُوسِ الْخَلَائِقِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِم أَلَا لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الظَّالِمِينَ»[1].

(و) نؤمن بـ(الثواب) للمطيع (والعقاب) للعاصي حسب وعده ووعيده (والصراط) أنه حق، "وهو جسر ممدود على متن جهنم أحَدُّ من السيف وأدق من الشعر" كذا في عقيدة الإمام الغزالي[2]، قال شارحها العلامة المنلا إلياس: قال رسول الله ﷺ: «ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا وَعَنْ جَنْبَيِ الصِّرَاطِ سُورَانِ فِيهِمَا أَبْوَابٌ مُفَتَّحَةٌ وَعَلَى الأَبْوَابِ سُتُورٌ مُرْخَاةٌ وَعِنْدَ رَأْسِ الصِّرَاطِ دَاعٍ يَقُولُ اسْتَقِيمُوا عَلَى الصِّرَاطِ جَمِيعًا وَلَا تَعْوَجُّوا -وفي لفظ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ ادْخُلُوا الصِّرَاطَ جَمِيعًا وَلَا تَعْوَجُّوا- وَفَوْقَ ذَلِكَ دَاعٍ يَدْعُو كُلَّمَا هَمَّ عَبْدٌ أَنْ يَفْتَحَ شَيْئًا مِنْ تِلْكَ الأَبْوَابِ قَالَ وَيْحَكَ لَا تَفْتَحْهُ فَإِنَّكَ إِنْ تَفْتَحْهُ تَلِجْهُ»[3]، ثم فسره فأخبر أن الصراط هو الإسلام، وأن الأبواب المفتحة محارم الله، وأن الستور المرخاة حدود الله، وأن الداعي على رأس الصراط هو القرآن، وأن الداعي من فوقه هو واعظ الله في قلب كل مؤمن؛ فإذا كان الصراط هو الإسلام فمن لا إسلام له لم يدخل الصراط في الدنيا؛ فلا سلكه يوم القيامة إذا صار محسوسًا.

---

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب المظالم والغصب، باب قول الله تعالى: "ألا لعنة الله على الظالمين"، حديث رقم (٢٤٤١)، ومسلم في كتاب التوبة، باب قبول توبة القاتل وإن كثر قتله، حديث رقم (٢٧٦٨)، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) عقيدة الإمام الغزالي بشرح زروق ص(١٤٦).

(٣) أخرجه الترمذي في كتاب الأمثال، باب ما جاء في مثل الله لعباده، حديث رقم (٢٨٥٩)، وأحمد في مسند الشاميين، حديث النواس بن سمعان الكلابي الأنصاري، (٤/ ١٨٢)، والحاكم في المستدرك (١/ ١٤٤)، عن النواس بن سمعان، قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولا أعرف له علة ولم يخرجاه».

هذا وأما ما نقل عن القرافي[١] أنه قال: "لم يصح في الصراط أنه أدق من الشعر وأحَدُّ من السيف شيء" فكلام لا يصح؛ لأن مرسل الصحابي[٢] في حكم الوصل على الصواب، وقد ورد في الخبر المروي أن الصراط يظهر يوم القيامة فيه للأبصار على قدر أنوار الناس فمن الناس من يكون له على الصراط يمشي شعاعه بين يديه وعن يمينه وعن شماله فرسخًا وأكثر وأقل فيتسع الصراط في حقه على قدر نوره فأقلهم نورًا هو أخفى من الشعر وأحدُّ من السيف» اهـ كلام المنلا إلياس.

(والميزان) الذي **(يوزن به أعمال المؤمنين من الخير والشر والطاعة والمعصية)** هو ميزان حقيقي بكفتين ولسان، كل كفة طباق السموات والأرض: كفة من نور والأخرى من ظلام؛ فالنيِّرة للحسنات والمظلمة للسيئات.

واعلم أن من الأخيار من لا يوزن له عمل ولا ينشر له كتاب كأهل البلاء، وكذلك من الأشرار، بل يُزف الأولون إلى الجنة من غير وزن ولا حساب ويساق الآخرون إلى النار كذلك؛ بدليل قوله تعالى: ﴿فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ﴿١٠٥﴾﴾ [سورة الكهف آية: ١٠٥]. كذا نقله الشيخ علوان، وكأن المصنف خص الوزن لأعمال المؤمنين للإشارة إلى ذلك.

* * *

---

(١) أحمد بن إدريس، شهاب الدين أبو العباس القرافي الصنهاجي المصري، الإمام العلامة، أحد الأعلام المشهورين، أخذ عن عز الدين بن عبدالسلام والشريف الكركي وغيرهما، وانتهت إليه رئاسة الفقه على مذهب مالك، وبرع في الأصول والعلوم العقلية، وله معرفة بالتفسير، تخرج به جمع من الفضلاء، من تصانيفه: الذخيرة في الفقه والفروق وشرح المحصول وغيرهم كثير، توفي سنة ٦٨٤هـ.

انظر ترجمته في: الديباج المذهب ص(٦٢)، معجم المؤلفين (١/ ١٥٨).

(٢) قوله: "مرسل الصحابي في حكم الموصول... إلخ"، هو قول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: "بلغني أن الجسر أدق من الشعر وأحد من السيف" اهـ من هامش إحدى النسخ.

[الإيمان بالجنة والنار]

وَالجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ لَا يَفْنَيَانِ وَلَا يَبِيدَانِ، وَإِنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ الجَنَّةَ وَالنَّارَ وَخَلَقَ لَهُمَا أَهْلًا؛ فَمَنْ شَاءَ إِلَى الجَنَّةِ أَدْخَلَهُ فَضْلًا مِنْهُ وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى النَّارِ أَدْخَلَهُ عَدْلًا مِنْهُ، وَكُلٌّ يَعْمَلُ لِمَا قَدْ فُرِغَ مِنْهُ وَصَائِرٌ إِلَى مَا خُلِقَ لَهُ، وَالخَيْرُ وَالشَّرُّ مُقَدَّرَانِ عَلَى العِبَادِ.

(و) نقول: (الجنة والنار مخلوقتان) الآن خلافًا للمعتزلة أنهما يخلقان يوم الجزاء.

لنا: قصة آدم وحواء وإسكانهما الجنة، والآيات الظاهرة في إعدادهما مثل: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة آل عمران آية: ١٣٣] ومثل: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [سورة آل عمران آية: ١٣١].

فإن عورض بمثل قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ [سورة القصص آية: ٨٣].

قلنا: يحتمل الحال والاستمرار، ولو سلم فقصة آدم تبقى سالمة عن المعارضة. كذا في شرح العقائد(١).

و(لا يفنيان) هما ولا أهلهما (ولا يبيدان) سرمدًا تكرارًا للتأكيد أي لا يطرأ عليهما عدم مستمر؛ لقوله تعالى في حق الفريقين: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [سورة النساء آية: ٥٧]، فما قيل: إنهما يهلكان ولو لحظة تحقيقًا لقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [سورة القصص آية: ٨٨] فلا ينافي البقاء بهذا المعنى، على أنك قد عرفت ألا دلالة في الآية على الفناء، وذهبت الجهمية إلى أنهما يفنيان ويفنى أهلهما، وهو قول باطل مخالف للكتاب والسنة والإجماع ليس عليه شبهة فضلًا عن حجة. كذا في شرح العقائد(٢).

---

(١) شرح العقائد النسفية ص(١٠٢).

(٢) شرح العقائد النسفية ص(١٠٣).

(و) نقول: (إن الله تعالى خلق الجنة والنار وخلق لهما أهلًا) حيث قبض قبضتين فقال: «هَؤُلَاءِ إِلَى الجنَّةِ وَلَا أُبَالِي وَهَؤُلَاءِ إِلَى النَّارِ وَلَا أُبَالِي» الحديث القدسي[١]، وفي الحديث: «فَرَغَ رَبُّكُم مِنَ العِبَادِ فَرِيقٌ فِي الجنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ»[٢].

(فمن شاء) كان من قبضة اليمين و(إلى الجنة أدخله فضلًا منه، ومن شاء منهم) كان من الأخرى و(إلى النار أدخله عدلًا منه، وكل) منهم (يعمل لما قد فرغ منه)؛ حيث رفعت الأقلام وجفت الصحف كما في الحديث (وصائر) بتقدير الله (إلى ما خلق له) ومستوفٍ ما قدر له.

(والخير والشر مقدران على العباد) وقد تقدم.

* * *

---

(١) أخرجه أحمد في مسند الشاميين، حديث عبدالرحمن بن قتادة السلمي، (٤/ ١٨٦)، والحاكم في المستدرك (١/ ٨٥)، عن عبدالرحمن بن قتادة ﷺ، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على الاحتجاج برواته عن آخرهم إلى الصحابة».

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب القدر، باب ما جاء أن الله كتب كتابًا لأهل الجنة وأهل النار، حديث رقم (٢١٤١)، وأحمد في مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبدالله بن عمرو بن العاص، (٢/ ١٦٧)، عن عبدالله بن عمرو ﷺ.

[الكلام في أفعال العباد]

وَالاسْتِطَاعَةُ الَّتِي يَجِبُ بِهَا الفِعْلُ مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ المَخْلُوقُ بِهَا تَكُونُ مَعَ الفِعْلِ، وَأَمَّا الاسْتِطَاعَةُ مِنَ الصِّحَّةِ وَالوُسْعِ وَالتَّمَكُّنِ وَسَلَامَةِ الآلَاتِ فَهِيَ قَبْلَ الفِعْلِ وَبِهَا يَتَعَلَّقُ الخِطَابُ، وَهُوَ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [سورة البقرة آية: ٢٨٦].

وَأَفْعَالُ العِبَادِ هِيَ بِخَلْقِ اللهِ تَعَالَى وَكَسْبٍ مِنَ العِبَادِ، وَلَمْ يُكَلِّفْهُمْ إِلَّا مَا يُطِيقُونَهُ وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ، وَهُوَ حَاصِلُ تَفْسِيرِ قَوْلِ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، نَقُولُ: لَا حِيلَةَ وَلَا حَرَكَةَ لِأَحَدٍ عَنْ مَعْصِيَةِ اللهِ إِلَّا بِمَعُونَةِ اللهِ، وَلَا قُوَّةَ لِأَحَدٍ عَلَى إِقَامَةِ طَاعَةٍ وَالثَّبَاتِ عَلَيْهَا إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللهِ.

(والاستطاعة التي يجب) أن يكون (بها الفعل من نحو التوفيق الذي لا يجوز أن يوصف المخلوق بها) وهي حقيقة القدرة (تكون مع الفعل)؛ «قال صاحب التبصرة: إنها عرض يخلقه الله في الحيوان يفعل به الأفعال الاختيارية، وهي علة للفعل، والجمهور على أنها شرط لأداء الفعل لا علة.

وبالجملة هي صفة يخلقها الله تعالى عند قصد اكتساب الفعل بعد سلامة الأسباب والآلات؛ فإن قصد فعل الخير خلق الله تعالى قدرة فعل الخير، وإن قصد فعل الشر خلق الله قدرة فعل الشر وكان هو المضيع لقدرة فعل الخير فيستحق الذم والعقاب؛ ولهذا ذم الله تعالى الكافرين بأنهم لا يستطيعون السمع، وإذا كانت الاستطاعة عرضًا وجب أن تكون مقارنة للفعل بالزمان لا سابقة عليه وإلا لزم وقوع الفعل بلا استطاعة وقدرة عليه لما مر من امتناع بقاء

الأعراض». كذا في شرح العقائد[1].

ولما استدل القائلون بكون الاستطاعة قبل الفعل بأن التكاليف قبل الفعل؛ ضرورة أن الكافر مكلف بالإيمان وتارك الصلاة مكلف بها بعد دخول الوقت، فلو لم تكن الاستطاعة محققة حينئذ لزم تكليف العاجز وهو باطل -أشار[2] إلى الجواب بقوله: (وأما الاستطاعة من الصحة والوسع والتمكن) من الفعل (وسلامة الآلات) والأسباب (فهي قبل الفعل).

والحاصل أن القدرة لها إطلاقان؛ فتطلق تارة ويراد بها حقيقة القدرة وهي مع الفعل، وتطلق أخرى ويراد بها الوسع والسلامة وهي قبل الفعل، (وبها) أي الاستطاعة بالمعنى الثاني (يتعلق الخطاب) والتكليف (وهو كما قال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [سورة البقرة آية: ٢٨٦]) وقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [سورة آل عمران آية: ٩٧].

(وأفعال) جميع (العباد) إنما (هي بخلق الله تعالى وكسب من العباد) خلافًا للجبرية القائلين بأنها من الله تعالى خلقًا وإيجادًا ولم يثبتوا للعباد قدرة بل جعلوها كلها اضطرارية كحركات المرتعش، وللقدرية القائلين بأنها من العبد خلقًا وإيجادًا دون ربهم، وأثبتوا لأنفسهم غنًى عن الله ﷻ، وتوسطت أهل السنة بأنها بخلق الله وكسب العبد بدليل قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [سورة البقرة آية: ٢٨٦].

والفرق بين الخلق والكسب أن المقدور مخترع ومكتسب؛ فمن حيث كونه مخلوقًا يضاف إلى الله تعالى بجهة الاختراع، ومن حيث كونه كسبًا يضاف إلى العبد، ولا استحالة في دخول مقدور واحد تحت قدرة قادرين بجهتين مختلفتين إحداهما خلقًا، وهي خارجة عن مقدور العبد، والأخرى كسبًا للعبد بإقدار الله تعالى، ثم إن الباري تعالى تارة يخلق في العبد حركة جبرية لا يقدر على الامتناع

---

(١) شرح العقائد النسفية ص(٨٦).

(٢) جواب قوله: "لما استدل".

عنها كحركة المرتعش؛ فهذه محض مقدور الله تعالى خلقًا وإيجادًا، وتارة حركة اختيارية عند قصد العبد ويُقدره على صرفها إلى أي فعل شاء إلا أن الله يأمره بصرفها إلى الطاعة وينهاه عن صرفها إلى المعاصي؛ فكان تكليفًا بها للعبد قدرة على الإيتاء به والامتناع عنه؛ ولهذا في الحركة الجبرية لم يرد الأمر بها والنهي عنها ولم يتعلق بها تكليف.

واعلم أنه لما كان هذا المقام مما تحيرت فيه أفهام الأعلام حتى أقر بعضهم بالعجز عن فهم المرام، وتحقيقه يحتاج إلى مزيد كلام، وكان ممن جال في ذلك وحامى وناضل فيه كلُّ علامةٍ إمام، حتى ظهر الحق وقام، وجمع بين المنقول والمعقول للأنام، صاحبُ المسايرة المحقق الكمال بن الهمام؛ فسنح لي أن أذكر عبارته بالكمال والتمام؛ لما اشتملت عليه من الفوائد العظام.

قال في المسايرة: «فإن قيل: لا شك أنه تعالى خلق للعبد قدرة على الأفعال؛ ولذا يدرك تفرقة ضرورية بين الحركة المقدورة والرعدة الضرورية، والقدرة ليست خاصيتها إلا التأثير[١] فوجب تخصيص عمومات النصوص[٢] بما سوى أفعال العباد الاختيارية؛ فيكونون مستقلين بإيجاد أفعالهم بقدرتهم الحادثة بخلق الله تعالى إياها كما هو رأي المعتزلة والفلاسفة بلا فرق؛ غير أن قدرة العبد حادثة بإيجاد الله تعالى باختياره عند المعتزلة، وبطريق الإيجاب[٣] عند تمام الاستعداد[٤]

---

(١) أي إيجاد المقدور؛ لأن القدرة صفة تؤثر على وفق الإرادة، ويستحيل اجتماع مؤثرين مستقلين على أثر واحد. مسامرة (١/ ١٠٤).

(٢) نحو قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾، وقوله: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ۝ ﴾. المسايرة بشرح الكمال (١/ ٨٩-٩٩).

(٣) قال الشيخ محمد البيطار في الحاشية: «قوله: "بطريق الإيجاب" أي بالذات؛ فإن الفلاسفة تعتقد أنه تعالى موجب بالذات لا فاعل بالاختيار، والموجب بالذات كما في تعريفات السيد: «هو الذي يجب أن يصدر عنه الفعل إن كان علة تامة له من غير قصد وإرادة؛ كوجوب صدور الإشراق عن الشمس والإحراق عن النار اهـ. انظر: تعريفات السيد ص(٢١٢-٢١٣).

(٤) أي تمام الاستعداد من المحل القابل. مسامرة (١/ ١٠٥).

عند الفلاسفة وإلا[1] كان جبرًا محضًا فيبطل الأمر والنهي.

فالجواب: أن الحركة مثلًا كما أنها وصف للعبد ومخلوقة للرب لها نسبة إلى قدرة العبد فسميت باعتبار تلك النسبة كسبًا، وليس من ضرورة تعلق القدرة بالمقدور أن يكون بالاختراع، إذ قدرة الله تعالى متعلقة في الأزل بالعالم ولم يحصل الاختراع بها إذ ذاك، وعند الاختراع تتعلق به نوعًا آخر من التعلق؛ فبطل أن القدرة مختصة بإيجاد المقدور بها ولم يلزم الجبر المحض؛ إذ كانت الحركة متعلق قدرة العبد داخلة في اختياره»، وهذا حاصل كلام الحجة[2].

ثم اعترض ذلك بقوله: «ولقائل أن يقول: قولكم: "إنها تتعلق بالمقدور[3] لا على وجه التأثير فيها وهو الكسب" مجرد ألفاظ لم تحصلوا لها معنًى، ونحن إنما نفهم من الكسب التحصيل، وتحصيل الفعل المعدوم ليس إلا إدخاله في الوجود وهو إيجاده، وقولكم: إن القدرة الحادثة تتعلق بلا تأثير كتعلق القدرة القديمة في الأزل، قلنا: معنى ذلك التعلق نسبة المعلوم [الوقوع][4] من مقدوراتها إليها بأنها ستؤثر في إيجاده عند وقته؛ وذلك أن القدرة إنما تؤثر على وفق الإرادة، وتعلق الإرادة بوقوع[5] الشيء هو تخصيصه بوقته، والقدرة الحادثة يستحيل فيها ذلك؛

---

(١) أي وإن لا يكن العباد مستقلين بإيجاد أفعالهم الاختيارية لعدم تخصيص النصوص. مسامرة (١/ ١٠٥).

(٢) المسايرة بشرح الكمال (١/ ١٠٤-١٠٦) بزيادات من الشرح.

(٣) في المسايرة بشرح الكمال بن أبي شريف (١/ ١٠٦) وبشرح محمد محيي الدين ص(٤٨): "تتعلق بالقدرة".

قال ابن أبي شريف: «(إنها) أي الحركة الاختيارية (تتعلق بالقدرة)، وحق العبارة أن يقول: قولكم: إن قدرة العبد تتعلق بالحركة».

ولعلها وقعت في نسخة الشيخ الخنيمي: بالمقدور؛ فتكون العبارة: قولكم: إن قدرة العبد تتعلق بالمقدور أي الحركة فتوافق العبارة التي رجحها ابن أبي شريف، ويكون الضمير في "إنها" عائد على القدرة لا على الحركة "المقدور".

(٤) زيادة من المسامرة (١/ ١٠٦).

(٥) في المسايرة بشرح الكمال (١/ ١٠٦) وبشرح محمد محيي الدين ص(٤٩): "بوجود".

لأنها مقارنة للفعل عندكم[١] فلم يكن تعلقها إلا بالتأثير أو تبينوا له معنًى محصلًا ينظر فيه[٢].

ولو سلم فالمقتضي لوجوب تخصيص تلك النصوص بأفعال العباد لزومُ الجبر المحض المستلزم لبطلان الأمر والنهي ولزومه على تقدير ألا تأثير لقدرة المكلف بالأمر والنهي، ولا يدفعه تعلق بلا تأثير.

وما قيل: "إيجاد الحركة غير الحركة؛ فالإيجاد فعل الله تعالى والموجود وهو الحركة فعل العبد وموصوف به حتى يشتق منه اسم المتحرك، وليس مشتقًا للموجد اسم من متعلَّق فعله؛ فلا يقال لموجد البياض في غيره أبيض بخلاف من قام به" فأجنبي[٣]؛ إذ لا يتعرض إلا لكونه[٤] متصفًا بالعرض بعد إيجاد غيره إياه فيه، وهو لا يوجب دخوله تحت اختياره فضلًا عن تعلق قدرته به.

فإن قيل: قام البرهان على وجوب كون كل موجود صادرًا عن قدرته تعالى ابتداء بلا واسطة وقام على وجوب تعلق قدرة العبد بأفعاله الاختيارية؛ للعلم الضروري بالتفرقة بين حركته صاعدًا وساقطًا فنقول بهما[٥] وإن لم نعلم حقيقة

---

(١) أي معشر الأشاعرة. مسامرة (١/ ١٠٦).

(٢) قال الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد في شرح المسايرة ص (٤٨-٤٩) مبينًا هذا الاعتراض: «قد فهم من تقرير الكلام السابق أن الجماعة يجعلون تعلق قدرة العبد بفعله الاختياري كتعلق قدرة الباري في الأزل بمقدوراتها؛ فمحصل هذا الكلام الفرق بين التعلقين، وإيضاحه أن معنى تعلق قدرة الله بمقدوراتها أزلا أنها ستؤثر فيه وتوجده عند الوقت الذي تعلق به العلم على أنه زمان الوجود، وأنتم لم تذكروا لتعلق القدرة إلا معنيين: أحدهما: تعلقها به على جهة التأثير والاختراع، وقد نفيتم هذا المعنى عن العبد، والثاني: هو الذي شبهتموه بتعلق قدرة الله أزلا بمقدوراتها، وقد تبين أن معناه يرجع في آخرة الأمر إلى المعنى الأول؛ فأنتم لا تقولون به؛ فبقي ادعاؤكم أن للعبد قدرة تتعلق بفعله الاختياري لا على هذا المعنى المشتمل على التأثير والاختراع كلامًا لا معنى له».

(٣) أي هذا القول أجنبي.

(٤) أي العبد.

(٥) أي بالأمرين اللذين قام البرهان على كل منهما. مسامرة.

كيفية هذا التعلق[١] فإنه غير لازم لنا.

قلنا: حاصل هذا اعترافكم بأن العلم الضروري بتعلق قدرة العبد بحركته صاعدًا أمر ثابت، ثم ادعيتم أنه[٢] ألجأ إلى كونه على خلاف المعقول من معنى تعلق القدرة بمقدورها من كونه بلا تأثير وإيجاد لا ندري على أي وجه هو - ملجئ[٣]، وهو براهين وجوب استناد كل الحوادث إلى القدرة القديمة بالإيجاد وهو غير صحيح؛ فإن تلك البراهين إنما تلجئ لو لم تكن عمومات تحتمل[٤] التخصيص، فأما إذا كانت إياها ووجد ما يوجب التخصيص [فلا][٥].

لكن الأمر كذلك[٦] وذلك المخصص أمر عقلي هو أن إرادة العموم فيها يستلزم الجبر المحض المستلزم لضياع التكليف وبطلان الأمر والنهي.

وأما ما ذكروه من العقليات مما موضعه غير هذا المختصر فليس شيء منها لازمًا على ما يعلمه الواقف عليها بأدنى تأمل، ولو تم منها ما يلجئ إلى ما ذكر استلزم ما ذكرنا من بطلان التكليف، وقد قدمنا أن تعلق القدرة بلا تأثير لا يدفعه[٧]؛ لأن الموجب للجبر ليس سوى ألا تأثير لقدرة العبد في إيجاد فعله وهو باطل، وملزوم الباطل باطل؛ ولهذا صرح جماعة من محققي المتأخرين من

(١) أي الثاني منهما. مسامرة.

(٢) أي الشأن. مسامرة.

(٣) حل هذا التركيب أن قوله: "ألجأ" فعل ماض فاعله قوله آخرًا: "ملجئ"، وقوله: "من معنى" متعلق بالمعقول، وقوله: "من كونه بلا تأثير" بيان لقوله "خلاف"؛ أي ثم ادعيتم أنه ألجأكم ملجئ إلى القول بكون تعلق قدرة العبد بالفعل على وجه يخالف ما يعقل من معنى تعلق القدرة بمقدورها، وذلك الوجه المخالف هو أن تعلق قدرة العبد بلا تأثير منه وإيجاد للمقدور، وأنكم لا تدرون كيفية ذلك التعلق، والعطف في قوله: "وإيجاد" تفسيري. مسامرة (١/ ١١٠).

(٤) كذا بدون لا، وهو الصواب، وفي المسايرة بشرح الكمال (١/ ١١١) وبشرح محمد محيي الدين ص(٥٣): "لا تحتمل"، قال في المسامرة: «كذا فيما رأيته من النسخ، واللائق حذف "لا"».

(٥) زيادة من المسايرة بشرح الكمال (١/ ١١١)، وبشرح محمد محيي الدين ص(٥٣).

(٦) وهو أن البراهين المذكورة عمومات تحتمل التخصيص لها مخصص. مسامرة (١/ ١١١).

(٧) أي لا يدفع استلزامه بطلان التكليف. مسامرة (١/ ١١٢).

الأشاعرة بأن مآل كلامهم هذا هو الجبر وأن الإنسان مضطر في صورة مختار.

واعلم أنا [لما][(١)] ذكرنا آنفًا أن ما أوردوه من مستمسكاتهم العقلية التي ظنوا إحالتها استناد شيء من [الأفعال][(٢)] الاختيارية إلى العباد لم تسلم لم يبق عندنا في حكم العقل مانع عقلي من ذلك[(٣)] فإنه لو عرَّف الله تعالى العبد العاقل أفعال الخير والشر ثم خلق له قدرة أمكنه بها من الفعل والترك ثم كلفه بإتيان الخير ووعده عليه وترك الشر وأوعده عليه، بناء على ذلك الإقدار لم يوجب ذلك نقصًا في الألوهية؛ إذ غاية ما فيه [أنه][(٤)] أقدره على بعض مقدوراته كما أنه أعلمنا بعض معلوماته سبحانه تفضلًا، وإن كان[(٥)] قد يُرى فرق بين العلم والخلق لكن لا يقدح كما ذكرنا؛ إذ كان سبحانه غير مُلجَأ إلى ذلك ولا مقهور[(٦)] عليه، بل فعله سبحانه باختياره في قليل لا نسبة له بمقدوراته لحكمة[(٧)] صحة التكليف واتجاه الأمر والنهي، مع أنه لا تنقطع نسبته إليه تعالى بالإيجاد؛ لأن إيجاد المكلف لها إنما هو بتمكين الله تعالى إياه منها وإقداره عليها، غير أن السمع ورد بما يقتضي نسبة الكل إليه تعالى بالإيجاد وقطعها عن العباد؛

---

(١) زيادة من المسايرة.

(٢) زيادة من المسايرة.

(٣) أي من تأثير قدرة العبد في الفعل؛ لأنا لم نجد ما يمنع من ذلك عقلًا، بل قد وجدنا ما يدل على انتفاء المانع من ذلك. مسامرة (١/ ١١٣).

(٤) زيادة من المسايرة بشرح الكمال (١/ ١١٣).

(٥) قال في المسامرة (١/ ١١٣-١١٤): «إشارة إلى سؤال بإيراد جوابه؛ أما السؤال فهو أن يقال: جعلكم الخلق كالعلم فيما ذكرتم قياس مع وجود الفارق، وهو أن الخلق من خصائص الألوهية كما قال تعالى: "هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض"؛ بخلاف العلم؛ فقد ورد في الكتاب العزيز إثبات العلم للعباد في غير موضع، وقوله: (لكن لا يقدح) هو الجواب؛ أي ما أبديتموه من الفرق لا يقدح في المقصود، وهو أن إقدار العبد على بعض المقدورات لا يوجب نقصًا في الألوهية».

(٦) في المطبوعتين: "مقهور"، والمثبت من المسايرة، وهو الصواب.

(٧) في المطبوعتين: "كحكمة"، والمثبت من المسايرة، وهو الصواب.

فلنفي الجبر المحض وتصحيح التكليف وجب التخصيص، وهو لا يتوقف على نسبة جميع أفعال العباد إليهم بالإيجاد، بل يكفي لنفيه أن يقال: جميع ما يتوقف عليه أفعال الجوارح من الحركات وكذا التروك التي هي أفعال النفس من الميل والداعية التي تدعو والاختيار بخلق الله تعالى لا تأثير لقدرة العبد فيه، وإنما محل قدرته عزمه عقيب خلق الله تعالى هذه الأمور في باطنه عزمًا مصممًا بلا تردد و[توجهه](١) توجهًا صادقًا للفعل طالبًا إياه؛ فإذا أوجد العبد ذلك العزم خلق الله تعالى له الفعل فيكون منسوبًا إليه تعالى من حيث هو حركة وإلى العبد من حيث هو زنا ونحوه، وإنما يخلق الله سبحانه هذه(٢) في القلب ليظهر من المكلف ما سبق علمه تعالى بظهوره منه من مخالفة أو طاعة، وليس للعلم خاصية التأثير ليكون مجبورًا لما عساه يتضح من بعد، ولا خلق هذه الأشياء يوجب اضطراره إلى الفعل؛ لأنه أقدره فيما يختاره ويميل إليه عن داعية على العزم على فعله أو تركه؛ إذ من المستمر ترك الإنسان لما يحبه ويختاره وفعل شيء وهو يكرهه لخوف أو حياء؛ فعن ذلك العزم الكائن بقدرة العبد المخلوقة لله تعالى صح تكليفه وثوابه وعقابه وذمه ومدحه، وانتفى بطلان التكليف والجبر المحض، وكفى في التخصيص لتصحيح التكليف هذا الأمر الواحد -أعني العزم المصمم- وما سواه مما لا يحصى من الأفعال الجزئية والتروك كلها مخلوقة لله تعالى متأثرة عن قدرته ابتداء بلا واسطة القدرة الحادثة المتأثرة عن قدرته تعالى، والله سبحانه أعلم.

ومع ذلك فقلما يكون حسن هذا العزم بلا توفيق من الله تعالى [بل لا يقع إلا بتوفيق منه تعالى](٣) تفضلًا؛ فإن الشيطان مع الشهوة الغالبة وهوى النفس

---

(١) زيادة من المسايرة.

(٢) أي الأمور؛ يعني الميل والداعية والاختيار. مسامرة (١/ ١٧٠).

(٣) زيادة من المسايرة بشرح الكمال (١/ ١١٨) وبشرح محمد محيي الدين ص(٥٨)، ولا يستقيم السياق إلا بها.

موانع تشبه القواسر[1] لقوة استيلائها؛ فلا تغلب إلا بمعونة التوفيق، وليس لأحد على الله تعالى أن يوفقه بل إذا أعلمه طريق الخير والشر وخلق المكنة له فقد أعذر إليه، وعدم التوفيق وهو الخذلان وهو أن يدعه مع نفسه لا ينصره ولا يعينه عليها لا يسلبه المكنة من ذلك العزم التي خلقها له، وهذه غير القدرة التي ذهب أكثر أهل السنة إلى أنها لا تتقدم على الفعل حتى قد يقال: إن التكليف بغير المقدور واقع لأنه يكون قبل الفعل بالضرورة، ومقارن المتأخر غير موجود مع المتقدم؛ فإن المراد بتلك القدرة هو القدرة التي يقام بها الفعل، وهي قدرة جزئية مندرجة تحت مطلق القدرة الكلية تخلق مع الفعل، وقولنا: يقام بها الفعل تساهل، وإنما هي معه؛ إذ كان الفعل إنما هو أثر قدرة الله سبحانه وتعالى؛ قال القاضي أبو بكر[2]: إن الله تعالى لا يخلق تلك القدرة إلا ويخلق الفعل تحتها فهي من الفعل بمنزلة المشروط من الشرط فالقدرة كالمشروط والفعل كالشرط؛ فكما لا يوجد المشروط بلا شرط كذلك لا توجد القدرة بلا فعل، ويجوز أن يوجد الشرط بلا مشروط، وهذه القدرة شرط التكليف مقدمة عليه، وهي عبارة عندهم عن سلامة الآلات وصحة الأسباب بناء على أن من كان كذلك فإن الله تعالى يخلق له القدرة عند الفعل كذلك أجرى الله سبحانه وتعالى العادة، ومن مشايخنا من ذهب إلى أن القدرة تتقدم حقيقة على الفعل»[3] انتهى بحروفه.

---

(١) أي تشبه الأمور الحاملة على ترك العزم قهرًا. مسامرة (١/ ١١٨).

(٢) أي الباقلاني، وهو المراد حيثما أطلق القاضي في كتب الكلام، وهو محمد بن الطيب بن محمد أبو بكر الباقلاني القاضي البصري المالكي الأصولي المتكلم، أخذ عن عبدالله بن مجاهد صاحب الأشعري، وكان يضرب المثل بفهمه وذكائه، وإليه انتهت رئاسة المالكية في وقته، من مصنفاته: التمهيد والإنصاف وشرح الإبانة وغيرهم، توفي سنة ٤٠٣هـ.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٩٠)، شذرات الذهب (٥/ ٢٠-٢٢)، وراجع: المسامرة (١/ ١٢٣).

(٣) المسايرة بشرح الكمال بن أبي شريف (١/ ١٠٦-١٢٤).

أقول: وقد توسع العارف المنلا إبراهيم الكوراني[1] بأكثر من هذا في رسالته "مسلك الاعتدال إلى فهم آية خلق الأعمال"؛ حيث قال: «إذا تبين أنه لا موجود بالذات إلا الله فلا وجود لغيره إلا به؛ فما سواه مفتقر إليه في وجوده وكمالاته التابعة لوجوده؛ فكما أنه لا وجود للممكن إلا بالله فكذلك لا كمال وجوديًا إلا بالله، ومن كمالات العبد القدرة؛ فلا قدرة له إلا بالله كما قال تعالى: ﴿لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [سورة الكهف آية: ٣٩]، ومن المعلوم أن كل وصف حاصل لشيء بغيره فهو في الحقيقة لذلك الغير لا للشيء؛ فلا قدرة حقيقية إلا لله»... إلى أن قال: «إذا تبين لك توحيد الصفات علمت أن تأثير قدرة العبد بإذن الله لا ينافي قصر الخالقية لكل شيء على الله؛ لأن العبد لا فعل له إلا بقوة بالضرورة، ولا قوة إلا بالله عقلًا ونقلًا وكشفًا؛ فلا فعل له إلا بالله، وما هو بالله فهو لله كما تبين؛ فلا فعل حقيقة إلا بالله؛ فمكسوبُ العبد بتأثير قدرته بإذن الله لا بالاستقلال عينُ المخلوق لله بالعبد؛ فالمخلوق لله بالعباد والمكسوب للعباد بالله متحدان بالذات مختلفان بالاعتبارات لكونه صادرًا من قدرة واحدة بالذات متعددة بالاعتبارات التي هي التعينات الحاصلة في مظاهر العباد؛ فالله خالق كل شيء على الإطلاق مع إثبات الكسب بالتأثير إلى تخصيص العمومات الدالة على أن الله خالق كل شيء بما عدا الأفعال الاختيارية للمكلفين كما اختاره المحقق ابن الهمام في المسايرة حيث قال:...» وساق ملخص عبارته إلى أن قال: «وقد علمت أنه لا موجب تحقيقًا لتخصيص العمومات»، ثم قال: «هذا ولا حاجة في الجمع بين إثبات الكسب وتوحيد الأفعال إلى تفسير الكسب بتعلق قدرة العبد بالفعل المراد مجردًا

---

(١) إبراهيم بن حسن الكوراني الشهرزوري، أبو العرفان برهان الدين الصوفي الشافعي النقشبندي، رحل إلى المدينة المنورة وتوطنها، أخذ عن جماعة من صدور العلماء منهم: التقي عبدالباقي الحنبلي والحافظ النجم الغزي، من تصانيفه: إبداء النعمة بتحقيق سبق الرحمة وإفاضة العلام بتحقيق مسألة الكلام وغيرهما كثير، توفي سنة ١١٠١هـ.

انظر ترجمته في: الأعلام (١/ ٣٥).

عن التأثير أصلًا كما هو المشهور عن الأشاعرة؛ لإمكان الجمع بين القول بتأثير قدرة العبد بإذن الله لا بالاستقلال مع القول بتوحيد الأفعال كما تبين، وسيزداد وضوحًا بتوفيق المنعم المتعال»، وشيده بالنقول والأقوال وعضده بما نقله عن الأشعري في الإبانة وأطال.

(ولم يكلفهم) الله تعالى (إلا ما يطيقونه) ولم يكلفهم بما ليس في وسعهم؛ سواء كان ممتنعًا في نفسه كجمع الضدين أو ممكنًا كخلق الجسم، وأما ما يمتنع بناء على أن الله تعالى علم خلافه أو أراد خلافه كإيمان الكافر وطاعة العاصي فلا نزاع في وقوع التكليف به لكونه مقدور المكلف بالنظر إلى نفسه.

ثم عدم التكليف بما ليس في الوسع متفق عليه لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [سورة البقرة آية: ٢٨٦]، والأمر في قوله تعالى: ﴿أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [سورة البقرة آية: ٣١] للتعجيز لا للتكليف، وقوله تعالى حكاية [عن حال المؤمنين][1]: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [سورة البقرة آية: ٢٨٦] ليس المراد بالتحميل هو التكليف بل إيصال ما لا يطاق من العوارض إليهم.

وإنما النزاع في الجواز؛ فمنعه المعتزلة بناء على القبح العقلي وجوزه الأشعري لأنه لا يقبح من الله تعالى شيء، وقد يستدل بقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ على نفي الجواز، وتقريره أنه لو كان جائزًا لما لزم من فرض وقوعه محال؛ ضرورة أن استحالة اللازم توجب استحالة الملزوم، لكنه لو وقع لزم كذب كلام الله تعالى وهو محال، وهذه نكتة[2] في بيان استحالة وقوع كل ما يتعلق علم الله تعالى وإرادته واختياره بعدم وقوعه.

وحلها: أنّا لا نسلم أن كل ما يكون ممكنًا في نفسه لا يلزم من فرض وقوعه محال، وإنما يجب ذلك لو لم يعرض له الامتناع بالغير وإلا لجاز أن يكون لزوم المحال بناء على الامتناع بالغير؛ ألا يرى أن الله تعالى لما أوجد العالم بقدرته

---

(١) زيادة من شرح العقائد النسفية ص(٩٠).

(٢) أي شيء غريب من قِبَل الإلغاز. النبراس ص(٢٩١).

واختياره فعدمه ممكن في نفسه مع أنه يلزم من فرض وقوعه تخلف المعلول عن علته التامة وأنه محال، والحاصل أن الممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال بالنظر إلى ذاته، وأما بالنظر إلى أمر زائد على نفسه فلا نسلم أنه لا يستلزم المحال. كذا في شرح العقائد[1].

تتمة

قال في جمع الجوامع: «يجوز التكليف بالمحال مطلقًا، ومنع أكثر المعتزلة والشيخ أبو حامد[2] [و][3] الغزالي وابن دقيق العيد ما ليس ممتنعًا لتعلق العلم بعدم وقوعه، ومنع معتزلة بغداد والآمدي[4] المحال لذاته[5]، وإمام الحرمين كونه مطلوبًا لا ورود صيغة الطلب، والحق وقوع الممتنع بالغير لا بالذات»[6] اهـ.

---

(١) شرح العقائد النسفية ص(٨٩-٩٠).

(٢) أحمد بن أبي طاهر محمد بن أحمد، أبو حامد الإسفراييني، الأستاذ العلامة، شيخ الشافعية ببغداد، تفقه بأبي الحسن بن المرزبان وأبي القاسم الداركي وجماعة، وبرع في المذهب وعظم جاهه عند الملوك، تتلمذ له أبو الحسن الماوردي وسليم الرازي وأبو الحسن المحاملي وآخرون، عُلق عنه تعاليق في شرح المزني، توفي سنة ٤٠٦هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٦١-٧٤)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٩٣)، وراجع: جمع الجوامع بشرح المحلي (١/ ٢٠٧).

(٣) زيادة من جمع الجوامع: بشرح المحلي (١/ ٢٠٧)، وبشرح الزركشي "تشنيف المسامع" (١/ ٢٨٠).

(٤) علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي سيف الدين الآمدي، شيخ المتكلمين في زمانه، رحل إلى بغداد ومصر والشام، وقرأ القراءات وبرع في الخلاف والنظر والكلام والحكمة، وكان حنبليًّا ثم تحول شافعيًّا، اشتغل على أبي الفتح بن المنى الحنبلي وصحب أبا القاسم بن فضلان، صنف في الأصلين والحكمة والمنطق والخلاف، من تصانيفه المشهورة: الإحكام في أصول الأحكام وأبكار الأفكار في أصول الدين ومنتهى السول في علم الأصول، توفي سنة ٦٣١هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن السبكي (٨/ ٣٠٦-٣٠٨)، سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٣٦٤).

(٥) دون المحال لغيره. المحلي على جمع الجوامع (١/ ٢٠٧).

(٦) جمع الجوامع بشرح المحلي (١/ ٢٠٦-٢٠٨).

وفي المسايرة: «ولا أعلم أحدًا منهم- يعني الحنفية- جوز تكليف ما لا يطاق»، قال الشارح: «فهم في هذا مخالفون للأشعرية في تجويزهم إياه عقلًا، والمراد أنهم يمنعون التكليف بالممتنع لذاته، أما الممتنع لتعلق علم الله تعالى بعدم وقوعه كإيمان من علم الله تعالى أنه لا يؤمن فإن التكليف به جائز عقلًا واقع وفاقًا»[1] اهـ.

وفيه أيضًا: «واعلم أن الحنفية لما استحالوا عليه تكليف ما لا يطاق فهم لتعذيب المحسن الذي استغرق عمره في الطاعة مخالفًا لهوى نفسه في رضا مولاه أمنع؛ بمعنى أنه يتعالى عن ذلك؛ فهو من باب التنزيهات؛ إذ التسوية بين المسيء والمحسن غير لائق بالحكمة في فطر سائر العقول، وقد نص الله تعالى على قبحه حيث قال: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٢١﴾﴾ [سورة الجاثية آية: ٢١] فجعله سيئًا، وهذا في التجويز عليه وعدمه، أما الوقوع فمقطوع بعدمه؛ غير أنه عند الأشاعرة للوعد بخلافه وعند الحنفية وغيرهم لذلك ولقبح خلافه»[2] اهـ.

(و) هم **(لا يطيقون إلا ما كلفهم)** الله تعالى به، **(و)** هذا المعنى **(هو حاصل تفسير قول)** القائل: **(لا حول ولا قوة إلا بالله)**؛ كأنك **(تقول: لا حيلة ولا حركة لأحد)** عن التحول **(عن معصية الله إلا بمعونة الله)** تعالى، **(ولا قوة لأحد على إقامة طاعة والثبات عليها إلا بتوفيق الله)** تعالى.

* * *

---

(١) المسامرة شرح المسايرة (٢/ ٤١).

(٢) المسايرة بشرح الكمال (٢/ ٥٨-٥٩).

[بيان أن كل شيء بمشيئة الله تعالى]

وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِمَشِيئَةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَعِلْمِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُ الْمَشِيئَاتِ كُلَّهَا وَغَلَبَ قَضَاؤُهُ الْحِيَلَ كُلَّهَا، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ أَبَدًا، تَقَدَّسَ عَنْ كُلِّ سُوءٍ وَتَنَزَّهَ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ وَشَيْنٍ ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [سورة الأنبياء آية: ٢٣].

(و) نقول: (كل شيء يجري) في الكون فهو (بمشيئة الله ﷻ وعلمه وقضائه وقدره)، وهو الذي (غلبت مشيئته المشيئات كلها وغلب قضاؤه) وقدره (الحيل كلها، يفعل ما يشاء) ويريد (وهو غير ظالم) بفعله (أبدًا)؛ لأن الظلم يقال على التصرف في ملك الغير كرهًا، وهذا محال في حقه تعالى؛ لأن الكل ملكه؛ فله التصرف كيف شاء، وعلى وضع الشيء في غير موضعه والله تعالى أحكم الحاكمين وأعلم العالمين وأقدر القادرين فكل ما وضعه فهو في موضعه وإن خفي علينا وجهه.

قال الإمام الغزالي: «ولا يتصور الظلم من الله تعالى؛ فإنه لا يصادف لغيره ملكًا حتى يكون تصرفه ظلمًا»(١) اهـ؛ فجريان الظلم من الله تعالى محال عقلًا.

(تقدس) سبحانه وتعالى (عن كل سوء) أي ما يسوءه (وتنزه عن كل عيب وشين) بمعنى العيب؛ ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ لتصرفه في خالص ملكه ﴿وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ كما أخبر سبحانه وتعالى في كتابه، وفي الحديث: «لَا تَزُولُ قَدَمَا عَبْدٍ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ أَرْبَعٍ عَنْ عُمْرِهِ فِيمَ أَفْنَاهُ وَعَنْ شَبَابِهِ فِيمَ أَبْلاهُ وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وَفِيمَ أَنْفَقَهُ وَعَنْ عِلْمِهِ مَاذَا عَمِلَ فِيهِ»(٢).

* * *

---

(١) عقيدة الإمام الغزالي بشرح زروق ص(١٢١).

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب ما جاء في شأن الحساب والقصاص، حديث رقم (٢٤١٧)، عن أبي برزة الأسلمي، وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

[منفعة دعاء وصدقة الأحياء للأموات]

وَفِي دُعَاءِ الأَحْيَاءِ لِلأَمْوَاتِ وَصَدَقَتِهِمْ مَنْفَعَةٌ لِلأَمْوَاتِ، وَاللهُ تَعَالَى يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ وَيَقْضِي الحَاجَاتِ.

(و) نقول: (في دعاء الأحياء للأموات وصدقتهم) عنهم (منفعة للأموات) خلافًا للمعتزلة تمسكًا بأن القضاء لا يتبدل وكل نفس مرهونة بما كسبت والمرء مجزي بعمله لا بعمل غيره.

ولنا ما روي في الصحاح من الدعاء للأموات خصوصًا في صلاة الجنازة، وقد توارثه السلف؛ فلو لم يكن للأموات نفع فيه لما كان له معنى، وقال عليه الصلاة والسلام: «مَا مِنْ مَيِّتٍ تُصَلِّي عَلَيهِ أُمَّةٌ مِنَ المُسْلِمِينَ يَبْلُغُونَ مَائَةً كُلُّهُم يَشْفَعُونَ لَهُ إِلَّا شُفِّعُوا فِيهِ»(١).

وعن سعد بن عبادة أنه قال: يا رسول الله، إن أم سعد ماتت فأي صدقة أفضل؟ قال: «المَاءُ» فحفر بئرًا وقال: هذه لأم سعد، والأحاديث والآثار في هذا الباب أكثر من أن تحصى. كذا في شرح العقائد(٢).

(والله تعالى يستجيب الدعوات ويقضي الحاجات)؛ لقوله تعالى: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾ [سورة غافر آية: ٦٠]، ولقوله عليه الصلاة والسلام: «يُسْتَجَابُ لِلعَبْدِ مَا لَمْ يَدْعُ بِإِثْمٍ أَوْ قَطِيعَةِ رَحِمٍ مَا لَمْ يَسْتَعْجِلْ يَقُولُ دَعَوْتُ فَلَمْ يُسْتَجَبْ لِي»(٣)، ولقوله ﷺ: «إِنَّ رَبَّكُم حَيِيٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحْيِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ يَدَيهِ إِلَيهِ أَنْ

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب من صلى عليه مائة فشفعوا فيه، حديث رقم (٩٤٧)، عن عائشة ﵂.

(٢) شرح العقائد النسفية ص(١٥٤-١٥٥).

(٣) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب الدعوات، باب يستجاب للعبد ما لم يعجل، حديث رقم (٦٣٤٠)، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب بيان أنه يستجاب للداعي ما لم يعجل، حديث رقم (٢٧٣٥)، عن أبي هريرة ﵁، واللفظ لمسلم.

يَرُدَّهُمَا صِفْرًا»(١).

واعلم أن العمدة في ذلك صدق النية وخلوص الطوية وحضور القلب لقوله ﷺ: «ادْعُوا اللهَ وَأَنْتُم مُوقِنُونَ بِالْإِجَابَةِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يَسْتَجِيبُ الدُّعَاءَ مِنْ قَلْبٍ غَافِلٍ لَاهٍ»(٢).

واختلف المشايخ في أنه هل يجوز أن يقال: يستجاب دعاء الكافرين؟

فمنعه الجمهور لقوله تعالى: ﴿وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَـٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَـٰلٍ﴾ [سورة الرعد آية: ١٤]، ولأنه لا يدعو الله لأنه لا يعرفه؛ لأنه وإن أقر به فلما وصفه بما لا يليق به فقد نقض إقراره، وما روي في الحديث: «إِنَّ دَعْوَةَ المظْلُومِ وَإِنْ كَانَ كَافِرًا تُسْتَجَابُ»(٣) محمول على كفران النعمة.

وجوزه بعضهم لقوله تعالى حكاية عن إبليس: ﴿رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ﴾ [سورة الحجر آية: ٣٦]؛ فقال الله: ﴿فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ﴾ [سورة الحجر آية: ٣٧]؛ هذه إجابة، وإليه ذهب أبو القاسم الحكيم(٤) وأبو نصر الدبوسي(٥)؛ قال الصدر الشهيد(٦):

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب الدعاء، حديث رقم (١٤٨٨)، والترمذي في كتاب الدعوات، باب في دعاء النبي ﷺ، حديث رقم (٣٥٥٦)، وابن ماجه في كتاب الدعاء، باب رفع اليدين في الدعاء، حديث رقم (٣٨٦٥)، عن سلمان ﷺ، قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب».

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب الدعوات، باب ما جاء في جامع الدعوات عن النبي ﷺ، حديث رقم (٣٤٧٩)، عن أبي هريرة ﷺ، قال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

(٣) أخرجه أحمد في باقي مسند المكثرين، مسند أنس بن مالك ﷺ، (٣/ ١٥٣).

(٤) إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، القاضي أبو القاسم الحكيم السمرقندي الصوفي، لقب بالحكيم لكثرة حكمته ومواعظه، أخذ الفقه والكلام عن أبي منصور محمد الماتريدي وصحب أبا بكر الوراق ومشايخ بلخ في زمانه، توفي سنة ٣٤٢هـ.

انظر ترجمته في: الجواهر المضية ص(١٣٩)، الفوائد البهية ص(٤٤).

(٥) هو إمام كبير من أئمة الشروط، ونسبته إلى دبوسية قرية بسمرقند، انظر: الجواهر المضية ص(٢٦٨)، الفوائد البهية ص(٢٢١).

(٦) عمر بن عبدالعزيز بن مازة أبو محمد حسام الدين، إمام الفروع والأصول، المبرز في المعقول والمنقول،

وبه يفتى. كذا في شرح العقائد(١).

* * *

=

كان من كبار الأئمة وأعيان الفقهاء، تفقه على أبيه برهان الدين، ومن تلامذته صاحب الهداية، من تصانيفه: شرح أدب القضاء للخصاف وشرح الجامع الصغير، توفي شهيدًا سنة ٥٣٦هـ.

انظر ترجمته في: الجواهر المضية ص(٣٧٦)، الفوائد البهية ص(١٤٩).

(١) شرح العقائد النسفية ص(١٥٥-١٥٦).

[الله تعالى يملك كل شيء ولا يستغني عنه شيء]

وَيَمْلُكُ كُلَّ شَيْءٍ وَلَا يَمْلُكُهُ شَيْءٌ، وَلَا يُسْتَغْنَى عَنِ اللهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ؛ وَمَنِ اسْتَغْنَى عَنِ اللهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ فَقَدْ كَفَرَ وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْخُسْرَانِ.

(ويملك كل شيء ولا يملكه شيء، ولا يستغنَى عن الله طرفة عين)؛ لقوله تعالى: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾﴾ [سورة فاطر آية: ١٥]، (ومن) زعم أنه (استغنى عن الله) تعالى (طرفة عين فقد كفر وكان من أهل الخسران) لمصادمته نص القرآن، ولأن الاستغناء صفة الربوبية والافتقار صفة العبودية.

* * *

[في الرضا والغضب]

وَإِنَّ اللهَ تَعَالَى يَغْضَبُ وَيَرْضَى لَا كَأَحَدٍ مِنَ الوَرَى.

(و) نقول: (إن الله تعالى يغضب ويرضى) ويحب ويرحم، وكذلك كل صفة وصف بها نفسه أو صح أن رسول الله ﷺ بها وصفه، ولكن على المعنى الذي أراده، و(لا) يصح أن يتخيل أنها صفة (كأحد) الصفات (من) صفات (الورى)؛ لأنه تعالى منفرد بصفاته كذاته؛ فكما ذاته لا تشبه الذوات فصفاته لا تشبه الصفات ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى آية: ١١].

ولا يُؤَوِّلان بأن المراد ببغضه ورضاه إرادة الانتقام ومشيئة الإنعام أو المراد بهما غايتهما من النقمة والنعمة؛ قال فخر الإسلام[١]: «إثبات اليد والوجه حقٌّ عندنا لكنه معلوم بأصله متشابه بوصفه، ولا يجوز إبطال الأصل بالعجز عن دَرْك الوصف، وإنما ضلت المعتزلة من هذا الوجه؛ فإنهم ردوا الأصول لجهلهم بالصفات على وجه المعقول فصاروا معطلة»[٢]، كذا ذكره شمس الأئمة[٣]، ثم قال: «وأهل السنة والجماعة أثبتوا ما هو الأصل المعلوم بالنص -أي الآيات القطعية والدلالات اليقينية- وتوقفوا فيما هو المتشابه، وهو الكيفية، ولم يجوزوا الاشتغال بطلب ذلك كما وصف به الراسخين في العلم فقال: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [سورة آل عمران آية: ٧]»[٤] اهـ.

* * *

(١) أي البزدوي.

(٢) أصول البزدوي بشرح علاء الدين البخاري المسمى كشف الأسرار (١/ ٦٠).

(٣) شمس الأئمة لقب جماعة، وعند الإطلاق يراد به عند الحنفية شمس الأئمة السرخسي محمد بن أحمد بن أبي سهل، أبو بكر، الإمام الكبير صاحب المبسوط، أحد الفحول الأئمة الكبار أصحاب الفنون، كان إمامًا علامة حجة متكلمًا فقيهًا أصوليًا مناظرًا، لزم شمس الأئمة الحلواني وتخرج به، وتفقه عليه برهان الأئمة عبدالعزيز بن عمر بن مازه ومحمود الأوزجندي وغيرهما، له غير المبسوط: أصول الفقه وشرح السير الكبير، توفي سنة ٤٨٣هـ.

انظر ترجمته في: الجواهر المضية ص(٢٨)، الفوائد البهية ص(١٥٨-١٥٩).

(٤) المحرر للسرخسي (١/ ١٢٧).

[الكلام في حب الصحابة رضوان الله عليهم]

وَنُحِبُّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا نُفْرِطُ فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَلَا نَتَبَرَّأُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُمْ، وَبِغَيْرِ الحَقِّ لَا نَذْكُرُهُمْ، وَنَرَى حُبَّهُمْ دِينًا وَإِيمَانًا وَإِحْسَانًا وَبُغْضَهُمْ كُفْرًا وَشِقَاقًا وَنِفَاقًا وَطُغْيَانًا.

(ونحب أصحاب النبي ﷺ) جمع صاحب؛ قال الحافظ ابن حجر: «وهو من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به ومات على الإسلام»[(١)]، وهو أولى من تعريف غيره كابن الصلاح[(٢)] بأنه كل مسلم رأى رسول الله ﷺ[(٣)]؛ فإنه غير جامع ولا مانع؛ إذ يخرج منه من كان من الصحابة أعمى كابن أم مكتوم مع أنه صحابي بلا خلاف، ويدخل فيه من ليس من الصحابة بالاتفاق كمن رآه كافرًا ثم أسلم بعد موته كرسول قيصر، ومن رآه بعد موته قبل الدفن وقد وقع لأبي ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي ولا صحبة له.

أما من ارتد بعده ثم أسلم ومات مسلمًا فقال العراقي: «في دخوله فيهم نظر؛ فقد نص الشافعي وأبو حنيفة على أن الردة محبطة للعمل»[(٤)]؛ قال: «والظاهر أنها

---

(١) الإصابة (١/ ٣٥٣).

(٢) عثمان بن صلاح الدين عبدالرحمن بن عثمان الكردي الشهرزوري الشافعي، تقي الدين أبو عمر بن الصلاح، الحافظ العلامة، تتلمذ لفخر الدين بن عساكر والموفق بن قدامة وغيرهما، وكان إمامًا بارعًا حجة عارفًا بالمذاهب حسن الاعتقاد زاهدًا، وممن تفقه به: تقي الدين بن رزين وكمال الدين سلار، من مصنفاته: معرفة أنواع علم الحديث المشهور بـ"مقدمة ابن الصلاح" وطبقات الشافعية وأدب المفتي والمستفتي وغيرهم كثير، توفي سنة ٦٤٣هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن السبكي (٨/ ٣٢٦-٣٣٦)، سير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٤٠).

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص(٣٢٢).

(٤) فتح المغيث ص(٣٤٣)، بمعناه.

محيطة للصحبة السابقة كقرة بن هبيرة[١] والأشعث بن قيس، أما من رجع في حياته ﷺ كعبدالله بن أبي سرح فلا مانع من دخوله في الصحبة»[٢].

وهل يشترط نفيه في حال النبوة أو أعم من ذلك حتى يدخل من رآه قبلها ومات على الحنيفية كزيد بن عمرو بن نفيل؟ فقيل: نعم؛ لأن ابن منده عده في الصحابة، وكذا لو رآه ثم أدرك البعثة وأسلم ولم يره؛ قال العراقي: «ولم أر من تعرض لذلك»[٣]؛ قال: «ويدل على اعتبار الرؤية بعد النبوة ذكرهم في الصحابة ولده إبراهيم دون من مات قبلها كالقاسم»[٤]؛ قال: «وهل يشترط في الرائي التمييز حتى لا يدخل من رآه وهو لا يعقل، والأطفال الذين حنكهم ولم يذكروه بعد التمييز أو لا يشترط؟ لم يذكروه أيضًا؛ إلا أن العلائي[٥] قال في المراسيل: «عبدالله بن الحارث بن نوفل حنكه رسول الله ﷺ ودعا له ولا صحبة له بل ولا رؤية أيضًا»[٦]»[٧]. كذا في شرح أسماء أهل بدر للشهاب المنيني[٨].

---

(١) في المطبوع: «مسلمة»، والمثبت من فتح المغيث وهو الصواب.

(٢) فتح المغيث ص(٣٤٣).

(٣) انظر: فتح المغيث ص(٣٤٤).

(٤) فتح المغيث ص(٣٤٤)، بمعناه.

(٥) خليل بن كيكلدي بن عبدالله، صلاح الدين أبو سعيد العلائي الدمشقي الشافعي، الإمام العلامة الحافظ المحقق المدقق الأصولي المفنن في سائر العلوم، عالم بيت المقدس في زمانه، ولد سنة ٦٩٤هـ واشتغل على ابن الزملكاني وبرهان الدين الفزاري وغيرهما، وكان ذكيًا نظارًا فصيحًا كريمًا ذا رئاسة وحشمة، من تصانيفه غير كتابه في المراسيل: القواعد وتنقيح المفهوم في صيغ العموم، وغيرهما، توفي سنة ٧٦١هـ.

انظر ترجمته في: بهجة الناظرين ص(١١٦-١١٨)، الدرر الكامنة (٢/ ٢١٢).

(٦) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص(٢٠٨).

(٧) فتح المغيث ص(٣٤٤)، بمعناه.

(٨) أحمد بن علي بن عمر، شهاب الدين أبو النجاح المنيني الدمشقي، العلامة المحدث اللغوي النحوي الأديب، من شيوخ الشام الذين عمت فضائلهم وكثرت فوائدهم، وقرأ على أبي المواهب الحنبلي والشيخ إلياس الكردي وعبدالغني النابلسي وغيرهم، فبرع في العلوم، وصار

وقد ورد في الحث على حبهم من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية شيء كثير؛ كقوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا﴾... إلى ﴿وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ [سورة الفتح آية: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾... الآية [سورة المائدة آية: ٥٤]، وقوله: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ﴾... إلى قوله: ﴿هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [سورة الحشر آية: ٨]، وإلى غير ذلك من الآيات، وروى الترمذي عن عبدالله بن مغفل رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «اللهَ اللهَ في أَصْحَابِي لَا تَتَّخِذُوهُم غَرَضًا بَعْدِي فَمَنْ أَحَبَّهُمْ فَبِحُبِّي أَحَبَّهُمْ وَمَنْ أَبغَضَهُم فَبِبُغْضِي أَبغَضَهُمْ وَمَنْ آذَاهُم فَقَد آذَانِي وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَى اللهَ وَمَنْ آذَى اللهَ يُوشِكُ أَنْ يَأْخُذَهُ»[(١)].

(و) لكن (لا نفرط في حب أحد منهم ولا نتبرأ من أحد منهم) كما وقع لغلاة الروافض قبحهم الله، وقد قال أبو القاسم الحكيم: «الرافضة أقبح فعلًا من اليهود والنصارى؛ إذ لو قيل ليهودي: من أفضل الناس بعد موسى؟ قال: نقباؤه، ولو قيل لنصراني: من أفضل الناس بعد عيسى؟ قال: حواريه، ولو قيل لرافضي: من أشر الناس؟ قال: أصحاب النبي ﷺ؛ فقبحهم الله تعالى، ويكفي في الرد عليهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ [سورة الأحزاب آية: ٥٧]» كذا ذكره المنلا إلياس الزاهد.

(ونبغض من يبغضهم) أو واحدًا منهم، ونسكت عن ذكر ما وقع بينهم فإنه الذي أدى إليه اجتهادهم، قال ابن دقيق العيد في عقيدته: «وما نقل فيما بينهم

= متمكنًا خصوصًا في الأدب وفنونه، حسن النظم والنثر، ودرس بالجامع الأموي وبالسميساطية وانتفع منه خلق كثير، من مصنفاته: الفتح الوهبي على تاريخ أبي نصر العتبي والاعلام في فضائل الشام وغيرهما كثير، توفي سنة ١١٧٢هـ. انظر ترجمته في: الأعلام (١/ ١٨١).

(١) أخرجه الترمذي في كتاب المناقب، باب فيمن سب أصحاب النبي ﷺ، حديث رقم (٣٨٦٢).

واختلفوا فيه فمنه باطل وكذب فلا يلتفت إليه، وما كان صحيحًا أولناه تأويلًا حسنًا؛ لأن الثناء عليهم من الله تعالى سابق، وما نقل من الكلام اللاحق محتمل للتأويل، والمشكوك والموهوم لا يبطل المحقق والمعلوم» اهـ.

(وبغير الحق لا نذكرهم)؛ ففي صحيح الإمام مسلم: «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَو أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِم وَلَا نَصِيفَهُ**»[1]، وعن ابن عباس: لا تسبوا أصحاب محمد فلمقام أحدهم ساعة- يعني مع النبي ﷺ - خير من عمل أحدكم أربعين سنة، وفي رواية: عمره.

(ونرى حبهم دينًا وإيمانًا وإحسانًا و) نرى **(بغضهم كفرًا وشقاقًا ونفاقًا وطغيانًا)**؛ حيث كان حبهم من حبه ﷺ وبغضهم من بغضه مع شهادته ﷺ لهم بالخيرية.

* * *

---

(١) متفق عليه؛ أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب قول النبي ﷺ لو كنت متخذًا خليلا، حديث رقم (٣٦٧٣)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة ﷺ، حديث رقم (٢٥٤١)، عن أبي سعيد الخدري ﷺ.

[الكلام في فضل الصحابة وترتيبهم]

وَنُثْبِتُ الخِلَافَةَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ أَوَّلًا لِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ تَفْضِيلًا وَتَقْدِيمًا عَلَى جَمِيعِ الأُمَّةِ ثُمَّ لِعُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ ﷺ ثُمَّ لِعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ﷺ ثُمَّ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رُضْوَانُ الله عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَهُمُ الخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَالأَئِمَّةُ المَهْدِيُّونَ الَّذِينَ قَضُوا بِالحَقِّ وَكَانُوا بِهِ يَعْدِلُونَ.

(**ونثبت الخلافة بعد النبي ﷺ أولا لأبي بكر الصديق ﷺ**) الذي صدق رسول الله ﷺ في النبوة بلا تلعثم[1] وفي المعراج بلا تردد فلقبه النبي ﷺ بذلك، واسمه: عبدالله بن أبي قحافة، وإنما اختاروه (**تفضيلًا**) له (**وتقديمًا على جميع الأمة**)، وقد ثبتت خلافته بالإجماع بعد توقف أولًا لما اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة فاستقر الرأي بعد المشاورة والمراجعة على خلافته وبايعوه ما عدا عليًا ثم بايعه ﷺ على رءوس الأشهاد فصارت خلافته مجمعًا عليها من غير مدافع.

(**ثم لعمر بن الخطاب ﷺ**) وقد ثبتت خلافته بنص الإمام السابق والإجماع؛ فإن الصديق ﷺ بعدما انقضت من خلافته سنتان وأربعة أو ستة أشهر مرض؛ فلما أيس من حياته دعا عثمان وأملى عليه كتاب العهد لعمر فقال: «بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما عهد أبو بكر بن أبي قحافة في آخر عهده في الدنيا خارجًا عنها، وأول عهده في الآخرة داخلًا فيها، حين يؤمن الكافر ويوقن الفاجر؛ أني أستخلف عمر بن الخطاب؛ فإن عدل فذاك ظني به ورأيي فيه، وإن جار فلكل امرئ ما اكتسب، والخيرَ أردت، ولا أعلم الغيب، ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ۝﴾ [سورة الشعراء آية: ٢٢٧]»؛ فلما كتب ختم الصحيفة وأخرجها إلى الناس وأمرهم أن يبايعوا لمن في الصحيفة فبايعوا؛ حتى مرت بعليٍّ كرم الله وجهه فقال: بايعنا لمن فيها وإن كان عمرَ؛ فوقع الاتفاق على خلافته؛

---

(١) قال الشيخ محمد البيطار في الحاشية: «قوله: "تلعثم"؛ قال في المختار: "تلعثم في الأمر إذا تمكث فيه وتأنى، قال الخليل: نَكَل عنه وتَبَصَّر" اهـ». انظر: مختار الصحاح، مادة (لعثم).

فقام عشر سنين.

(ثم لعثمان بن عفان ﷺ)؛ فإن أمير المؤمنين لما استشهد على يد اللعين أبي لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة واستشعر الموت قال: ما أحد أحق بهذا الأمر ممن توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راض؛ فسمى عثمان وعليًا والزبير وطلحة وعبدالرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وعبدالله ابنه بشرط ألا يكون خليفة ﷺ، وجعلها شورى بينهم؛ فاجتمعوا بعد دفنه ﷺ وفوض الأمرَ خمستُهم إلى عبدالرحمن بن عوف ورضوا بحكمه؛ فاختار عثمان وبايعه بمحضر من الصحابة؛ فبايعوه وانقادوا له؛ فكان ذلك إجماعًا.

(ثم لعلي بن أبي طالب) ﷺ؛ فإنه لما استشهد عثمان ﷺ اجتمع كبار المهاجرين والأنصار بعد ثلاثة أو خمسة أيام من موته على خلافة عليٍّ كرم الله وجهه، والتمسوا منه قبول الخلافة فقبل بعد مدافعة وامتناع كثير؛ فبايعوه، وصارت خلافته مجمعًا عليها من أهل الحل والعقد، فقام بأمر الخلافة ست سنين واستشهد على رأس الثلاثين من وفاة رسول الله ﷺ؛ فتم نصاب الخلافة على ما قاله رسول الله ﷺ: «الخِلَافَةُ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً ثُمَّ تَصِيرُ مُلْكًا عَضُوضًا»[1]، وقيل: إن الثلاثين إنما تمت بخلافة أمير المؤمنين حسنِ بن عليٍّ كرم الله وجههما لستة أشهر من وفاة أبيه، كذا في شرح الشيبانية للشيخ علوان.

(رضوان الله) تعالى (عليهم أجمعين، وهم الخلفاء الراشدون والأئمة المهديون الذين قضوا بالحق وكانوا به يعدلون)، الذين نوه رسول الله ﷺ بشأنهم وحث على اتباعهم واقتفاء آثارهم حيث قال: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ»[2].

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الفتن، باب ما جاء في الخلافة، حديث رقم (٢٢٢٦)، والطبراني (٧/ ٨٣)، عن سفينة ﷺ، قال الترمذي: «هذا حديث حسن».

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب في لزوم السنة، حديث رقم (٤٦٠٧)، والترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة، حديث رقم (٢٦٧٦)، وابن ماجه في المقدمة، باب

[في العشرة المبشرين]

وَإِنَّ العَشَرَةَ الَّذِينَ سَمَّاهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ نَشْهَدُ لَهُمْ بِالجَنَّةِ كَمَا شَهِدَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَقَوْلُهُ الحَقُّ؛ وَهُمْ: أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ وَسَعْدٌ وَسَعِيدٌ وَعَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الجَرَّاحِ وَهُوَ أَمِينُ هَذِهِ الأُمَّةِ، رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَمَنْ أَحْسَنَ القَوْلَ فِي أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّاتِهِ فَقَدْ بَرِئَ مِنَ النِّفَاقِ.

(و) نقول: (إن العشرة الذين سماهم رسول الله ﷺ) من أصحابه (نشهد لهم بالجنة كما شهد لهم رسول الله ﷺ وقوله الحق)؛ فإنه ﷺ لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، (وهم) أي الذين سماهم رسول الله ﷺ وشهد لهم بالجنة: (أبو بكر) الصديق (وعمر) الفاروق (وعثمان) بن عفان (وعلي) بن أبي طالب (وطلحة) ابن عبيدالله (والزبير) بن العوام (وسعد) بن أبي وقاص (وسعيد) بن زيد (وعبدالرحمن بن عوف وأبو عبيدة بن الجراح وهو) أي أبو عبيدة (أمين هذه الأمة) كما شهد له رسول الله ﷺ بذلك؛ روى الإمام أحمد في مسنده عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ أَمِينًا وَأَمِينِي أَبُو عُبَيْدَةَ عَامِرُ بنُ الجَرَّاحِ»[1]، وفي الجامع الصغير[2] رامزًا للبخاري عن أنس: «إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينًا وَإِنَّ أَمِينَ هَذِهِ الأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ بنُ الجَرَّاحِ»[3] (رضوان الله) تعالى (عليهم أجمعين).

= اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، حديث رقم (٤٢)، عن العرباض بن سارية ﷺ، قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

(١) أخرجه أحمد في مسند العشرة المبشرين بالجنة، أول مسند عمر بن الخطاب ﷺ، (١/ ١٨).

(٢) الجامع الصغير وزوائده (٢/ ٣٧٤).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب مناقب أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه، حديث رقم (٣٧٤٤).

(و) نقول: (مَن أحسن القول في أصحاب النبي ﷺ) الأكرمين (وأزواجه) أمهات المؤمنين (وذرياته) المطهرين (فقد برئ من النفاق) والضلال؛ لما ذكر الله لهم من المزايا الحميدة والخصال، وقد قال تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [سورة يونس آية: ٣٢]؛ إذ هما ضدان، وبترك أحدهما يثبت الآخر، والحق ما جاء به الكتاب والسنة.

[فيمن بعد الصحابة من فضلاء الأمة]

وَعُلَمَاءُ السَّلَفِ مِنَ الصَّالِحِينَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ أَهْلِ الخَيْرِ وَالأَثَرِ وَأَهْلِ الفِقْهِ وَالنَّظَرِ لَا يُذْكَرُونَ إِلَّا بِالجَمِيلِ، وَمَنْ ذَكَرَهُمْ بِسُوءٍ فَهُوَ عَلَى غَيْرِ السَّبِيلِ.

(وعلماء السلف من الصالحين والتابعين ومن بعدهم من أهل الخير والأثر و) الأئمة المجتهدين **(أهل الفقه والنظر)** المقتفين سواء السبيل **(لا يذكرون إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل)**، ومن كان على غير سبيل المؤمنين فهو من أهل الجحيم المخلدين.

* * *

[الكلام في الأولياء]

وَلَا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَنَقُولُ: نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الْأَوْلِيَاءِ، وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِمْ وَصَحَّ عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِوَايَتِهِمْ.

(**ولا نفضل أحدًا من الأولياء**) ﷺ (**على أحد من الأنبياء**) صلوات الله تعالى عليهم (**ونقول: نبي واحد أفضل من جميع الأولياء**)؛ لأن الأنبياء معصومون مأمونون عن خوف الخاتمة، مكرمون بالوحي ومشاهدة الملك، ومأمورون بتبليغ الأحكام والإرشاد للأنام بعد الاتصاف بكمالات الأولياء؛ فما نقل عن بعض الكرامية [من][1] جواز كون الولي أفضل من النبي كفر وضلال، نعم قد يقع تردد في أن مرتبة النبوة أفضل أم مرتبة الولاية بعد القطع بأن النبي متصف بالمرتبتين وأنه أفضل من [الولي][2] الذي ليس بنبي. كذا في شرح العقائد[3].

(**ونؤمن بما جاء من كراماتهم**) جمع كرامة وهي أمر خارق للعادة غير مقرون بالتحدي يظهر على يد عبد ظاهر الصلاح ملتزم لمتابعة نبي من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، مصحوب بصحيح الاعتقاد والعمل الصالح؛ فامتازت بعدم الاقتران بالتحدي عن المعجزة، وبكونها على يد ظاهر الصلاح عما يسمى معونةً؛ وهي الخارق الظاهر على أيدي عوام المؤمنين تخليصًا لهم من المحن والمكاره، وبمقارنة صحيح الاعتقاد والعمل الصالح عن الاستدراج، وبمتابعة نبي قبله عن الخوارق المؤكدة لكذب الكاذبين؛ كبصق مسيلمة في بئر عذبة الماء ليزداد ماؤها حلاوة فصار ملحًا أجاجًا. ذكره اللقاني[4]، كذا في المطالب.

والدليل على حقيقة الكرامة ما تواتر عن كثير من الصحابة ومن بعدهم

---

(١) زيادة من شرح العقائد.

(٢) زيادة من شرح العقائد.

(٣) شرح العقائد النسفية ص(١٤٧-١٤٨).

(٤) هداية المريد ص(٢٧٩-٢٨٠) بتصرف واختصار.

بحيث لا يمكن إنكاره؛ خصوصًا الأمر المشترك وإن كانت التفاصيل آحادًا، وأيضًا الكتاب ناطق بظهورها من مريم ومن صاحب سليمان عليه الصلاة والسلام، وبعد ثبوت الوقوع لا حاجة إلى إثبات الجواز. كذا في شرح العقائد[1].

(و) قد (صح عن الثقات من روايتهم) ما يضيق عن الحصر من كراماتهم؛ جعلنا الله من الصادقين في حبهم وأعاد علينا من بركاتهم.

* * *

(١) شرح العقائد النسفية ص(١٣١).

[أشراط الساعة]

وَنُؤْمِنُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ؛ وَمِنْهَا: خُرُوجُ الدَّجَّالِ وَنُزُولُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ السَّمَاءِ، وَطُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا وَخُرُوجُ دَابَّةِ الأَرْضِ مِنْ مَوْضِعِهَا.

(ونؤمن بأشراط الساعة)؛ أي علاماتها؛ (ومنها: خروج الدجال ونزول عيسى عليه السلام من السماء وطلوع الشمس من مغربها وخروج دابة الأرض من موضعها)؛ لأنها أمور ممكنة أخبر عنها الصادق، قال حذيفة بن أسيد الغفاري: اطلع علينا النبي ﷺ ونحن نتذاكر فقال: «مَا تَذَاكَرُونَ؟» قالوا: نذكر الساعة، قال: «إِنَّهَا لَنْ تَقُومَ حَتَّى تَرَوْا قَبْلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ»؛ فذكر الدخان والدجال والدابة وطلوع الشمس من مغربها ونزول عيسى بن مريم ويأجوج ومأجوج وثلاث خسوفات: خسف بالمشرق، وخسف بالمغرب، وخسف بجزيرة العرب، وآخر ذلك نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلى محشرهم[1]، والأحاديث الصحاح في هذه الأشراط كثيرة جداً، وقد روي أحاديث وآثار في تفاصيلها وكيفياتها؛ فليطلب من كتب التفسير والسير والتواريخ. كذا في شرح العقائد[2].

* * *

(١) أخرجه مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب في الآيات التي تكون قبل الساعة، حديث رقم (٢٩٠١).

(٢) شرح العقائد النسفية ص(١٥٦-١٥٧).

[عدم تصديق الكاهن والعراف]

وَلَا نُصَدِّقُ كَاهِنًا وَلَا عَرَّافًا وَلَا مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا بِخِلَافِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الأُمَّةِ.

(ولا نصدق كاهنًا) من يخبر عن المغيبات **(ولا عرَّافًا)** بالتثقيل؛ بمعنى المنجم والكاهن، وقيل العراف يخبر عن الماضي والكاهن يخبر عن الماضي والمستقبل ذكره في المصباح[1]، وفي شرح العقائد: «وتصديق الكاهن بما يخبر عن الغيب كفر؛ لقوله ﷺ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ»[2] اهـ[3].

(ولا من يدعي شيئًا بخلاف الكتاب والسنة وإجماع الأمة)؛ أخرج الطبراني في الكبير وابن حبان والحاكم عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «سِتَّةٌ لَعَنْتُهُمْ وَلَعَنَهُمُ اللهُ وَكُلُّ نَبِيٍّ مُجَابُ الدَّعْوَةِ الزَّائِدُ فِي كِتَابِ اللهِ وَالمُكَذِّبُ بِقَدَرِ اللهِ وَالمُتَسَلِّطُ عَلَى أُمَّتِي بِالجَبَرُوتِ لِيُذِلَّ مَنْ أَعَزَّ اللهُ وَيُعِزَّ مَنْ أَذَلَّ اللهُ وَالمُسْتَحِلُّ حَرَمَ اللهِ وَالمُسْتَحِلُّ مِنْ عِتْرَتِي مَا حَرَّمَ اللهُ وَالتَّارِكُ لِسُنَّتِي»[4]. كذا في الطريقة المحمدية[5].

* * *

---

(١) المصباح المنير (عرف).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الطب، باب في الكاهن، حديث رقم (٣٩٠٤)، والترمذي في كتاب الطهارة، باب ما جاء في كراهية إتيان الحائض، حديث رقم (١٣٥)، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها، باب النهي عن إتيان الحائض، حديث رقم (٦٣٩)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) شرح العقائد النسفية ص(١٥٣).

(٤) أخرجه الترمذي في كتاب القدر، باب ما جاء في الرضا بالقضاء، حديث رقم (٢١٥٤)، والطبراني (٣/ ١٢٦)، وابن حبان في صحيحه (١٣/ ٦٠)، والحاكم في المستدرك (١/ ٩١)، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد».

(٥) الطريقة المحمدية بشرحها بريقة محمودية (١/ ٨٢-٨٥).

[في لزوم الجماعة]

وَنَرَى الجَمَاعَةَ حَقًّا وَصَوَابًا وَالفُرْقَةَ زَيْغًا وَعَذَابًا.

(ونرى الجماعة) أي ما أجمع عليه المسلمون (حقًّا وصوابًا، و) نرى (الفرقة عما هم عليه (زيغًا) عن سواء الطريق (وعذابًا)؛ أي سببًا لاستحقاق العذاب؛ روي عن النبي ﷺ: «مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ»[1].

* * *

(١) أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب في قتل الخوارج، حديث رقم (٤٧٥٨)، وأحمد في مسند الأنصار، حديث أبي ذر الغفاري، (٥/ ١٨٠)، والحاكم في المستدرك (١/ ٢٠٣)، من حديث أبي ذر ﷺ، وأخرجه الترمذي في كتاب الأمثال، باب ما جاء في مثل الصلاة والصيام والصدقة، حديث رقم (٢٨٦٣) عن الحارث الأشعري، وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب»، وأخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ١٥٠) عن ابن عمر، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين».

[الكلام في دين الإسلام ووسطيته]

وَدِينُ اللهِ فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَاحِدٌ وَهُوَ دِينُ الإِسْلَامِ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [سورة آل عمران آية: ١٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [سورة آل عمران آية: ٨٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [سورة المائدة آية: ٣]، وَهُوَ بَيْنَ الغُلُوِّ وَالتَّقْصِيرِ وَالتَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ وَالجَبْرِ وَالقَدَرِ وَالأَمْنِ وَاليَأْسِ.

(ودين الله) تعالى (في السماء والأرض) للملائكة والأنبياء وسائر المؤمنين (واحد، وهو دين الإسلام كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [سورة آل عمران آية: ١٩])؛ فحصر سبحانه وتعالى الدين في الإسلام، (وقال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [سورة آل عمران آية: ٨٥]، وقال تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [سورة المائدة آية: ٣]) ، وهاتان مصرحتان بأنه هو الدين المرضي المقبول وغيره مردود على صاحبه غير مقبول، (وهو) أي دين الإسلام الحنيفي متوسط (بين الغلو) تجاوز الحدود (والتقصير) عنها؛ أخرج الحكيم الترمذي[1] في كتابه شأن الصلاة، قال: حدثنا عتبة بن عبدالله الأزدي عن ابن المبارك، قال أخبرني عوف عن الحسن قال: إن دين الله تعالى وضع دون الغلو وفوق التقصير، وروي عن بكر بن عبدالله المزني[2] أنه قال: وضع دون

---

(١) محمد بن علي بن الحسن بن بشر أبو عبدالله، الإمام الزاهد الواعظ، لقي الأئمة الكبار كقتيبة بن سعيد وسفيان بن وكيع وصالح الترمذي وحدث عنهم، كان ذا رحلة ومعرفة وله حكم ومواعظ، حدث عنه يحيى بن منصور القاضي والحسن بن علي وغيرهما من مشايخ نيسابور، من مصنفاته: ختم الولاية وعلل الشريعة وبسببها أخرج من ترمذ وشهد عليه بالكفر، توفي سنة ٢٥٥هـ.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٣٩)، طبقات المفسرين (١/ ٥٦).

(٢) بكر بن عبدالله بن عمرو بن هلال، الإمام الواعظ الحجة، من الأعلام المشهورين؛ يذكر مع

الغلو وفوق التقصير؛ فجاء العدو فدعا إلى التقصير والغلو فهما سبيلان إلى نار جهنم اهـ.

(و) بين (التشبيه والتعطيل و) بين (الجبر والقدر و) بين (الأمن واليأس).

* * *

= الحسن وابن سيرين، كان أبوه من الصحابة، وكان بكر من المتعبدين وأهل الفضل في الدين عمن لزم التواضع الشديد في الأوقات والازدراء على نفسه في الحالات، ثقة ثبتًا فقيهًا، أدرك الصحابة وحدث عنهم؛ وحدث عنه ثابت البناني وعاصم الأحول وقتادة وغيرهم، مات سنة ١٠٨هـ.

انظر ترجمته في: مشاهير علماء الأمصار (١/ ٩٠)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٣٢).

[التبرؤ من المذاهب المبتدعة]

فَهَذَا دِينُنَا وَاعْتِقَادُنَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَنَحْنُ نَبْرَأُ إِلَى اللهِ تَعَالَى مِمَّنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ، وَنَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَيْهِ وَيَخْتِمَ لَنَا بِهِ وَيَعْصِمَنَا مِنَ الأَهْوَاءِ الْمُخْتَلِطَةِ وَالآرَاءِ الْمُتَفَرِّقَةِ وَالْمَذَاهِبِ الرَّدِيَّةِ؛ كَالْمُشَبِّهَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَالْجَبْرِيَّةِ وَالْقَدَرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ خَالَفَ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ وَاتَّبَعَ الْبِدْعَةَ وَالضَّلَالَةَ، وَنَحْنُ مِنْهُمْ بَرَاءٌ وَهُمْ عِنْدَنَا ضُلَّالٌ وَأَرْدِيَاءُ.

وَاللهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَآبُ.

(فهذا) أي المتلو عليك من أول العقيدة إلى هنا (ديننا واعتقادنا ظاهرًا وباطنًا) ندين الله تعالى به، (ونحن نبرأ إلى الله تعالى ممن خالف) هذا الاعتقاد (الذي ذكرناه وبيناه).

(ونسأل الله تعالى) فإنه أقرب مسئول وأرجى مأمول (أن يثبتنا عليه ويختم لنا به) ويميتنا عليه ويجعله حجة لنا بين يديه (ويعصمنا من الأهواء) جمع هوى بالقصر هوى النفس (المختلطة) بالباطل (والآراء) جمع رأي وهو معروف يطلق على العلم وعلى الاعتقاد وعلى القول (المتفرقة) أي المتشتتة بالبواطل (والمذاهب الردية) أي الغير المرضية؛ (كالمشبهة) وهم قوم شبهوا الله تعالى بالمخلوقات ومثلوه بالمحدثات، قاله السيد[1]، (والجهمية) وهم أصحاب جهم بن صفوان[2]؛ قالوا: لا قدرة للعبد أصلًا لا مؤثرة ولا كاسبة بل هو بمنزلة الجمادات، والجنة والنار تفنيان بعد دخول أهلهما حتى لا يبقى موجود سوى الله

---

(١) التعريفات ص (١٩٢).

(٢) جهم بن صفوان السمرقندي، أبو محرز، من موالي بني راسب، رأس الجهمية، الضال المبتدع، هلك في زمان صغار التابعين سنة ١٢٨هـ. انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ١٥٩).

تعالى، قاله السيد[١]، (والجبرية) كالجهمية، قاله السيد[٢]، (والقدرية) وهم الذين يزعمون أن كل عبد خالق لفعله ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالى، قاله السيد[٣]، (وغيرهم ممن خالف السنة والجماعة واتبع البدعة والضلالة، ونحن منهم براء، وهم عندنا ضلال وأردياء، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب)، والحمد لله رب العالمين.

* * *

أقول: وأنا أقول بما قال هؤلاء الأئمة وأعتقد ما يعتقدونه وأؤمن بما يؤمنون به، وأشهد بما يشهدون به، وأشهد الله تعالى على ذلك وكفى بالله شهيدًا، على ذلك نحيا وعلى ذلك نموت وعلى ذلك نبعث إن شاء الله من الآمنين.

وأسألك يا إلهي إذا نزلتُ قبري وخلوت بوزري وأسلمني أهلي في غربتي أن تؤنس وحشتي وتوسع حفرتي وتكتب على ناصية مصيبتي في لوح صحيفتي بقلم عفوك: ﴿ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ۝٩٢﴾ [سورة يوسف آية: ٩٢]، وإذا جمعت رفاتي وحشرتني يوم ميقاتي فنشرت صحيفة سيئاتي وحسناتي انظر إلى عملي فما كان حسنًا فاصرفه في أمر أوليائك وما كان من قبيح فمِل به إلى ساحل عتقائك، ثم إذا أوقف عبدك بين يديك ولم يبق إلا الافتقار إليك واعتماده عليك فقس بين غناك وفقره وبين عزك وذله ثم افعل به ما أنت أهله إنك أهل التقوى وأهل المغفرة، وهذه وسيلتي إليك، تطفلًا عليك، وصل وسلم على سيدنا محمدٍ فإنه أقرب من يتوسل به إليك، والمأمول منك القبول.

وقد وافق تمام تبييضها في وقت الضحوة النهارية مع تمام بياض دمشقنا المحمية، التي تكفل لها ولأهلها رب البرية من الدولة الجائرة البغية المصرية نهار الأربعاء لست ليال خلت من أول الأشهر المحرمية سنة ست وخمسين ومائتين وألف هجرية بخط جامعها أفقر البرية إلى عفو ربه ذي الذات العلية، عبدالغني

---

(١) التعريفات ص(٧١).

(٢) التعريفات ص(٦٥).

(٣) التعريفات ص(١٥٢).

الغنيمي الميداني، أناله مولاه نيل الأماني، ووفقه للخيرات، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وقد تمت كتابةً عن نسخة نسخت عن نسخة مؤلفها حفظه الله الكريم ونفع به وبهذا الشرح النفع العميم نهار الثلاثاء المبارك ١٣ خلت من شهر رمضان سنة ١٢٩٥هـ على يد أفقر العباد وأحوجهم إلى الله، الراجي من الله الخلق الحسن والبشاش عبداللطيف بن الشيخ محمد الشاش عفا الله تعالى عنه وعن والديه ومشايخه والمسلمين أجمعين.

آمين آمين.

* * *

تقريظات مشايخ عصر المؤلف

وهذه صورة التقريظات من العلماء على هذا الشرح الميمون:

[تقريظ شيخ عصره في الحديث ومدرس قبة النسر الشيخ عبدالرحمن الكزبري المتوفى سنة ١٢٦٢هـ بمكة حاجًا].

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرح صدورنا للإسلام والإيمان وحفظنا من ترهات نزعات وساوس أهل البدع والطغيان، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المرسل بالعقائد الحقة المرضية للرحمن، المبين لها بأبدع توضيح وأكمل بيان، وعلى آله وأصحابه ومن اقتفى آثارهم الحسان في كل مكان وزمان ما شرحت عقيدة أهل السنة وحررها قلم أو فاه بها لسان إنسان.

أما بعد؛ فقد أحاط بصري بهذا الشرح، وسبرت أرقام هذا المدد الإلهي والفتح؛ الذي ألفه الفاضل النبيه، الذي قرت به عيون الفضل وذويه، فارس ميدان العلم، وسابق جواد مصلي الذكاء والفهم، الشيخ عبدالغني الملقب بالغنيمي الميداني، كساه الله حلل القبول والتهاني، على عقيدة الشيخ الإمام حبر الإسلام، أحد أساطين علماء السنة الأعلام، أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، قدس سره السماوي، فرأيته شرحًا في بابه بديعًا، وحصنًا للعقائد الحقة منيعًا، لا نقد فيه فيما أظن لأحد، بل كل ما حواه من مذاهب أئمة الدين هو المعتمد، رصع فيه مؤلفه جواهر الدرر، وأودعه حقائق غرر الغرر، مع نسبة كل يتيمة لأصلها، وتأدية كل أمانة إلى أهلها، وضم كل فريدة لمثلها، معولًا فيه على النقل عن أئمة هذا الشان، المتلقى قولهم بالقبول والإذعان، مما كل ذلك دال على غزارة علمه، ونباهة قدر ذكائه وفهمه، يقول رائيه: كم ترك الأول للآخر، وفضله سبحانه وتعالى ليس له نهاية ولا آخر، ولقد منَّ الله على هذا الشارح فيما علمنا بكمال أدب وحسن خلق وتورع وتقوى، بها إن شاء الله تعالى إلى المنازل العلية يرقى، وإنا لنرجو

له فوق ذلك مظهرًا؛ مع طول عمر وحسن عمل ونفع للورى.

هذا وقد اتفق خلال مطالعتي لهذه الأرقام، أني رأيت السيد الشيخ الإمام الوالد رحمه الله تعالى في المنام، وأظن أن هذا الفاضل حاضر؛ فذكرت لسيدي هذا الشرح وأسلوبه وما حواه، وأن اعتماده في جله على النقل الصريح عن أئمة الفن وأهله، فرأيته سُرَّ بذلك، واستنار وجهه وكأنه استشرف لمطالعته ورؤيته؛ هذا ما وعيته من المنام، ورجوت أن تكون هذه الرؤيا سببًا لمزيد الإنعام، وشهرة هذا الشرح وانتفاع الناس به من الخاص والعام؛ بجاه سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.

قاله بفمه ورقمه بقلمه محب العلماء العاملين، ومحسوب السادة الفقراء الكاملين، عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن بن محمد الشافعي الأشعري، الشهير بالكزبري؛ عفي عنه وختم له بالحسنى، آمين.

في نهار الثلاثاء ثاني شهر محرم الحرام افتتاح سنة سبع وخمسين ومائتين وألف.

صورة ختمه

راضي عفو العلي

عبد الرحمن الكزبري

[كلمة العلامة الفقيه مدرس التكية السليمانية الشيخ حامد العطار المتوفى سنة ١٢٦٣هـ]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شهدت بوجوب وجوده جميع الكائنات، القائم بنفسه ولولا قيوميته لفني من في الأرض والسموات، فسبحان من تفرد بالوحدانية والقدم، ودبر نظام هذا العالم وأوجده بعد العدم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي أوتي جوامع الكلم والحكم، وعلى آله وصحبه الذين يستضاء بنورهم إذا عسعس ليل الجهالة وأظلم.

أما بعد؛ فإني قد اطلعت على هذا الشرح الذي ألفه الفاضل الأديب، والبارع الذكي اللبيب، الشيخ عبدالغني الغنيمي الشهير بالميداني، بلغه الله ما يرجوه من الأماني، على عقيدة العالم العامل، والعمدة الهمام الكامل، أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي رحمه الله رحمة واسعة، فرأيته شرحًا لطيفًا محتويًا على درر الفوائد، جامعًا لزبدة ما اتفق عليه أهل العقائد، فاتحًا لمغلقها، وموضحًا لمشكلها، فنسأل الله سبحانه أن ينفع بهذا الشرح كل من اطلع عليه من الخاص والعام، وأن يوفقنا ومؤلفه والمسلمين لما يحبه ويرضاه بجاه سيدنا محمد عليه أشرف الصلاة والسلام.

تحريرًا غرة شهر ربيع الأنور سنة تسع وخمسين وألف ومائتين.

قاله بفمه وأمر برقمه الحقير حامد بن أحمد العطار عفي عنه.

صورة ختمه

يا إلهي بمحمد

كن لحامد بن أحمد

[كلمة العلامة شافعي زمانه الشيخ عبدالرحمن الطيبي المتوفى سنة ١٢٦٤هـ]

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدًا لمن أفاض أنوار العلوم الشرعية على قلب من اصطفاه، وفتح عليه بتحرير ما فيه رضاه، وأجرى قلمه بما هو سبب للنجاة، ونفع به من عمل به في أخراه، وكشف له عن سبيل الحق في صفاته المجتباة، ونهج به منهج المدققين المثبتين لصفات الله، وصلاة وسلامًا على أشرف رسله وأنبياه، الذي أزال عنا ظلام الشك ودجاه، وتركنا على محجة بيضاء لا يزيغ عنها إلا من أضلَّه الشيطان وأغواه، فجزاه الله تعالى أفضل ما جزى نبيًا عن أمته وحشرَنا تحت لواه، وسقانا من حوضه الشريف شربة هنية تزيل عن كل منا ظماه، وعلى آله وأصحابه سفن النجاة، العاملين بأوامره المنتهين عما نهاه، وعلى من نهج منهجهم إلى آخر الدهر ومنتهاه.

أما بعد؛ فإن الله تعالى لما أوجب علينا معرفة بعض صفاته تفصيلًا قيض لتحريرها جهاجهة سراة، فحرروها بأدلتها الواضحة المنتقاة، وكان ممن انتظم في سلك هذه اللآلئ العظام، سنوسي هذه الأعوام، المولى النحرير الهمام، نادرة هذه الأيام، الحاج الشيخ عبدالغني الغنيمي الميداني، الذي ليس له في زماننا من ثاني، بلغه الله تعالى غاية الأماني، ونفع به القاصي والداني، وأجرى قلمه بما فيه ألطف المعاني، فشرح العقيدة النافعة الطحاوية وأشاد منها المباني، شرحًا لطيفًا أظهر فيه ما خفي من المعاني، وهو مع صغر سنه فاق أهل زمانه، وأضحى كأنه سنوسي أوانه، فلا زال قلمه جاريًا بما ينفع العباد، ويهديهم سبيل الرشاد، ويخلصهم من سوء الاعتقاد، ويحفظهم من يوم المعاد، بجاه سيدنا محمد ﷺ وعلى جميع الآل والأصحاب والأولاد.

كتبه فقير رحمة ربه وأسير وصمة ذنبه عبدالرحمن الطيبي غفرت ذنوبه وسترت عيوبه.

صورة ختمه

راجي عفو المنان

الطيبي عبد الرحمن

[كلمة العلامة الولي مربي المريدين
الشيخ محمد الخاني النقشبندي الخالدي
المتوفى سنة ١٢٨٣هـ]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد الأحد الباقي على الدوام، الفرد الصمد الذي لا يعتريه نقص ولا نقض في الأحكام، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك العلام، وأشهد أن سيدنا ونبينا وحبيبنا محمدًا عبده ورسوله الذي أرسله الله رحمة للأنام، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه السادة الأعلام، الذين أيد الله بهم أهل الإيمان والإسلام.

أما بعد؛ فإني قد طالعت هذا الشرح العظيم، الحاوي لفرائدَ كالدر النظيم، الذي ألفه العالم العامل، والفاضل الماجد الكامل، عمدة أقرانه، ونخبة عصره وزمانه، الذكي اللوذعي، الشيخ عبد الغني الغنيمي الشهير بالميداني، بلغه الله ما يرجوه من الأماني، وجعل أيامه ولياليه مشمولة بالسرور والتهاني، على عقيدة الشيخ الإمام، والحبر البحر الهمام، قدوة العاملين، وزبدة الأئمة المحققين، سيدنا ومولانا أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، أعمه الله بفضله ورحماه، وجعل الجنة متقلبه ومثواه، فوجدته شرحًا لطيفًا جامعًا لعقائد الدين، كافيًا لمن تمسك به من المكلفين، نفع الله به مؤلفه وقارئه وكاتبه والمسلمين، آمين، والحمد لله رب العالمين.

تحريرًا في غرة شهر ذي الحجة الحرام سنة ١٢٦٠هـ.

قاله بفمه وأمر برقمه الذليلُ الفاني محمد بن عبدالله الخاني الخالدي النقشبندي.

صورة ختمه

محمد الخاني الخالدي النقشبندي

[كلمة العلامة الفقيه المحدث
الشيخ حسن بن إبراهيم البيطار المتوفى سنة ١٢٧٢هـ]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي فتح قلوب خُلَّص عباده المؤمنين، وأزال عنهم غيم الشكوك وأشهدهم الحق المبين، ووفقهم لبيان ما يجب اعتقاده بإقامة الأدلة والبراهين، وكشف لهم عن ظلمة الجهل بما حباهم من العلم واليقين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث بتوحيد رب العالمين، وعلى آله وأصحابه والتابعين، الذين كانوا أعوانًا له على الحق المتين.

وبعد؛ فلما كان علم التوحيد من أجل العلوم قدرًا، وأشرفها فخرًا؛ إذ عليه مدار الأحكام، وهو السبب بالفوز في دار السلام، وكان من أجمع ما ألف فيه رسالة العالم الرباني، والهيكل الصمداني، نخبة السلف، وقدوة الخلف، أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، وكان فيما نعلم لم نر أحدًا شرحها شرحًا يحل رموزها، ويستخرج كنوزها، انتدب لذلك العالم الألمعي، والفاضل اللوذعي، ذو الفهم الثاقب، والرأي الصائب، مجمع الكمالات واللطائف، ومشكاة أنوار الهداية والمعارف، القائم بحقوق أشياخه بالأدب التام، والحائز بنور رضاهم أعلى درجة ومقام، الشيخ عبدالغني الغنيمي الميداني، بلغه الله الأماني، فشرحها شرحًا حاويًا للتعليل والدليل، خاويًا عن الحشو والتطويل، بين به مرادها، وتمم به مفادها، مرصعًا بدرر المسائل والنقول، معزوًّا كل لقائله من العلماء الفحول، ولقد منَّ الله على هذا العبد الفقير بالنظر في طرفيه، وأقر بمطالعته عينيه، فتذكرت المواهب اللدنية، والفتوحات المكية، ولا يعترض على هذا الناظر، فكم ترك الأول للآخر، والمرجو من الله تعالى أن ينفع به وبمؤلفه على الدوام، وأن يمُن عليه بحسن المبدأ والختام.

تحريرًا نهار الإثنين خامس محرم سنة ١٢٦١هـ.

الفقير حسن بن إبراهيم البيطار غفر الله لهما آمين

وهذه التقريظات أيضًا بقلم الحقير، والعاجز الفقير لرحمة ربه القدير، عبداللطيف بن الشيخ محمد الشاش عفا الله عنهما بمنه ويمنه آمين.

* * *

متن

العقيدة الطحاوية

العقيدة الطحاوية

المسماة «بيان السنة والجماعة»

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هَذَا مَا رَوَاهُ الإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي ذِكْرِ بَيَانِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ عَلَى مَذْهَبِ فُقَهَاءِ المِلَّةِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ الكُوفِيِّ وَأَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الأَنْصَارِيِّ وَأَبِي عَبْدِاللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ رُضْوَانُ اللهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَمَا يَعْتَقِدُونَ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ وَيَدِينُونَ بِهِ لِرَبِّ العَالَمِينَ.

قَالَ الإِمَامُ- وَبِهِ قَالَ الإِمَامَانِ المَذْكُورَانِ رَحِمَهُمَا اللهُ تَعَالَى: نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللهِ مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللهِ تَعَالَى: إِنَّ اللهَ تَعَالَى وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ وَلَا شَيْءَ مِثْلُهُ وَلَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ.

قَدِيمٌ بِلَا ابْتِدَاءٍ دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ، لَا يَفْنَى وَلَا يَبِيدُ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ.

لَا تَبْلُغُهُ الأَوْهَامُ وَلَا تُدْرِكُهُ الأَفْهَامُ وَلَا تُشْبِهُهُ الأَنَامُ.

حَيٌّ لَا يَمُوتُ، قَيُّومٌ لَا يَنَامُ، خَالِقٌ بِلَا حَاجَةٍ، رَازِقٌ لهمْ بِلَا مُؤْنَةٍ، مُمِيتٌ بِلَا مَخَافَةٍ، بَاعِثٌ بِلَا مَشَقَّةٍ.

مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ، لَمْ يَزْدَدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَاتِهِ، وَكَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَزَلِيًّا كَذَلِكَ لَا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا.

لَيْسَ مُنْذُ خَلَقَ الخَلْقَ اسْتَفَادَ اسْمَ الخَالِقِ، وَلَا بِإِحْدَاثِهِ البَرِيَّةَ اسْتَفَادَ اسْمَ البَارِي، لَهُ مَعْنَى الرُّبُوبِيَّةِ وَلَا مَرْبُوبَ وَمَعْنَى الخَالِقِيَّةِ وَلَا مَخْلُوقَ، وَكَمَا أَنَّهُ مُحْيِي

المَوْتَى بَعْدَمَا أَحْيَاهُمْ اسْتَحَقَّ هَذَا الاسْمَ قَبْلَ إِحْيَائِهِمْ كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ اسْمَ الخَالِقِ قَبْلَ إِنْشَائِهِمْ؛ ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَقِيرٌ وَكُلُّ أَمْرٍ عَلَيْهِ يَسِيرٌ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى آية: ١١].

خَلَقَ الخَلْقَ بِعِلْمِهِ وَقَدَّرَ لهمْ أَقْدَارًا وَضَرَبَ لهمْ آجالًا، لَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَفْعَالِهِمْ قَبْلَ أَنْ خَلَقَهُمْ وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَأَمَرَهُمْ بِطَاعَتِهِ وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ، وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَمَشِيئَتُهُ تَنْفُذُ وَلَا مَشِيئَةَ لِلْعِبَادِ إِلَّا مَا شَاءَ لهمْ؛ فَمَا شَاءَ لهمْ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ.

يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي مَنْ يَشَاءُ فَضْلًا، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَخْذُلُ وَيَبْتَلِي عَدْلًا، وَهُوَ مُتَعَالٍ عَنِ الأَضْدَادِ وَالأَنْدَادِ، لَا رَادَّ لِقَضَائِهِ وَلَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ وَلَا غَالِبَ لِأَمْرِهِ، آمَنَّا بِذَلِكَ كُلِّهِ، وَأَيْقَنَّا أَنَّ كُلًّا مِنْ عِنْدِهِ.

وَإِنَّ مُحَمَّدًا ﷺ عَبْدُهُ المُصْطَفَى وَنَبِيُّهُ المُجْتَبَى وَرَسُولُهُ المُرْتَضَى، خَاتَمُ الأَنْبِيَاءِ وَإِمَامُ الأَتْقِيَاءِ وَسَيِّدُ المُرْسَلِينَ وَحَبِيبُ رَبِّ العَالَمِينَ، وَكُلُّ دَعْوَةِ نُبُوَّةٍ بَعْدَ نُبُوَّتِهِ فَغَيٌّ وَهَوَى، وَهُوَ المَبْعُوثُ إِلَى عَامَّةِ الجِنِّ وَكَافَّةِ الوَرَى، المَبْعُوثُ بِالحَقِّ وَالهُدَى.

وَإِنَّ القُرْآنَ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى بَدَأَ بِلَا كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا وَأَنْزَلَهُ عَلَى نَبِيِّهِ وَحْيًا وَصَدَّقَهُ المُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا، وَأَيْقَنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى بِالحَقِيقَةِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلَامِ البَرِيَّةِ؛ فَمَنْ سَمِعَهُ فَزَعَمَ أَنَّهُ كَلَامُ البَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ، وَقَدْ ذَمَّهُ اللهُ تَعَالَى وَعَابَهُ وَأَوْعَدَهُ عَذَابَهُ حَيْثُ قَالَ: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [سورة المدثر آية: ٢٦] فَلَمَّا أَوْعَدَ اللهُ سَقَرَ لمن قَالَ: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [سورة المدثر آية: ٢٥] عَلِمْنَا أَنَّهُ قَوْلُ خَالِقِ البَشَرِ وَلَا يُشْبِهُ قَوْلَ البَشَرِ.

وَمَنْ وَصَفَ اللهَ تَعَالَى بِمَعْنًى مِنْ مَعَانِي البَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ؛ فَمَنْ أَبْصَرَ هَذَا اعْتَبَرَ،

وَعَنْ مِثْلِ قَوْلِ الكُفَّارِ انْزَجَرَ، وَعَلِمَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى بِصِفَاتِهِ لَيْسَ كَالبَشَرِ.

وَالرُّؤْيَةُ حَقٌّ لِأَهْلِ الجَنَّةِ بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ وَلَا كَيْفِيَّةٍ كَمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ رَبِّنَا حَيْثُ قَالَ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [سورة القيامة آية: ٢٢، ٢٣]، وَتَفْسِيرُهُ عَلَى مَا أَرَادَهُ اللهُ تَعَالَى وَعَلِمَهُ، وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ مِنَ الحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَعَنْ أَصْحَابِهِ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَعْنَاهُ وَتَفْسِيرُهُ عَلَى مَا أَرَادَ، لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِآرَائِنَا وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَائِنَا؛ فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلَّمَ للهِ تَعَالَى وَلِرَسُولِهِ ﷺ وَرَدَّ عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى عَالِمِهِ.

وَلَا يَثْبُتُ قَدَمُ الإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالاسْتِسْلَامِ؛ فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهْمُهُ حَجَبَهُ مَرَامُهُ عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ وَصَافِي المَعْرِفَةِ وَصَحِيحِ الإِيمَانِ؛ فَيَتَذَبْذَبُ بَيْنَ الكُفْرِ وَالإِيمَانِ وَالتَّكْذِيبِ، وَالإِقْرَارِ وَالإِنْكَارِ؛ مُوَسْوَسًا تَائِهًا زَائِغًا شَاكًّا لَا مُؤْمِنًا مُصَدِّقًا وَلَا جَاحِدًا مُكَذِّبًا.

وَلَا يَصِحُّ الإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ لِأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ لِمَنِ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بِوَهْمٍ أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ إِذَا كَانَ تَأْوِيلُ الرُّؤْيَةِ وَتَأْوِيلُ كُلِّ مَعْنًى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ تَرْكَ التَّأْوِيلِ وَلُزُومَ التَّسْلِيمِ وَعَلَيْهِ دِينُ المُرْسَلِينَ وَشَرَائِعُ النَّبِيِّينَ.

وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ؛ فَإِنَّ رَبَّنَا جَلَّ وَعَلَا مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الوَحْدَانِيَّةِ مَنْعُوتٌ بِنُعُوتِ الفَرْدَانِيَّةِ لَيْسَ بِمَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ البَرِيَّةِ، تَعَالَى اللهُ عَنِ الحُدُودِ وَالغَايَاتِ وَالأَرْكَانِ وَالأَدَوَاتِ، لَا تَحْوِيهِ الجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ المُبْتَدَعَاتِ.

وَالمِعْرَاجُ حَقٌّ، وَقَدْ أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ فِي اليَقَظَةِ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ إِلَى حَيْثُ شَاءَ اللهُ تَعَالَى مِنَ العُلَا، وَأَكْرَمَهُ اللهُ تَعَالَى بِمَا شَاءَ ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ

مَآ أَوْحَىٰ ﴿١٠﴾﴾ [سورة النجم آية: ١٠].

وَالحَوْضُ الَّذِي أَكْرَمَهُ اللهُ تَعَالَى بِهِ غِيَاثًا لِأُمَّتِهِ حَقٌّ، وَالشَّفَاعَةُ الَّتِي ادَّخَرَهَا اللهُ لَهُمْ كَمَا رُوِيَ فِي الأَخْبَارِ، وَالمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ اللهُ تَعَالَى مِنْ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ.

وَقَدْ عَلِمَ اللهُ تَعَالَى فِيمَا لَمْ يَزَلْ عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ وَيَدْخُلُ النَّارَ جُمْلَةً وَاحِدَةً لَا يُزَادُ فِي ذَلِكَ العَدَدِ وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ أَفْعَالَهُمْ فِيمَا عَلِمَ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ يَفْعَلُونَهُ، وَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ.

وَالأَعْمَالُ بِالخَوَاتِمِ، وَالسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ اللهِ تَعَالَى وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ اللهِ تَعَالَى.

وَأَصْلُ القَدَرِ سِرُّ اللهِ فِي خَلْقِهِ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى ذَلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الخِذْلَانِ وَسُلَّمُ الحِرْمَانِ وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ، فَالحَذَرَ كُلَّ الحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نَظَرًا أَوْ فِكْرًا أَوْ وَسْوَسَةً؛ فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى طَوَى عِلْمَ القَدَرِ عَنْ أَنَامِهِ وَنَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ كَمَا قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [سورة الأنبياء آية: ٢٣]؛ فَمَنْ سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ كِتَابِ اللهِ، وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ كِتَابِ اللهِ تَعَالَى كَانَ مِنَ الكَافِرِينَ.

فَهَذَا جُمْلَةُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللهِ تَعَالَى، وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ؛ لِأَنَّ العِلْمَ عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي الخَلْقِ مَوْجُودٌ وَعِلْمٌ فِي الخَلْقِ مَفْقُودٌ؛ فَإِنْكَارُ العِلْمِ المَوْجُودِ كُفْرٌ، وَادِّعَاءُ العِلْمِ المَفْقُودِ كُفْرٌ، وَلَا يَصِحُّ الإِيمَانُ إِلَّا بِقَبُولِ العِلْمِ المَوْجُودِ وَتَرْكِ طَلَبِ العِلْمِ المَفْقُودِ.

وَنُؤْمِنُ بِاللَّوْحِ وَالقَلَمِ بِجَمِيعِ مَا فِيهِ قَدْ رُقِمَ؛ فَلَوِ اجْتَمَعَ الخَلْقُ كُلُّهُمْ عَلَى شَيْءٍ كَتَبَهُ اللهُ فِيهِ أَنَّهُ كَائِنٌ لِيَجْعَلُوهُ غَيْرَ كَائِنٍ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ؛ جَفَّ القَلَمُ بِمَا هُوَ

كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ.

وَمَا أَخْطَأَ العَبْدَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ وَمَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ، وَعَلَى العَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللهَ قَدْ سَبَقَ عِلْمُهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ كَائِنٍ مِنْ خَلْقِهِ وَقَدَّرَ ذَلِكَ بِمَشِيئَتِهِ تَقْدِيرًا مُحْكَمًا مُبْرَمًا لَيْسَ فِيهِ نَاقِضٌ وَلَا مُعَقِّبٌ وَلَا مُزِيلٌ وَلَا مُغَيِّرٌ وَلَا مُحَوِّلٌ وَلَا زَائِدٌ وَلَا نَاقِصٌ مِنْ خَلْقِهِ فِي سَمَوَاتِهِ وَأَرْضِهِ، وَذَلِكَ مِنْ عَقْدِ الإِيمَانِ وَأُصُولِ المَعْرِفَةِ وَالاعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ اللهِ وَرُبُوبِيَّتِهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ العَزِيزِ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ۝٢﴾ [سورة الفرقان آية: ٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ۝٣٨﴾ [سورة الأحزاب آية: ٣٨]؛ فَوَيْلٌ لِمَنْ صَارَ لَهُ اللهُ فِي القَدَرِ خَصِيمًا وَأَحْضَرَ لِلنَّظَرِ فِيهِ قَلْبًا سَقِيمًا؛ لَقَدِ الْتَمَسَ بِوَهْمِهِ فِي مَحْضِ الغَيْبِ سِرًّا كَتِيمًا وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ أَفَّاكًا أَثِيمًا.

وَالعَرْشُ وَالكُرْسِيُّ حَقٌّ، وَهُوَ عَزَّ وَجَلَّ مُسْتَغْنٍ عَنِ العَرْشِ وَمَا دُونَهُ، مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَبِمَا فَوْقَهُ، وَقَدْ أَعْجَزَ عَنِ الإِحَاطَةِ خَلْقَهُ.

وَنَقُولُ: إِنَّ اللهَ اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا وَكَلَّمَ مُوسَى تَكْلِيمًا إِيمَانًا وَتَصْدِيقًا وَتَسْلِيمًا.

وَنُؤْمِنُ بِالمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ وَالكُتُبِ المُنَزَّلَةِ عَلَى المُرْسَلِينَ، وَنَشْهَدُ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الحَقِّ المُبِينِ، وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُعْتَرِفِينَ وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ غَيْرَ مُكَذِّبِينَ.

وَلَا نَخُوضُ فِي اللهِ وَلَا نُمَارِي فِي دِينِ اللهِ تَعَالَى وَلَا نُجَادِلُ فِي القُرْآنِ، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّ العَالَمِينَ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ فَعَلَّمَهُ سَيِّدَ المُرْسَلِينَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَكَلَامُ اللهِ تَعَالَى لَا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ المَخْلُوقِينَ.

وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِ القُرْآنِ، وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ المُسْلِمِينَ.

وَلَا نَقُولُ: لَا يَضُرُّ مَعَ الإِسْلَامِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ، وَنَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ مِنَ المُؤْمِنِينَ وَلَا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ وَلَا نَشْهَدُ لهم بِالجَنَّةِ وَنَسْتَغْفِرُ لِمُسِيئِهِمْ وَنَخَافُ عَلَيْهِمْ وَلَا نُقَنِّطُهُمْ.

وَالأَمْنُ وَالإِيَاسُ يَنْقِلَانِ عَنِ المِلَّةِ، وَسَبِيلُ الحَقِّ بَيْنَهُمَا لِأَهْلِ القِبْلَةِ، وَلَا يَخْرُجُ العَبْدُ مِنَ الإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودِ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ.

وَالإِيمَانُ هُوَ الإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ وَالتَّصْدِيقُ بِالجَنَانِ، وَإِنَّ جَمِيعَ مَا أَنْزَلَ اللهُ فِي القُرْآنِ وَجَمِيعَ مَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الشَّرْعِ وَالبَيَانِ كُلُّهُ حَقٌّ.

وَالإِيمَانُ وَاحِدٌ وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالتَّقْوَى وَمُخَالَفَةِ الهَوَى.

وَالمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ، وَأَكْرَمُهُمْ أَطْوَعُهُمْ وَأَتْبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ.

وَالإِيمَانُ هُوَ الإِيمَانُ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ وَالبَعْثِ بَعْدَ المَوْتِ وَالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ مِنَ اللهِ تَعَالَى، وَنَحْنُ مُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ كُلِّهِ، وَلَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَنُصَدِّقُهُمْ كُلَّهُمْ عَلَى مَا جَاءُوا بِهِ.

وَأَهْلُ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي النَّارِ لَا يُخَلَّدُونَ إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللهَ عَارِفِينَ مُؤْمِنِينَ، وَهُمْ فِي مَشِيئَتِهِ وَحُكْمِهِ إِنْ شَاءَ غَفَرَ لهم وَعَفَا عَنْهُمْ بِفَضْلِهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ العَزِيزِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [سورة النساء آية: ٤٨] وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ فِي النَّارِ بِقَدْرِ جِنَايَتِهِمْ بِعَدْلِهِ ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ إِلَى جَنَّتِهِ؛ وَذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ مَوْلَى أَهْلِ مَعْرِفَتِهِ وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ كَأَهْلِ نُكْرَتِهِ الَّذِينَ خَابُوا مِنْ هِدَايَتِهِ وَلَمْ يَنَالُوا مِنْ وِلَايَتِهِ، اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ مَسِّكْنَا بِالإِسْلَامِ حَتَّى نَلْقَاكَ بِهِ.

وَنَرَى الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ، وَنُصَلِّي عَلَى مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَلَا نُنْزِلُ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً وَلَا نَارًا، وَلَا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ وَلَا شِرْكٍ وَلَا نِفَاقٍ مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ، وَنَذَرُ سَرَائِرَهُمْ إِلَى اللهِ تَعَالَى.

وَلَا نَرَى السَّيْفَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَّا مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ، وَلَا نَرَى الخُرُوجَ عَلَى أَئِمَّتِنَا وَوُلَاةِ أُمُورِنَا وَإِنْ جَارُوا، وَلَا نَدْعُو عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ، وَنَرَى طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فَرِيضَةً مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ، وَنَدْعُو لَهُمْ بِالصَّلَاحِ وَالنَّجَاحِ وَالمُعَافَاةِ.

وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالجَمَاعَةَ وَنَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ وَالخِلَافَ وَالفُرْقَةَ، وَنُحِبُّ أَهْلَ العَدْلِ وَالأَمَانَةِ وَنُبْغِضُ أَهْلَ الجَوْرِ وَالخِيَانَةِ.

وَنَرَى المَسْحَ عَلَى الخُفَّيْنِ فِي السَّفَرِ وَالحَضَرِ كَمَا جَاءَ فِي الأَثَرِ، وَالحَجُّ وَالجِهَادُ فَرْضَانِ مَاضِيَانِ مَعَ أُولِي الأَمْرِ مِنْ أَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ بَرِّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ لَا يُبْطِلُهُمَا شَيْءٌ وَلَا يَنْقُضُهُمَا.

وَنُؤْمِنُ بِالكِرَامِ الكَاتِبِينَ وَأَنَّ اللهَ قَدْ جَعَلَهُمْ حَافِظِينَ، وَنُؤْمِنُ بِمَلَكِ المَوْتِ المُوَكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ العَالَمِينَ، وَبِعَذَابِ القَبْرِ لِمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا، وَبِسُؤَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ لِلْمَيِّتِ فِي قَبْرِهِ عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ وَنَبِيِّهِ عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ رَبِّهِ ﷺ وَعَنِ الصَّحَابَةِ ﷺ أَجْمَعِينَ، وَالقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النَّارِ.

وَنُؤْمِنُ بِالبَعْثِ وَبِجَزَاءِ الأَعْمَالِ يَوْمَ القِيَامَةِ وَالعَرْضِ وَالحِسَابِ وَقِرَاءَةِ الكِتَابِ وَالثَّوَابِ وَالعِقَابِ وَالصِّرَاطِ، وَالمِيزَانِ يُوزَنُ بِهِ أَعْمَالُ المُؤْمِنِينَ مِنَ الخَيْرِ وَالشَّرِّ وَالطَّاعَةِ وَالمَعْصِيَةِ.

وَالجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ لَا يَفْنَيَانِ وَلَا يَبِيدَانِ، وَإِنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ الجَنَّةَ وَالنَّارَ

وَخَلَقَ لهما أَهْلًا؛ فَمَنْ شَاءَ إِلَى الجَنَّةِ أَدْخَلَهُ فَضْلًا مِنْهُ وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى النَّارِ أَدْخَلَهُ عَدْلًا مِنْهُ، وَكُلٌّ يَعْمَلُ لِمَا قَدْ فُرِغَ مِنْهُ وَصَائِرٌ إِلَى مَا خُلِقَ لَهُ، وَالخَيْرُ وَالشَّرُّ مُقَدَّرَانِ عَلَى العِبَادِ.

وَالاسْتِطَاعَةُ الَّتِي يَجِبُ بِهَا الفِعْلُ مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ المَخْلُوقُ بِهَا تَكُونُ مَعَ الفِعْلِ، وَأَمَّا الاسْتِطَاعَةُ مِنَ الصِّحَّةِ وَالوُسْعِ وَالتَّمَكُّنِ وَسَلَامَةِ الآلَاتِ فَهِيَ قَبْلَ الفِعْلِ وَبِهَا يَتَعَلَّقُ الخِطَابُ، وَهُوَ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [سورة البقرة آية: ٢٨٦].

وَأَفْعَالُ العِبَادِ هِيَ بِخَلْقِ اللهِ تَعَالَى وَكَسْبٍ مِنَ العِبَادِ، وَلَمْ يُكَلِّفْهُمْ إِلَّا مَا يُطِيقُونَهُ وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ، وَهُوَ حَاصِلُ تَفْسِيرِ قَوْلِ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، تَقُولُ: لَا حِيلَةَ وَلَا حَرَكَةَ لِأَحَدٍ عَنْ مَعْصِيَةِ اللهِ إِلَّا بِمَعُونَةِ اللهِ، وَلَا قُوَّةَ لِأَحَدٍ عَلَى إِقَامَةِ طَاعَةٍ وَالثَّبَاتِ عَلَيْهَا إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللهِ.

وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِمَشِيئَةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَعِلْمِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُ المَشِيئَاتِ كُلَّهَا وَغَلَبَ قَضَاؤُهُ الحِيَلَ كُلَّهَا، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ أَبَدًا، تَقَدَّسَ عَنْ كُلِّ سُوءٍ وَتَنَزَّهَ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ وَشَيْنٍ ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [سورة الأنبياء آية: ٢٣].

وَفِي دُعَاءِ الأَحْيَاءِ لِلأَمْوَاتِ وَصَدَقَتِهِمْ مَنْفَعَةٌ لِلأَمْوَاتِ، وَاللهُ تَعَالَى يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ وَيَقْضِي الحَاجَاتِ، وَيَمْلِكُ كُلَّ شَيْءٍ وَلَا يَمْلِكُهُ شَيْءٌ، وَلَا يُسْتَغْنَى عَنِ اللهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ؛ وَمَنِ اسْتَغْنَى عَنِ اللهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ فَقَدْ كَفَرَ وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الخُسْرَانِ، وَإِنَّ اللهَ تَعَالَى يَغْضَبُ وَيَرْضَى لَا كَأَحَدٍ مِنَ الوَرَى.

وَنُحِبُّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا نُفْرِطُ فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَلَا نَتَبَرَّأُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُمْ، وَبِغَيْرِ الحَقِّ لَا نَذْكُرُهُمْ، وَنَرَى حُبَّهُمْ دِينًا وَإِيمَانًا

وَإِحْسَانًا وَبُغْضَهُمْ كُفْرًا وَشِقَاقًا وَنِفَاقًا وَطُغْيَانًا.

وَنُثْبِتُ الخِلَافَةَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ أَوَّلًا لِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ تَفْضِيلًا وَتَقْدِيمًا عَلَى جَمِيعِ الأُمَّةِ ثُمَّ لِعُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ ﷺ ثُمَّ لِعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ﷺ ثُمَّ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رُضْوَانُ الله عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَهُمُ الخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَالأَئِمَّةُ المَهْدِيُّونَ الَّذِينَ قَضَوا بِالحَقِّ وَكَانُوا بِهِ يَعْدِلُونَ.

وَإِنَّ العَشَرَةَ الَّذِينَ سَمَّاهُمْ رَسُولُ الله ﷺ نَشْهَدُ لَهُمْ بِالجَنَّةِ كَمَا شَهِدَ لَهُمْ رَسُولُ الله ﷺ وَقَوْلُهُ الحَقُّ؛ وَهُمْ: أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ وَسَعْدٌ وَسَعِيدٌ وَعَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الجَرَّاحِ وَهُوَ أَمِينُ هَذِهِ الأُمَّةِ، رُضْوَانُ الله عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَمَنْ أَحْسَنَ القَوْلَ فِي أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّاتِهِ فَقَدْ بَرِئَ مِنَ النِّفَاقِ، وَعُلَمَاءُ السَّلَفِ مِنَ الصَّالِحِينَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ أَهْلِ الخَيْرِ وَالأَثَرِ وَأَهْلِ الفِقْهِ وَالنَّظَرِ لَا يُذْكَرُونَ إِلَّا بِالجَمِيلِ، وَمَنْ ذَكَرَهُمْ بِسُوءٍ فَهُوَ عَلَى غَيْرِ السَّبِيلِ.

وَلَا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الأَوْلِيَاءِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الأَنْبِيَاءِ، وَنَقُولُ: نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الأَوْلِيَاءِ، وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِمْ وَصَحَّ عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِوَايَتِهِمْ.

وَنُؤْمِنُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ؛ وَمِنْهَا: خُرُوجُ الدَّجَّالِ وَنُزُولُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ السَّمَاءِ، وَطُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا وَخُرُوجُ دَابَّةِ الأَرْضِ مِنْ مَوْضِعِهَا.

وَلَا نُصَدِّقُ كَاهِنًا وَلَا عَرَّافًا وَلَا مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا بِخِلَافِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الأُمَّةِ، وَنَرَى الجَمَاعَةَ حَقًّا وَصَوَابًا وَالفُرْقَةَ زَيْغًا وَعَذَابًا.

وَدِينُ الله فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَاحِدٌ وَهُوَ دِينُ الإِسْلَامِ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [سورة آل عمران آية: ١٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [سورة آل عمران آية: ٨٥]، وَقَالَ تَعَالَى:

﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا﴾ [سورة المائدة آية: ٣]، وَهُوَ بَيْنَ الْغُلُوِّ وَالتَّقْصِيرِ وَالتَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ وَالْجَبْرِ وَالْقَدَرِ وَالْأَمْنِ وَالْيَأْسِ.

فَهَذَا دِينُنَا وَاعْتِقَادُنَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَنَحْنُ نَبْرَأُ إِلَى اللهِ تَعَالَى مِمَّنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ، وَنَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَيْهِ وَيَخْتِمَ لَنَا بِهِ وَيَعْصِمَنَا مِنَ الْأَهْوَاءِ الْمُخْتَلِطَةِ وَالْآرَاءِ الْمُتَفَرِّقَةِ وَالْمَذَاهِبِ الرَّدِيَّةِ؛ كَالْمُشَبِّهَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَالْجَبْرِيَّةِ وَالْقَدَرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ خَالَفَ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ وَاتَّبَعَ الْبِدْعَةَ وَالضَّلَالَةَ، وَنَحْنُ مِنْهُمْ بَرَاءٌ وَهُمْ عِنْدَنَا ضُلَّالٌ وَأَرْدِيَاءُ.

وَاللهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَآبُ.

فهارس شرح العقيدة الطحاوية

أولا : فهرس الآيات القرآنية

آل عمران

النساء

* * *

ثانيًا: فهرس الأحاديث الواردة بالكتاب

الحديث	الصفحة
إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينًا وَإِنَّ أَمِينَ هَذِهِ الأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ بنُ الجَرَّاحِ	١٩١
إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ أَمِينًا وَأَمِينِي أَبُو عُبَيْدَةَ عَامِرُ بنُ الجَرَّاحِ	١٩١
إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةً وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ القِيَامَةِ	٩٣
إِنَّ للهِ لَوْحًا أَحَدُ وَجْهَيْهِ يَاقُوتَةٌ حَمْرَاءُ وَالوَجْهُ الثَّانِي زُمُرُّدَةٌ خَضْرَاءُ	١٠٨
إِنَّ مَاءَهُ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ وَأَحْلَى مِنَ العَسَلِ	٩١
إِنَّكُم سَتَرَوْنَ رَبَّكُم كَمَا تَرَوْنَ القَمَرَ لَيْلَةَ البَدْرِ	٨٢
إِنَّهَا لَنْ تَقُومَ حَتَّى تَرَوْا قَبْلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ	١٩٦
إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ	١٥٨
أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ	١١٩، ١٢٦
أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آنِفًا سُورَةٌ	٩١
أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُم تُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُم مِثْلَ أَوْ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ	١٥٨
بَيْنَمَا أَنَا أَسِيرُ فِي الجَنَّةِ إِذْ أَنَا بِنَهَرٍ حَافَّتَاهُ قِبَابُ الدُّرِّ المُجَوَّفِ	٩١
الجِهَادُ مَاضٍ مُذْ بَعَثَنِي اللهُ إِلَى أَنْ يُقَاتِلَ آخِرُ أُمَّتِي الدَّجَّالَ	١٥٢
الجِهَادُ وَاجِبٌ عَلَيْكُمْ مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا وَإِنْ عَمِلَ الكَبَائِرَ	١٥٢
حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ زَوَايَاهُ سَوَاءٌ وَمَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ الوَرِقِ	٩٠
حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ	٩٠
الخِلَافَةُ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً ثُمَّ تَصِيرُ مُلْكًا عَضُوضًا	١٩٠
الخَيْلُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِيهَا الخَيْرُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ	١٥١
دعانا النبي ﷺ فبايعنا فكان فيما أخذ علينا ألا ننازع الأمر أهله	١٤٨
سأل النبي ﷺ كم ملكًا على الإنسان؟	١٥٥
سِتَّةٌ لَعَنْتُهُمْ وَلَعَنَهُمُ اللهُ وَكُلُّ نَبِيٍّ مُجَابِ الدَّعْوَةِ	١٩٧
السَّمَوَاتُ السَّبْعُ مَعَ الكُرْسِيِّ كَحَلْقَةٍ مُلْقَاةٍ بِأَرْضٍ فَلَاةٍ	١١٣

الحديث	الصفحة
سَيأْتِيكُم رُكَيبٌ مُبْغَضُونَ يَطْلُبُونَ مِنكُم مَا لَمْ يَجِبْ عَلَيكُم	١٤٧
شَفَعَتِ الملائِكَةُ وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ	١٤١
صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ	١٤٣
ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا وَعَنْ جَنْبَي الصِّرَاطِ سُورَانِ	١٦٢
عَرْضُهُ مِثْلُ طُولِهِ مَا بَيْنَ عُمَانَ إِلَى أَيْلَةَ	٩٠
عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي	١٩٠
فَرَغَ رَبُّكُم مِنَ العِبَادِ فَرِيقٌ فِي الجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ	١٦٥
القَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الأُمَّةِ	١٠٤
كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ حَتَّى العَجْزُ وَالكَيْسُ	١٣٨
كُلُّ مَوْلُودٍ عَلَى الفِطْرَةِ	٥٤
لَا تُخَيِّرُونِي عَلَى الأَنْبِيَاءِ	٧٥
لَا تَدَعُوا الصَّلَاةَ عَلَى مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ	١٤٣
لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ حَتَّى يَضَعَ فِيهَا رَبُّ العِزَّةِ قَدَمَهُ	٨٦
لَا تَزُولُ قَدَمَا عَبْدٍ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ أَرْبَعٍ........	١٧٩
لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي	١٨٨
لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى عِيسَى بنَ مَرْيَمَ وَلَكِنْ قُولُوا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ	٧١
لَا تُفَضِّلُونِي عَلَى الأَنْبِيَاءِ........	٧٥
لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الخَالِقِ	١٤٨
لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ	١٤٦
اللهَ اللهَ فِي أَصْحَابِي لَا تَتَّخِذُوهُم غَرَضًا بَعْدِي	١٨٧
لَيَدْخُلَنَّ الجَنَّةَ بِشَفَاعَةِ رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَكْثَرُ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ	١٤١
مَا بَيْنَ نَاحِيَتَي حَوْضِي مِثْلُ مَا بَيْنَ المَدِينَةِ وَعُمَانَ	٩٠

* * *

ثالثاً: فهرس الاعلام

العلم — الصفحة

العلم	الصفحة
	١٢٠، ١٢٦، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢،
	١٤٤، ١٥٠، ١٦٠، ١٨٥
أبو خازم = عبدالحميد بن عبدالعزيز السكوني	
أبو ذر الغفاري	٩٠، ١١٣، ١١٥
أبو زيد الدبوسي= عبيدالله بن عمر بن عيسى	
أبو سعيد الخدري	٧٥، ١٤١
أبو عبيد = القاسم بن سلام	
أبو عبيدة = معمر بن المثنى	
أبو عبيدة بن الجراح....................	١٩١
أبو لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة	١٩٠
أبو منصور البغدادي = عبدالقاهر بن طاهر بن محمد	
أبو موسى الأشعري	٨٢
أبو نعيم الأصبهاني= أحمد بن عبدالله بن أحمد	
أبو هاشم الجبائي = عبدالسلام بن محمد	
أبو هريرة....................	٣٠، ١٥٢، ١٥٩
أبو يوسف = يعقوب بن إبراهيم الأنصاري	
الآبي = منصور بن الحسين الآبي	
أحمد بن أبي طاهر محمد بن الإسفراييني	١٧٧
أحمد بن أبي عمران موسى بن عيسى	٢٣

العلم	الصفحة
عثمان بن صلاح الدين عبدالرحمن بن عثمان الكردي ..	١٨٥
عثمان بن عفان	١٩١، ١٩٠، ١٨٩، ١٦٠، ١٥٥
العراقي = عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن	
عز الدين بن عبدالسلام = عبدالعزيز بن عبدالسلام	
عطاء بن أبي رباح	٩١
علاء الدين البخاري = محمد بن محمد بن محمد	
العلائي = خليل بن كيكلدي بن عبدالله	
علوان = علي بن عطية بن الحسن الحموي	
علي بن أبي طالب	١٩١، ١٩٠، ١٨٩، ١٤٧
علي بن أبي علي بن محمد سيف الدين الآمدي........	١٧٧
علي بن أحمد بن محمد بن علي، أبو الحسن الواحدي ...	١٣٧
علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري	، ١١٧، ٨٠، ٥٧، ٢٩، ٢٧، ٢٦ ١٧٦، ١٤٣، ١٣٤، ١٢٨
علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر	٢٨، ٢٤
علي بن عبدالكافي بن علي تقي الدين السبكي..........	٢٦
علي بن عبدالله بن عبدالجبار، أبو الحسن الشاذلي	٢٢
علي بن عطية بن الحسن الحموي علوان.............	١٩٠، ١٦٣، ١٣٣، ٦٢
علي بن محمد بن الحسين فخر الإسلام البزدوي.........	١٨٤، ٨٦
علي بن محمد بن علي الجرجاني...........	، ٨٣، ٦٦، ٥٥، ٥٢، ٣٥، ٣٣

العلم	الصفحة
القرطبي = محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح	
القسطلاني= أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبدالملك	
القونوي = محمود بن أحمد بن مسعود جمال الدين	
الكرابيسي = الحسين بن علي بن يزيد، أبو علي	
الكرخي = عبيدالله بن الحسين بن دلال البغدادي	
الكوراني= إبراهيم بن حسن الكوراني	
اللقاني = إبراهيم بن إبراهيم بن حسن، برهان الدين	
الماتريدي = محمد بن محمد بن محمود أبو منصور	
مالك بن أنس	٣٢، ١٥٠، ١٥٥، ١٥٧
مالك بن دينار	١٠٨
محمد بن إبراهيم بن علي بن زاذان الأصبهاني	٢٥
محمد بن إبراهيم، أبو بكر بن المنذر النيسابوري	١١٤
محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي	٨٢، ٩٢، ٩٥
محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي	١٨٤
محمد بن أحمد بن عبدالملك	٨١
محمد بن إدريس الشافعي	٣٢، ١٤٣، ١٨٥
محمد بن الإمام علي بن أبي طالب	١٢٣
محمد بن الحسن الشيباني	٢٨، ٣٠، ٣٢
محمد بن الحنفية = محمد بن الإمام علي بن أبي طالب	

العلم	الصفحة

رابعًا: فهرس الكتب الواردة بشرح الطحاوية

الكتاب	الصفحة

الكتاب	الصفحة
	١٤١، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٨٨
الصلح بين الإخوان	١٤٨
طبقات الشافعية الكبرى=طبقات العلامة السبكي	
طبقات العلامة السبكي	٢٦
الطريقة المحمدية	١٩٧
العظمة لأبي الشيخ	١١٢
العقائد النسفية	٩٩، ١٤٦
عقيدة ابن دقيق العيد	١٨٧
عقيدة الإمام الغزالي	١٦٢
العقيدة الطحاوية	١٧، ٢٤، ٢٧، ٢٨
العمدة	١٢٧
الفيصل	١٥٥
قسمة الفيء والغنائم	٢٣
كتاب العلم	٢٤
كتاب تاريخ للطحاوي	٢٣
كتاب في القراءات للطحاوي	٢٣
الكشاف	٦٦
المحاضر والسجلات	٢٣
مختار الصحاح	٤٨، ٦٦، ٨٤
المختصر في الفقه للطحاوي	٢٣
المختصر للحاكم الشهيد	١٤٤
المسايرة	٥٨، ١١٧، ١٢٦، ١٢٩، ١٥٨،

خامسًا: ثبت المراجع

(١) أبكار الأفكار لسيف الدين الآمدي، تحقيق: أ.د/ أحمد محمد المهدي، ط. دار الكتب والوثائق القومية، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

(٢) الإبهاج شرح المنهاج تأليف تقي الدين السبكي، وولده تاج الدين السبكي، تحقيق: الدكتور أحمد جمال الزمزمي والدكتور نور الدين عبدالجبار صغيري، ط. دار البحوث للدراسات الإسلامية-دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

(٣) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني، المطبعة الكبرى الأميرية، الطبعة السادسة، ١٣٠٤هـ.

(٤) إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق صص للإمام يحيى بن شرف النووي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

(٥) الإرشاد لإمام الحرمين الجويني، تعليق: زكريا عميرات، ط. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.

(٦) الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط. دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢.

(٧) الأعلام لخير الدين الزركلي، ط. دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م.

(٨) الأمالي لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، ط. دار الكتب والوثائق القومية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠م.

(٩) إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، ١٩٥٠م.

(١٠) أنوار التنزيل وأسرار التأويل لأبي سعيد عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي بحاشية الكازروني، ط. دار الكتب العربية الكبرى بمصر.

(١١) إيضاح المبهم من معاني السلم للشيخ أحمد الدمنهوري، ط. مصطفى الحلبي، الطبعة الأخيرة، ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م.

(١٢) بحر الكلام لميمون بن محمد النسفي، دراسة وتحقيق: ولي الدين محمد صالح الفرفور، ط. مكتبة دار الفرفور - دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

(١٣) البداية والنهاية لإسماعيل بن عمر بن كثير، ط. مكتبة المعارف-بيروت.

(١٤) بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين لأبي البركات محمد بن أحمد بن عبدالله الغزي العامري، تحقيق: أبو يحيى عبدالله الكندري، ط. دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

(١٥) تاج التراجم للحافظ زين الدين قاسم بن قطلوبغا، ط. دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

(١٦) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ط. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م.

(١٧) التاريخ الكبير لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبي عبدالله البخاري، تحقيق: السيد هاشم الندوي، ط. دار الفكر.

(١٨) تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ط. دار الكتب العلمية – بيروت.

(١٩) تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري لعلي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، ط. دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

(٢٠) تحرير القواعد المنطقية شرح الرسالة الشمسية للقزويني، تأليف قطب الدين محمود بن محمد الرازي وبهامشها حاشية السيد الشريف على تحرير القواعد، ط. مصطفى الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م.

(٢١) التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، ط. دار سحنون.

(٢٢) تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد للشيخ إبراهيم بن محمد الباجوري، ط. مصطفى الحلبي.

(٢٣) التحقيق التام في علم الكلام لمحمد الحسيني الظواهري، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م.

(٢٤) التذكرة في أحوال الموتي وأمور الآخرة لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي، ط. دار الريان للتراث – القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

(٢٥) التعريفات للسيد الشريف علي بن محمد بن علي، ط. مصطفى الحلبي، ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م.

(٢٦) التعليق الممجد على موطأ الإمام محمد للشيخ أبي الحسنات محمد عبدالحي اللكنوي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

(٢٧) تفسير الطبري محمد بن جرير أبو جعفر، ط. دار الفكر - بيروت، ١٤٠٥هـ.

(٢٨) التفسير الكبير للإمام الفخر الرازي، ط. المطبعة البهية، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م.

(٢٩) تقريب المرام في شرح تهذيب الكلام للسعد التفتازاني، تأليف: الشيخ عبدالقادر السنندجي الكردستاني، مع حاشية المحاكمات للشيخ محمد وسيم الكردستاني، ط. المطبعة الأميرية، ١٣١٩هـ.

(٣٠) التلويح شرح التوضيح لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، ط. مكتبة صبيح بمصر.

(٣١) تهذيب الكمال لأبي الحجاج المزي، تحقيق: بشار عواد، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

(٣٢) التوضيح لصدر الشريعة عبيدالله بن مسعود مع حاشيته التلويح لسعد الدين التفتازاني وشرح الشرح لمولوي شريف، ط. كراجي، ١٣٠٠هـ.

(٣٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل لأبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، ط. عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

(٣٤) الجامع الصحيح سنن الترمذي لمحمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، ط. دار إحياء التراث العربي — بيروت.

(٣٥) الجامع الصغير بشرحه فيض القدير للمناوي، تأليف: جلال الدين السيوطي، ط. المكتبة التجارية الكبرى — مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.

(٣٦) الجامع الصغير وزوائده والجامع الكبير للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، جمع وترتيب: عباس أحمد صقر وأحمد عبدالجواد، ط. دار الفكر، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

(٣٧) جمع الجوامع بشرح الجلال المحلي وحاشية العطار، ط. دار الكتب العلمية.

(٣٨) الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبدالقادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي، ط. مير محمد كتبخانه — كراتشي.

(٣٩) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية-مصر، تحقيق: الدكتور حامد عبدالمجيد والدكتور طه الزيني، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

(٤٠) حاشية ابن قطلوبغا على المسايرة لابن الهمام، تأليف زيد الدين قاسم بن قطلوبغا، ط. مطبعة السعادة، الطبعة الثانية، ١٣٤٧هـ.

(٤١) حاشية البيجوري على متن السلم للشيخ إبراهيم البيجوري، ط. مصطفى الحلبي، ١٣٤٧هـ.

(٤٢) حاشية الشرقاوي على شرح الهدهدي للسنوسية لشيخ الإسلام عبدالله حجازي الشرقاوي، ط. مصطفى الحلبي، الطبعة الرابعة، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.

(٤٣) حاشية الصاوي على شرح الخريدة لسيدي أحمد الصاوي، ط. مصطفى الحلبي، ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م.

(٤٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط. عيسى الحلبي، (ب.ت).

(٤٥) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي لجمع الجوامع، ط. دار الكتب العلمية.

(٤٦) حاشية المدابغي على الفتح المبين بشرح الأربعين لابن حجر الهيتمي، ط. عيسى الحلبي، ١٣٥٢هـ.

(٤٧) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، ط. دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.

(٤٨) الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون اليعمري المالكي، ط. دار الكتب العلمية-بيروت.

(٤٩) رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة لمحمد محيي الدين عبدالحميد، ط. المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة السابعة، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م.

(٥٠) الرسالة الكبرى على البسملة للصبان، ط. دار البصائر، الطبعة الأولى.

(٥١) سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد لمحمد بن يوسف الصالحي الشامي، تحقيق: د. مصطفى عبدالواحد، ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

(٥٢) سنن ابن ماجه لمحمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، ط. دار الفكر – بيروت.

(٥٣) سنن أبي داود لسليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط. دار الفكر.

(٥٤) سنن البيهقي الكبرى لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبي بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ط. مكتبة دار الباز – مكة المكرمة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

(٥٥) سنن الدارقطني لعلي بن عمر أبي الحسن الدارقطني، تحقيق: السيد عبدالله هاشم يماني المدني، ط. دار المعرفة – بيروت، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

(٥٦) السنن الكبرى لأحمد بن شعيب أبي عبدالرحمن النسائي، تحقيق: عبدالغفار سليمان البنداري وسيد كسروي، ط. دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

(٥٧) سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، ط. مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة التاسعة، ١٤١٣هـ.

(٥٨) شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد شهاب الدين أبي الفلاح عبدالحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، ط. دار ابن كثير – دمشق – بيروت.

(٥٩) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان، ط. عيسى الحلبي.

(٦٠) شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع بحاشية العطار، ط. دار الكتب العلمية.

(٦١) شرح الخريدة البهية بحاشية الصاوي، تأليف سيدي أبو البركات أحمد الدردير، ط. مصطفى الحلبي، ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م.

(٦٢) شرح الطريقة المحمدية لعبدالغني النابلسي، طبع حجر، نقلا عن طبعة شرح الغنيمي للطحاوية بتحقيق محمد مطيع الحافظ ومحمد رياض المالح.

(٦٣) شرح العقائد النسفية لسعد الدين مسعود بن عمر سعد التفتازاني، تحقيق: طه عبدالرءوف سعد، ط. المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

(٦٤) شرح العقيدة الطحاوية لعبدالغني الغنيمي الميداني الحنفي، إصدار قسم البحوث والدراسات بجمعية آل البيت للتراث والعلوم الشرعية - فلسطين، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

(٦٥) شرح العقيدة الطحاوية لعبدالغني الغنيمي الميداني الحنفي، تحقيق: عبدالسلام بن عبدالهادي شنار، ط. دار البيروتي، دار ابن عبدالهادي - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.

(٦٦) شرح العقيدة الطحاوية لعبدالغني الغنيمي الميداني الحنفي، تحقيق: محمد مطيع الحافظ ومحمد رياض المالح، ط. دار الفكر - دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

(٦٧) شرح الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة، تأليف: ملا علي بن سلطان محمد القاري الحنفي، ط. مصطفى الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م.

(٦٨) شرح الكوكب المنير لتقي الدين أبي البقاء الفتوحي الحنبلي، ط. مطبعة السنة المحمدية.

(٦٩) شرح المفصل للزمخشري، تأليف موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، توزيع: مكتبة المتنبي -القاهرة.

(٧٠) شرح المقاصد لمسعود بن عمر بن عبدالله سعد الدين التفتازاني، تحقيق: د. عبدالرحمن عميرة، ط. عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

(٧١) شرح المواقف لعضد الدين الإيجي تأليف السيد الشريف الجرجاني بحاشيتي السيالكوتي والحلبي، عني بتصحيحه: السيد محمد بدرالدين النعساني الحلبي، مطبعة السعادة – مصر، الطبعة الأولى، ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م.

(٧٢) شرح المواقف لعضد الدين الإيجي تأليف السيد الشريف الجرجاني، تحقيق: د. عبدالرحمن عميرة، ط. دار الجيل – بيروت.

(٧٣) شرح الهدهدي على السنوسية بحاشية الشرقاوي، تأليف الإمام محمد بن منصور الهدهدي، ط. مصطفى الحلبي، الطبعة الرابعة، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.

(٧٤) شرح صحيح مسلم للنووي، ط. دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

(٧٥) الشفا بتعريف حقوق سيدنا المصطفى لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، أشرف على طباعته أبو حازم حسن بن حسين الجمل، ط. مكة المكرمة، ١٩٩٣م.

(٧٦) الشيخ مصطفى صبري وموقفه من الفكر الوافد للدكتور مفرح بن سليمان القوسي، ط. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

(٧٧) صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط. مؤسسة الرسالة – بيروت، ط. الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

(٧٨) صحيح البخاري بشرحه فتح الباري لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩.

(٧٩) صحيح مسلم لمسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط. دار إحياء التراث العربي – بيروت.

(٨٠) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، ط. منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت.

(٨١) طبقات الحفاظ لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، ط. دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

(٨٢) الطبقات السنية في تراجم الحنفية للمولى تقي الدين بن عبدالقادر التميمي الداري الغزي، تحقيق: د. عبدالفتاح محمد الحلو، ط. دار الرفاعي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

(٨٣) طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، عبدالفتاح محمد الحلو، ط. دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى الحلبي.

(٨٤) طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، عبدالفتاح محمد الحلو، ط. دار هجر.

(٨٥) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة تقي الدين أبي بكر بن أحمد بن محمد، تصحيح: د. عبدالعليم خان، ط. دائرة المعارف العثمانية – الهند، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

(٨٦) طبقات الشافعية لأبي بكر بن أحمد بن عمر المعروف بابن قاضي شهبة، تحقيق: د.الحافظ عبدالعليم خان، ط. عالم الكتب- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

(٨٧) طبقات الصوفية لأبي عبدالرحمن السلمي، تحقيق: نور الدين شريبة، ط. مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

(٨٨) طبقات المفسرين لأحمد بن محمد الأدنروي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، ط. مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

(٨٩) طبقات المفسرين لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، ط. مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

(٩٠) الطريقة المحمدية للبركوي بشرحها بريقة محمودية للخادمي، ط. دار إحياء الكتب العربية.

(٩١) العظمة لعبدالله بن محمد بن حيان الأصبهاني أبو الشيخ، تحقيق: رضاء الله بن محمد المباركفوري، ط. دار العاصمة – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.٣

(٩٢) عقيدة الإمام الغزالي بشرح العارف بالله أحمد بن زروق، تحقيق: د. محمد عبدالقادر نصار، ط. دار الكرز - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

(٩٣) عون المريد لشرح جوهرة التوحيد للبيجوري، تأليف: عبدالكريم تتان، ومحمد أديب الكيلاني، ط. دار البشائر، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

(٩٤) عون المعبود شرح سنن أبي داود لمحمد شمس الحق العظيم آبادي، ط. دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.

(٩٥) فتح الرحمن شرح مقدمة لقطة العجلان للزركشي، تأليف: شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وعليها حاشية يس العليمي، ط. مصطفى الحلبي، ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م.

(٩٦) فتح القدير شرح الهداية لكمال الدين بن الهمام الحنفي، ط. دار الفكر.

(٩٧) الفتح المبين بشرح الأربعين لابن حجر الهيتمي بحاشية حسن المدابغي، ط. عيسى الحلبي، ١٣٥٢هـ.

(٩٨) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: محمود ربيع، ط. مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

(٩٩) الفرق بين الفرق لأبي منصور عبدالقاهر البغدادي، تحقيق: طه عبدالرءوف سعد، ط. مؤسسة الحلبي.٣

(١٠٠) فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات لعبدالحي بن عبدالكبير الكتاني، تحقيق: إحسان عباس،

ط. دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.

(١٠١) الفوائد البهية في تراجم الحنفية لأبي الحسنات محمد عبدالحي اللكنوي الهندي، مع التعليقات السنية على الفوائد البهية للمؤلف المذكور، عني بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني، ط. دار الكتاب الإسلامي.

(١٠٢) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني لأحمد بن غنيم النفراوي، ط. دار الفكر.

(١٠٣) فيض القدير شرح الجامع الصغير لعبدالرءوف المناوي، ط. المكتبة التجارية الكبرى – مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.

(١٠٤) القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، ط. مصورة مصطفى الحلبي عن طبعة دار الكتب المصرية بتعليقات نصر الهوريني، الطبعة الثانية، ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م.

(١٠٥) القول السديد في علم التوحيد للشيخ محمود أبو دقيقة، تحقيق وتعليق: أ.د. عوض الله حجازي، ط. مجمع البحوث الإسلامية، ١٩٩١م.

(١٠٦) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، ط. مصطفى الحلبي، الطبعة الأخيرة، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

(١٠٧) كشف الأسرار لفخر الإسلام البزدوي بشرح علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد بن محمد البخاري المسمى كشف الأسرار، ط. دار الكتاب الإسلامي.

(١٠٨) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي المعروف بحاجي خليفة، ط. دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

(١٠٩) كمال العناية بتوجيه ما في ليس كمثله شيء من الكناية للسيد أحمد رافع الحسيني الطهطاوي، ط. مصطفى محمد، ١٣١٣هـ.

(١١٠) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة لجلال الدين السيوطي، ط. دار الكتب العلمية.

(١١١) لسان العرب للإمام محمد بن مكرم بن منظور، ط. مصورة دار عالم الكتب عن الطبعة البولاقية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

(١١٢) لطائف المنن في مناقب الشيخ أبي العباس المرسي وشيخه أبي الحسن لتاج الدين بن عطاء الله السكندري، تحقيق: الدكتور حسن جبر شقير، ط. دار الحسين الإسلامية، ٢٠٠٢م.

(١١٣) المبسوط لمحمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي الحنفي، ط. دار المعرفة.

(١١٤) المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين لسيف الدين الآمدي، تحقيق: الدكتور حسن الشافعي، ط. مكتبة وهبة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

(١١٥) المجتبى من السنن لأحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، ط. مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.

(١١٦) المحرر في أصول الفقه لأبي بكر محمد بن أحمد السرخسي، ط. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

(١١٧) مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، ط. دار المتنبي – بيروت، دار ومكتبة الثقافة الجديدة – أبو ظبي.

(١١٨) مرشد الزوار إلى قبور الأبرار المسمى: الدر المنظم في زيارة الجبل المقطم لموفق الدين بن عثمان، تحقيق: محمد فتحي أبو بكر، ط. الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

(١١٩) المسامرة شرح المسايرة لابن الهمام، تأليف الكمال بن أبي شريف مع حاشية ابن قطلوبغا على المسايرة، ط. مطبعة السعادة، الطبعة الثانية، ١٣٤٧هـ.

(١٢٠) المسايرة في علم الكلام والعقائد التوحيدية المنجية في الآخرة للكمال بن الهمام الحنفي، تحقيق وشرح: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط. دار ومكتبة بيبليون–لبنان.

(١٢١) المستدرك على الصحيحين لمحمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، ط. دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

(١٢٢) مسند أحمد لأحمد بن حنبل أبي عبدالله الشيباني، ط. مؤسسة قرطبة – مصر.

(١٢٣) مشاهير علماء الأمصار لمحمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم البستي، تحقيق: م. فلايشهمر، ط. دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٥٩م.

(١٢٤) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف أحمد بن محمد بن علي الفيومي، ط. المطبعة الخيرية.

(١٢٥) معالم التنزيل للحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: محمد عبدالله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، ط. دار طيبة، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

(١٢٦) معجم البلدان لشهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي، ط. دار صادر - بيروت، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

(١٢٧) المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم- جمهورية مصر العربية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

(١٢٨) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري بحاشية الأمير، ط. عيسى الحلبي.

(١٢٩) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، عني بتصحيحه: هلموت ريتر، دار النشر فرانزشتاينر بفيسبادن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

(١٣٠) مقدمة ابن الصلاح أو معرفة أنواع علم الحديث لعثمان بن عبدالرحمن بن عثمان المعروف بابن الصلاح، تحقيق: محمد محمود شعبان، ط. دار البصائر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

(١٣١) الملل والنحل لمحمد بن عبدالكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، ط. مصطفى الحلبي ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

(١٣٢) المنار المنيف لمحمد بن أبي بكر الحنبلي الدمشقي المعروف بابن القيم، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، ط. مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

(١٣٣) موقف البشر تحت سلطان القدر لشيخ الإسلام مصطفى صبري، ط. المطبعة السلفية، ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م.

(١٣٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، ط. دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.

(١٣٥) النبراس شرح شرح العقائد لمحمد عبدالعزيز الفرهاري مع تعليقات محمد برخوردار، ط. مكتبة حقانية – محله جنكي بشاور – باكستان.

(١٣٦) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، ط. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.

(١٣٧) النحو الوافي لعباس حسن، ط. دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.

(١٣٨) النهاية في غريب الأثر لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي، ط. المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

(١٣٩) همع الهوامع شرح جمع الجوامع لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، عني بتصحيحه: السيد محمد بدر الدين النعساني، ط. الخانجي، الطبعة الأولى، ١٣٢٧هـ.

(١٤٠) وفيات الأعيان وأنباء الزمان لابن خلكان أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، تحقيق: د. إحسان عباس، ط. دار الثقافة – بيروت، ١٩٦٨م.

* * *

سادسًا: فهرس الكتاب

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

* * *